

بجته التأليف والترجمة والنشر

الدِّمْفَرُاطِيَّةُ

تأليف

دَلِيلُ يُونْتَر

DELISLE BURNS

ترجمه وعآق عليه

محمّد بدّار

ناظر مدرسة بنها الابتدائية

[حقوق الطبع محفوظة]

سلسلة المعارف العامة

طبعة في القاهرة في سنة ١٩٣٨

١٩٣٨

بجته التأليف والترجمة والنشر

الدِّمْفِرُاطِيَّةُ

تأليف

دِيلِيل ييرتر

DELIŞLE BURNS

ترجمه وعلق عليه

محمد عبد السلام

ناظر مدرسة بنها الابتدائية

[حقوق الطبع محفوظة]

سلسلة المعارف العامة

الفهرس

صفحة

مقدمة الترجمة ١ - ب
مقدمة المؤلف ١
الفصل الأول : نشأة الديمقراطية ٣
الفصل الثاني : العقائد المعارضة للديمقراطية ٤١
الفصل الثالث : عيوب الديمقراطية وفوائدها ٨١
الفصل الرابع : النظم الديمقراطية ١١٢
الفصل الخامس : الديمقراطية والسلم ١٤٩
الفصل السادس : الديمقراطية والصناعة ١٨٠
الفصل السابع : الروح الديمقراطي ٢١٨
الدليل ٢٤٦

مقدمة الترجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على نبينا الأمين محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى جميع أنبيائه ورسله . وبعد فهذا كتاب في الديمقراطية رأيت
ورأت معى لجنة التأليف أن أنشره في هذا الوقت ، الذى بدأت
فيه ثقة الناس بالمبادئ الديمقراطية تتزعزع ، وأخذت معاول
الدكتاتورية تعمل في قواعدھا لتدكھا دكا . وأرجو أن يكون
في الآراء التى يعرضها المؤلف ، عرضاً نزيهاً معتدلاً بعيداً عن
المغالاة والتعصب ، ما يعيد إلى المبادئ الديمقراطية ثقة الناس
بھا ، ويقوى آمال أنصارھا والمستمسكين بستها . ولعلنا في
مصر نستطيع أن ننفع بهذه الآراء في نهضتنا الحاضرة ، فنقيم
نظمنا السياسية والصناعية والتعليمية على أساس ديمقراطى
صحیح . بهذه الكلمة القصيرة أقدم الكتاب إلى قراء العربية ،

وأترك المؤلف أن يحدّثهم عن آرائه بعد أن نقلتها إليهم بلغتنا العربية ، نقلاً حافظت فيه عليها بقدر ما أستطيع من الدقة والأمانة ؛ فليس لي في الكتاب إلا ألفاظه ، وتعليقات وشروح رأيتها ضرورية للقارئ العادي . وأرجو أن أكون بذلك قد وفقت إلى خدمة لغتي وبلادي .

محمد بمرارة

مايو سنة ١٩٣٨

مقدمة المؤلف

إن هذا الكتاب لا يبحث في الديمقراطية من حيث هي نظام من نظم الحكم فحسب ، بل يعنى أولاً بالبحث فيها من حيث هي مسألة من مسائل الفلسفة السياسية . أما هذه النظم التى تسمى عادة نظماً ديمقراطية فلا يتعدى بحثه فيها علاقتها بالفرض الذى قامت من أجله ، والمثل الأعلى الذى تسعى لتحقيقه . ومن أراد أن يتوسع فى معرفة هذه النظم ، فعليه أن يلجأ إلى غير هذا الكتاب ، وبخاصة إلى الكتب التابعة لهذه السلسلة ككتاب البرلمان السير كورتناى إلبرت (Parliament

by Sir Courtenay Ilbert)

ولما كان بعض الأوساط قد أخذ يبدو عليه فى هذه الأيام شيء من الشك فى المبادئ التى تستند إليها حقوق الشعب فى المناقشات العامة وانتقاد ولاية الأمور وعزل المسيطرين على الحكومة تنفيذاً لإرادة المحكومين ، فإن كتاباً فى الديمقراطية لا يصح أن يكون تحليلاً علمياً جافاً ، بل لابد أن يشتمل أيضاً على بحث نفسانى وحكم أدبى .

سى . د . ب .

جلاسجو فى سبتمبر سنة ١٩٣٤

الفصل الأول

نشأة الديمقراطية

١

الديمقراطية لفظ متعدد المعاني يمت إلى العواطف ببعض الصلة ، إذا رأى فيه بعض الناس لواء خفاقاً يدعوهم إلى الانضواء تحته ، لا لفظاً علمياً جامداً خالياً من العاطفة ، فقد يرى فيه البعض خرافة عتيقة ذهبت روعتها وأبلى الزمان جدتها ، ذات صلات ممقوتة بالرأسمالية والاستعمار . لذلك لم يكن موضوع هذا الكتاب مما يبحث عنه في معاجم اللغة ، بل مما يبحث عنه في عواطف الأحياء من الناس الرجال منهم والنساء وأهوائهم وعاداتهم ومعتقداتهم ؛ أى أن البحث في اشتقاق اللفظ ومعرفة أصله لا يكاد يفيدنا في شيء ، بل إن خير وسيلة لمعرفة معنى الديمقراطية أن ننظر إلى ما يعمل من نميش بينهم من الرجال والنساء . فإذا فعلنا ذلك رأينا عامة الناس رجالهم ونسائهم في بعض البلاد يتمتعون بقسط من السلطة السياسية عن طريق الجمعيات النيابية والوزارات المسؤولة ، وتلك هي الدول الديمقراطية .

لكننا نرى الشعوب في أكثر البلاد تسيطر عليهم فئة قليلة من الحكماء ، سلطانهم مطلق من كل قيد ، ولا يباح للناس أن يتقدوه ؛ وفي بعضها أعيدت منذ عهد غير بعيد السلطة السياسية بشكلها القديم .

تقد كانت كثرة الناس في البلاد الفريرية منذ عشرين عاماً إذا ذكرت أمامهم المبادئ الديمقراطية ، عدوا ذلك من نافذة القول أو من البدييات ؛ وكان يظن أن الناس وإن لم يؤثروا حظاً كاملاً من العقل والإدراك ، لا يستحيون أن يفكروا ذلك التفكير القليل الذي تسمح لهم به مداركهم ؛ فإذا شاء أحدهم أن يسلك سبيلاً ، كان أفضل له أن يسلكها مختاراً من تلقاء نفسه ، لا أن يرغم على سلوكها . وكان أكثر الناس « رقيقاً » يقولون إن الخير في أن تُنفع عامة الناس أن يفعلوا ما ينفعهم وينفع غيرهم ، لا أن نكرهمهم على فعله . وكان يظن أن النظم التي يطلق عليها الناس اسم النظم الديمقراطية ، لاسيما السياسية منها ، تطلق عقول عامة الناس بعض الإطلاقات ، وتسمح لهم أن يفكروا باختياراتهم ومن تلقاء أنفسهم ، وتشجع البحث والمناقشة في مختلف الآراء تمهيداً للفصل في السياسة العامة . تلك كانت نظرة الناس منذ عشرين عاماً ، ولكن من الخطر أن

تعد المبادئ حتى المبادئ الحسائية من البديهيات المفروغ منها ، لأن من يفعل ذلك ينس أن هذه المبادئ قد كشفتها للناس في يوم من الأيام جهود بذلت عن قصد ، وليست هي حقائق أُوحيت إلى الناس من غير تفكير وتصور وتجربة . انظر مثلاً إلى الضرب في أرقام فوق العشرة ، تجد أنه كان عملاً لا يستطيعه عامة الناس قبل القرن السادس عشر ، أما الآن فإننا لانجد في ذلك شيئاً من الصعوبة . كذلك الحال في فن الحكم فقد جربت فيه عدة طرق ابتغاء بث التعاون المتبادل بين من يجمعهم رابطة الحوار ؛ وكان من أثرها أن ارتقى هذا الفن بعض الارتقاء في القرن التاسع عشر . وكان مما استعان به فن الحكم في تاريخه الطويل الدين والشعر ؛ ولكن الخوف والطمع والاندفاع في الولاء والإخلاص قد استخدمت كلها لحفظ النظام وتحسين العلاقة الاجتماعية . وكانت النتيجة أن بعض الناس رفعوا أنفسهم إلى كراسي الحكم وبعضهم رفعته الظروف أو الجماعات التي كانت تتطلع للزعامة ، وتغيرت أشكال الحكومات أكثر مما تغيرت الديانات أو طرق الحصول على الطعام واللباس واستخدامهما لسد حاجات الإنسان . ثم أسفرت التجارب المتعددة عن نوع من الحكم جديد يسمى « الديمقراطية » ، لجأ

إليه الناس عن قصد في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر . وقد استعير الاسم الذى أطلق على هذا النظام الجديد من نظم الحكم بشرطيه ، أى تولى أمر الناس وخضوعهم ، استعير هذا الاسم من اللغة اليونانية ، لأن التفكير السياسى فى ذلك الوقت كان يسيطر عليه تجدد الاهتمام بمدينة اليونان والرومان القديمة ذات الصبغة الاسترقاقية ، ولأن قادة الفكر الذين كانوا يرغبون فى الإصلاح الاجتماعى فى القرن الثامن عشر كانوا يتطلعون إلى الآداب اليونانية والرومانية القديمة ، ليجدوا فيها الوسائل التى يستطيعون أن يقيموا بها قواعد الحكم على غير الأهواء الشخصية المتقلبة . وخيل إليهم أنهم لن يجدوا لذلك النوع من الحكم بديلاً إلا حكم « الشعب » الذى كان قائماً حسب ظنهم فى أثينا وروما ما لكتى الرقيق . لكن الحرية والمساواة فى أثينا وروما كانتا امتيازاً اختص به ثمر قليل من الذكور ملائكة البيوت ، وهم الذين كانوا يحكمون سائر الشعب ، وكانت السلطة السياسية فيهما موزعة بين هذا النفر القليل .

٢

وليست الطرائق التى كانت تتبعها أثينا وروما مما يتناسب مع أحوال وقتنا الحاضر ، لأن الاسترقاق لا يرضاه الناس جرة .

ولقد كان التقيد بهذه الطرائق في الماضي القريب معطلا للجهود التي تبذل للوصول إلى حقيقة ما تفهمه من الديمقراطية ، وما نسعى إليه من القضاء على الفقر والظلم والحروب . ذلك بأن هذه الشرور الثلاثة مما لا يتفق بحال من الأحوال مع « الديمقراطية » كما تفهمها الآن ؛ ولكنها مع ذلك كانت من العوامل المعترف بوجودها في كل أنواع الحكومات القديمة . وهذا سبب من الأسباب التي تدعونا إلى عدم البحث في أنواع الحكومات الأولى التي كانت تسمى حكومات « ديمقراطية »

ولما سقطت الحضارة اليونانية الرومانية وغفت آثارها في العصور المظلمة ، ساد العالم الغربي كله تقريباً حكم الإقطاع ، وهو نوع من السلطة العامة يقوم على وراثة الأرض ، وعلى أساس الخدمة التي يؤديها الأفراد . فلما جاء القرن الرابع عشر الميلادي نشأ بين تجار بعض الدول الصغرى وصناعها نوع من الحكم جديد ، ققام في إيطاليا ، وبخاصة في مدن فلورنس Florence وسينا Siena والبندقية Venice وجنوا Gnoa حكم راق أساسه التعاون بين الأنداد للتخلص من سيطرة نبلاء أوروبا عليها . كذلك كان يتولى الحكم في أجزاء صغيرة من سويسرا طوائف من الأنداد والزراع والصناع . ثم سادت « الديمقراطية » بعد

ذلك بقليل في مدن الأراضى الوطنية Netherland^(١) ، فتقدمت الحضارة في هذه المدن من الوجهتين المادية والعنوية ؛ وجريت هذا النظام أيضاً مدن هنسا Hansa^(٢) الألمانية ؛ وكان هذا الحكم حكماً « ديمقراطياً » إذا قصد بالديمقراطية أن تسيطر على الشؤون العامة طائفة من المواطنين الأحرار الأنداد . لكن سلطة هذا نفر كانت تقوم على مالهم من الأملاك ، وكانوا يحكمون السواد الأعظم من زملائهم سكان المدن حكماً هو أقرب إلى الحكم الجاركي oligarchy^(٣) أى حكم الخاصة الأقلين .

(١) الأراضى الوطنية أو الأراضى المنخفضة هي المعروفة الآن ببلجيكا وهولندا .
(المغرب)

(٢) مدن هنسا هي عصابة من المدن قامت في شمال ألمانيا في العصور الوسطى قوامها نحو سبعين مدينة ، تكونت كما تكون غيرها من عصابات المدن لتتنجب على الصناعات والأخطار التي كانت تتعرض التجارة في العصور الوسطى ، وأنشأت لها محطات تجارية ومنائر على الشواطئ وأسطولا لحماية تجارتها من لصوم البحار . وكان لها سفراء في بعض البلاد الهامة . وقد ظلت هذه المدن مهيمنة على التجارة في غرب أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . ومن أمم مدنها مدينة دانتز Dantzing .
(المغرب)

(٣) الجاركي لفظ إغريقي مشتق من كلمتين Oligo = قليل ، Archo = أحكم . وكان الكتاب السياسيون من الإغريق القدماء يستعملون هذا اللفظ للدلالة على الحكومة التي تتولاها أقلية من الأعيان ، يستغلون سلطتهم في التآلب لمصالحهم الخاصة وتوسيع دائرة امتيازاتهم وسلطانهم . فهي بالنسبة للحكم الأرستقراطي كالاستبداد بالنسبة للحكم الملكي .
(المغرب)

نم طغنت على ديمقراطية المدن في العصور الوسطى
الأتقراطيات التي قامت في الأمم الأوروبية الحديثة خلال القرن
السادس عشر . لكن الأمراء المحليين قبل ذلك الوقت كان من
عادتهم أن يستشيروا أتباعهم الذين يدينون لهم بالطاعة ، فلما قام
الحكم الأتقراطي بقي لهؤلاء الأمراء حق انتقاد الحاكم المطلق ،
وإسداء النصيح له ، واحتفظ الأمراء بهذا الحق وبخاصة في
إنجلترا ، فأصبح البرلمان الإنجليزي أداة لبحث السياسة العامة
من جميع نواحيها وتوجيه النقد إليها ، مع أنه لم يكن في أول
أمره إلا وسيلة يستخدمها الملوك للحصول على مايلزمهم من المال ،
ويستخدمها الشعب لكي يشترط لأداء المال شروطا ويقيد بقيود .
وهذا أساس من الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية الحالية ،
وهو انتقاد السلطة القائمة ، ومناقشة السياسة العامة مناقشة حرة
طليقة . ولا ينقص من قيمة هذا الأساس أن البرلمان الإنجليزي
قبل نهاية القرن التاسع عشر لم يكن يعبر في الغالب إلا عن رأى
طائفتي الملاك والتجار ، وذلك لأن وسائله نفسها قد استخدمت
فيما بعد للتعبير عن آراء أعم وأكثر انتشارا . يضاف إلى هذا
أن الجمعيات النيابية التي كانت قائمة في العصور الوسطى وفي
عصر النهضة ساعدت كلها ولا سيما البرلمان الإنجليزي على إقامة

« حكم القانون » مكان حكم الأهواء ، وتلك هي « الحرية المدنية » التي أنحت فيما بعد أساساً آخر من أسس الديمقراطية . وقد قال هيرودوت Herodotus عن الأثينيين إن خضوع الناس لحكم القانون هو الحرية بعينها ، وذلك لأن سيادة القانون تحمي كل فرد من أفراد المجتمع ، رجلاً كان أو امرأة ، من العنف وبطش السلطة الاستبدادية ، وتكفل له حقه في أن يحاكم أمام قضاة مستقلين ، وتقيه شر من يريدون أن يعتدوا على آماله المشروعة وأمواله وعقوده التي يبرمها مع غيره . ومن هذا يرى أن البحث العلني في السياسة العامة والاتفاق على الظروف والأحوال التي تكتنف الحياة العادية ، كل ذلك قد أصبح من العادات الراسخة حتى قبل أن يكون للديمقراطية كما تفهمها الآن وجود .

لقد كان الناس منذ قرن من الزمان أو أكثر من قرن بقليل يعيشون مع إخوانهم يطعمون وينامون ويتجرون تحت إشراف الملوك وعمال الملوك . ولم يكن أحد من هؤلاء الملوك يستطيع أن يعامل الناس كما يحب ويهوى غير مقيد بقيود . وغاية ما في الأمر أن بعض الملوك كانوا أكثر من غيرهم إذعاناً لأراء طوائف اللالك والتجار مجتمعين في هيئات نسميها الآن برلمانات أو مجالس الأمة أو دور النياية . لكن سلطان الملوك

كان يلوح لسواد الناس سلطانا « إلهيا » في بعض نواحيه ، وكان لشخص الملك تلك الروعة السحرية التي كانت تلازم الطيب والكاهن في الزمن القديم . لكن مسيحية العصور الوسطى قد سرت فيها أفكار جديدة اضطربت لها أحوالها ، حتى إذا جاء القرن السادس عشر أخذت جماعات صغيرة مستقلة مؤلفة من أفراد أنداد تنظم أمر دينها بنفسها في شمال أوروبا الغربي وفي أمريكا بعد ذلك الحين ، واستنتج الناس من هذه البروتستنتية في الدين أن في استطاعتهم إيجاد بروتستنتية شبيهة بها في السياسة وهي الديمقراطية . هذا إلى أن ملوك عهد الإصلاح قد عدلوا على إضعاف مقام رجال الدين وتقويض سلطانهم ، ولكنهم بذلك قد أوهنوا سلطانهم بأيديهم ، لأن الناس إذا أمكنهم أن يضعوا لأنفسهم ما يشاءون من قواعد الدين من غير أن يستعينوا بقوة القسس السحرية ، أمكنهم أيضاً أن يضعوا لأنفسهم من نظم الحكم ما يريدون من غير أن يلجأوا إلى الملوك ذوي « الحق الإلهي » ؛ وإذا كان الجدل العلني وانتقاد أولى الأمر نافعين في الدين ، فما أجدرها أن ينفع أيضاً في السياسة وتدير الشؤون العامة . ولذلك أخذت بعض الطوائف الدينية تقوم بتجارب جديدة في الحكم « الشعبي » ، كما حدث

في سويسرا مثلاً . وفي إنجلترا قامت في القرن السابع عشر جماعات من هذا النوع أقضت مضاجع طوائف الملاك والتجار ، التي أرادت أن تستبدل بسلطان الملوك سلطان البرلمان . ثم قامت طائفة « المسوين »^(١) وغيرها من دعاة المساواة الاجتماعية ، وأخذت تجادل وتنازع في حقوق الملاك وحق الملكية العقارية ، وهل تحول الملكية الفردية لصاحبها حقوقاً سياسية ، فأحدث هذا الجدل شيئاً من الاضطراب^(٢) .

وقام في أثناء ذلك بعض الكتاب في الشؤون العامة فاستحدثوا نظرية للطبيعة البشرية ، ليفسروا بها سلطة الحكام الأدبية ، على أساس غير الأساس القديم ، وهو الاعتقاد بتلك الصفة السحرية المعروفة بحق الملوك « الإلهي » . وكانت أولى هذه النظريات نظرية العقد الاجتماعي ، الذي أنشأ الناس بمقتضاه حكومتهم الأولى كما يزعم أصحاب هذه النظرية . ومعنى هذا أن الحكومة قائمة على نوع من التراضي لا على أمر من الله سبحانه

(١) طائفة من الحزب الجمهوري المتطرف الثوري نشأت في الجيش البرلاني في عام ١٦٤٧ وأبادهها كرمول Cromwell سنة ١٦٤٩ وكانت تقول بلزوم مساواة الناس كلهم في المرتبة . (المرب)

(٢) انظر كتاب « التفكير السياسي » في هذه السلسلة .

وتعالى . ثم جاء جون لك John Locke ^(١) فقال إن شروط هذا العقد تكاد تكون مقصورة على حماية الملك ؛ والناس بعد ذلك أحرار فيما تشمله هذه الشروط . وترددت على ألسنة القراء والكتاب القليلين في ذلك الوقت عبارة « حقوق الإنسان » أو الحقوق « الطبيعية » التي قامت الحكومة على أساسها ، بدل العبارة القديمة عبارة « حق الملوك الإلهي » . وبذلك انتقلت القوة السحرية الخفية من الملك إلى جماعة عجيبة أمرها ، غامض كنهها تسمى « الشعب » . ولم يكن « الشعب » في وقت من الأوقات يشمل الناس كلهم ؛ بل إن هذا اللفظ لا يزال حتى الآن في بعض البلاد لا يشمل النساء . ومهما يكن من هذا الأمر فقد كان المفروض نظرياً وقتئذ أن عدداً كبيراً من الذكور الراشدين

(١) جون لك John Locke فيلسوف إنجليزي كان معاصراً لزميله هبزي في القرن السابع عشر ، وهو من أنصار نظرية العقد الاجتماعي ، ولكنه يفسر عقده بطريقة تخالف طريقة زميله . فهو يقول إن الإنسان مخلوق اجتماعي عاش حيناً من الدهر في سلام ، دون أن يجد سبباً للتضام ، لسهولة العيش وكثرة الخيرات ، وعدم الحاجة إلى الادخار ، وعدم وجود ما يدخر . ثم اخترع التعامل بالثغور فبدأ الإنسان يدخر ، وبدأ التزامم والتنافس ، وأصبح من اللازم أن يوجد حكم قوي نافذ الكلمة على الجميع . فاتفقت كل جماعة على شخص اختاروه ليكون ذلك الحكم ، وليحمي حريتهم وأمنهم وأموالهم من عبث العابثين ، مقابل وضع قوة الأفراد تحت تصرفه . فإذا ما خالف شروط العقد القائمة على مصلحة الجماعة ، حق للعالية عزله (انظر كتاب الحرية والموثولة للأستاذ محمد عبد الباري) . (المغرب)

يجب أن يتولوا الحكم فيما حولهم . تلك هي النظرية التي طلع بها الفلاسفة على الناس في ذلك الوقت ؛ ولكن من الصعب دائماً أن يتبين الإنسان أثر النظريات في نمو فن الحكم . إن النظريات في العادة إنما وضعها الفلاسفة لتفسير حالة قائمة ؛ وكثيراً ما وضعت لتبرير أمر وقع بالفعل ؛ ولكن الناس قد اتخذوا من النظريات في بعض الأحيان منهاجاً جديداً للعمل .

على أن اعتراض الناس على الحق « الإلهي » وحكم الفرد لم يكن اعتراضاً نظرياً محضاً ، بل كانت نظرية « حقوق الإنسان » وظرق انتزاع الحكم من أيدي الملوك نتيجة لما ترتب على النظام القديم من متاعب وشكوك ، كان منشأ معظمها المال . ذلك بأن حكم الملوك كان شديد الوطأة على الناس ، وقد أوقرت الضرائب والمطالب المالية ظهر التجار بنوع خاص ، وظل الذين يطلب إليهم أداء المال اللازم لسياسة الملوك قروناً عدة يحاولون أن يحموا أنفسهم من هذه المطالب بتقييدها بشروط . من ذلك أن البرلمان في إنجلترا شرع في القرن الثالث عشر يشترط على الملوك أن يرفعوا عن كاهل الشعب بعض اللطائم قبل أن يوافق على ما يطلب إليه أن يؤديه من الضرائب . أما في غير إنجلترا من البلاد فقد أمكن الملوك « أن يعيشوا من موارد

الخاصة « أى أن يحصلوا على مصادر للإيراد ليس من السهل منعها عنهم كما تمنع عنهم الضرائب . ولكن الإنجليز استطاعوا قبل غيرهم أن يقضوا قضاء نهائيا على حق الملك في أن يقرر من تلقاء نفسه متى يطلب الضرائب وكيف يحصل عليها . يضاف إلى هذا أن الإنجليز قد تمودوا منذ تسعة عام أو نحوها أن يحكمهم ملوك أجانب ؛ فقد حكمهم النورمان Normans والبلانجنجت Plantagenets وآل تيودر Tudors وآل استيورت Stuarts وحكمهم ملك هولندي ثم حكمهم آل هنوفر Honoverians^(١) وقد كان في وسع الملوك المحليين و « الشعب » أن يفرضوا على

(١) أول النورمان وليم دوق نورمندية في فرنسا الذي أغار على إنجلترا في عام ١٠٦٦ وتوج ملكا عليها . وأول ملوك أسرة أنجو أو البلاجنجت هو هنري الثاني الذي تولى للملك في عام ١١٥٤ . وهنري هذا والدرتشارد قلب الأسد المصهور في الحروب الصليبية ، وفي عهد هذه الأسرة أرغم الملك على توقيع المهد الأعظم (Magna Carta) الذي يمد أساس حرية الشعب الإنجليزي . وحكمت أسرة تيودر إنجلترا من ١٤٨٥ إلى ١٦٠٣ ، وأول ملوكها هنري تيودر دوق رتشمن الذي سمي فيما بعد هنري السابع . وآخر من تولى الملك منها الملكة اليزابيث المصهورة . وجاءت بعدها أسرة استيورت في عام ١٦٠٣ ، وفي عهدها قامت الثورة والحرب الداخلية بين الملك والبرلمان ، وأنشئت الجمهورية في أيام كرمول ، ولكنها لم تعمر طويلا . أما الملك الهولندي فهو وليم أورنج زوج ميري ابنة جيمس الثاني ، وقد استدعاهم الشعب لقبول تاج إنجلترا حينما اشتد النزاع بينه وبين جيمس الثاني سنة ١٦٨٨ . وأول ملك من أسرة هنوفر هو جورج الأول ، وهي ألسانية الأصل حكمت من عام ١٧١٤ . (المغرب)

هؤلاء الملوك رقابة ظاهرة أو خفية ؛ وأصبح من الحقائق المقررة المعروفة منذ زمن بعيد أن حكم مجلس الوزراء ومسئولية الوزراء أمام البرلمان قد نشأ من جمل الملك بالعادات والتقاليد الإنجليزية. وقصارى القول أن إشراف دافى الضرائب عليها ورفع المظالم عن الشعب بقوة الشعب نفسه ، وأخيراً قيام الحكومة «المسئولة» كل هذه نشأت أولاً في إنجلترا . وليس ثمة شك في أن نشأتها في إنجلترا قبل غيرها من البلاد ترجع أولاً إلى أنها كانت أقل تعرضاً لأهوال الحروب من سائر الدول الأوروبية ، وترجع ثانياً إلى أن إنجلترا كانت أسبق من غيرها إلى توحيد حكومتها . على أن الفكرة التي كانت تتملك عقول الناس حتى نهاية القرن الثامن عشر هي أن القانون قواعد أبدية تشرح وتفسر ؛ أو هو إرادة الحاكم نفسه . وحتى البرلمان الإنجليزي نفسه كان حقه لا يتعدى الاقتراح والانتقاد ، ولم يحاول قط أن يتولى الحكم أو يجعل لنفسه الإشراف الأعلى على الحكومة . وفي خلال هذه المرحلة من مراحل نمو الحكم الشعبى أنشأ الأمريكيون دولة الولايات المتحدة ، وشبت عقب إنشائها نيران الثورة الفرنسية . ولم يتردد معظم دعاة التجارب الحكومية الأمريكية والفرنسية في اعتناق المبادئ القائلة بوجود « حقوق طبيعية للإنسان » ،

وبأن كل الحكومات يجب أن تقوم على تعاقد من نوع ما ،
أو على رضا الحكوميين . على أن الإنجليز لم يقفوا عند هذا
الحد بل خطوا بلمه خطوة أخرى .

ذلك أن البرلمان الإنجليزي أخذ يشرف شيئاً فشيئاً على
السلطتين التشريعية والتنفيذية ، حينما ابتدعت طريقة الحكم
بوساطة مجلس الوزراء ، وجُمِل اختيار الوزراء أنفسهم من بين
أعضاء البرلمان ، فصاروا بهذه الطريقة عرضة للنقد والإقالة
بإرادة البرلمان نفسه . وأصبحت هذه سنة أخرى جديدة جوهرية
ابتدعتها الديمقراطية ، وهي إشراف الجمعية المنتخبة على الهيئة
التنفيذية . ولما جاء القرن التاسع عشر وأصبحت أغلبية الذكور
الراشدين في البلاد هي التي تختار أعضاء هذه الجمعية المنتخبة ،
بدأت الديمقراطية الحديثة ، وأصبح المقصود بكلمة « الشعب »
هم الذكور الراشدين ، لا « أصحاب الأملاك » . كما كان يفهم
من هذا اللفظ في أمريكا وفرنسا وإنجلترا حتى أوائل القرن
التاسع عشر . ثم إن « الشعب » الذي يختار ممثليه
لا يزال حتى الآن مقصوراً على الذكور الراشدين في فرنسا
وسويسرا وغيرها من « الديمقراطيات » ، ولكن الأمم التي
أصبحت أكثر من هذه إطاعة لحكم العقل والمنطق قد خولت

النساء في وقتنا هذا نصيباً من السلطة السياسية ، فمنحتهن أيضاً حق الانتخاب . ولم تحصل النساء في إنجلترا على هذا الحق بأوسع معانيه إلا في عام ١٩٢٨ ؛ ولم يحصلن عليه في بعض الديمقراطيات الأخرى إلا قبل ذلك الوقت بضع سنين ؛ وكان حصولهن عليه آخر أثر من آثار المثل الديمقراطية العليا في النظم السياسية . وبهذه الخطى التي خطاها فن الحكم وصلنا إلى الحالة القائمة الآن في شمال أوروبا الغربي وأمريكا والمستعمرات البريطانية المستقلة . وكان من أثر هذه القوى الجديدة التي وجدت في ميدان السياسة ، أن أخذت وظائف الدولة تتبدل عما كانت عليه من قبل .

إن الروح التي يسود الحياة الاجتماعية في فرنسا وأمريكا أكثر « ديمقراطية » منه في بريطانيا ؛ ولكن ذلك لا يرجع إلى أثر التنظيم السياسى في تلك البلاد . فلما في فرنسا فهو من آثار نظام الترتيبية واتساع توزيع الملكية الفردية ، وأما في أمريكا فسيبه عدم وجود طبقة « عليا » ممتازة ، وشعور المساواة بين هؤلاء « السابقين الأولين » من الأمريكيين ، والأثر الذي يفتته فيهم فئة قليلة من الرجال أمثال رؤسائهم الثلاثة توماس جفرسون Thomas Jefferson وأندرو جاكسون Andrew Jackson

وأبراهام لنكولن Abraham Lincoln . وليس أدل على قوة هذا الأثر مما كتبه جفرسن الذى ينتمى إلى طبقة الملاك الأرستقراطية ، والذى عبر عن مبدأ الديمقراطية الأساسى بقوله : « الإنسان حيوان عاقل ، يصون حقه ويمنعه عن الوقوع فى الزلل قوى معتدلة يهد بها إلى أشخاص يختارهم بنفسه ، ويظلون قائمين بأداء واجبهم ما داموا خاضعين لإرادته » .

٣

وإذن فالديمقراطية التى نحن بصدددها فى هذا الكتاب حديثة العهد جدا . وقد كان لهذه « الديمقراطية » الجديدة فى القرن الماضى عدة معان مختلفة ، أما الآن فيلوح أن الذى يفهمه معظم الناس منها هو حق العدد الكبير من أفراد الشعب العاديين فى كل بلد من البلاد أن يستبدلوا بحكامهم حكاماً غيرهم ، ويشرفوا بعض الإشراف على طريقة حكمهم ، ويتناقشوا علناً فى كل طرائق الحكم وقرارات الحكومة ، مناقشة مصحوبة بحريتهم فى انتقاد جميع ولاية الأمور . ولا شك فى أن هذه الطريقة الجديدة من طرق الحكم بشقيه السيطرة والخضوع أكثر تعقيداً من الطرق القديمة ، كما أن الآلة المولدة للكهرباء المستخدمة فى الإضاءة أكثر تعقيداً من الشمعة . وهذا الاختلاف

فى الوسائل يؤدى إلى اختلاف فى النتيجة . فإذا وجد عدد كاف من الناس يرغبون فى أن يحنوا تلك الثمار التى تنتجها الديمقراطية كان فى مقدورهم عادة أن يجدوا الوسائل التى تمكنهم من تسيير الآلة الحكومية الجديدة . على أن ما قام به الناس من التجارب وما بذلوه من الجهود لمعرفة الطرق المختلفة لسيير الحكم الديمقراطى قد أنسى الكثيرين منهم الغرض الذى من أجله بذلت هذه الجهود الأولى ، أنسام أن الغرض الذى من أجله قامت كل الحكومات سواء أكانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية ؛ هو أن تسهل على الناس أن يعيشوا بعضهم مع بعض . لكن من أصعب الأشياء بطبيعة الحال أن يعيش الناس بعضهم مع بعض إذا سار كل منهم على هواه ؛ وفى الناس كثيرون لا يعرفون لأنفسهم « هوى » خاصاً مطلقاً . ولذلك قد تجد منهم من يمارض الديمقراطية لأنها لا تنيل الإنسان ما يشتهى من جهة ، ولأنه لا يشتهى ما تنيله إياه من جهة أخرى .

وكان أم القوى التى أدت إلى نشأة الديمقراطية هى رغبة طائفة الملاك والتجار فى أن يسيطروا على النظم التى يعيشون فى كنفها ، وشعور العدد الكبير من الناس أن مشيئة الحاكم وهواه أضر الأشياء بدافى الضرائب . ولقد كانت هذه الحركة

في بعض الأحيان بمثابة احتجاج على السيطرة « الخارجية » كما حدث في حرب الاستقلال التي أثارها المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية . فلما نالت هذه الولايات استقلالها ، أنشأت لنفسها حكومة ذات سيادة لا يرأسها ملك ؛ وقائمة على أساس ديمقراطي ، كما جاء في إعلان الاستقلال الصادر في عام ١٧٧٦ وفي الدستور الذي وضع في عام ١٧٨٧ . وكانت الحكومة الفرنسية قد أعانت هذه الولايات المتحدة في نزاعها مع بريطانيا العظمى كما كان الكتاب الفرنسيون على علم بالنظرية البريطانية في الحقوق المدنية . ثم شبت في عام ١٧٨٩ ثورة في فرنسا ، انتهت بإعدام ملكها في عام ١٧٩٣ ، وإعلان الجمهورية فيها ؛ وخروج هذه الأمة ، التي ظلت أكثر من قرن من الزمان تتولى زعامة المدنية الأوروبية ، خروجاً تاماً على مبادئ الحكم القديم التي كانت تقوم عليها سياستها الداخلية والخارجية . واستعار الفرنسيون من الأمريكيين ما كانوا يرددونه في أقوالهم عن « حقوق الإنسان » و « سيادة الشعب » ، ليعبروا به عن المبدأ الجديد الذي سيتخذونه قاعدة لنظام الحكم في بلادهم .

وقد جاء في إعلان حقوق الإنسان الصادر في عام ١٧٨٩ ، والذي أقرته الجمعية الوطنية في باريس ، أن الجهل واحتقار حقوق

الإنسان هما كل أسباب بؤس الشعب وفساد الحكم . وتنص المادة الأولى من هذه العقيدة الجديدة على أن الناس يولدون متساوين ويفلون أحرارا متساوين في الحقوق . وجاء في المادة الثانية أن الغرض الذى تقوم من أجله كل هيئة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان المقررة الطبيعية . وتقرر المادة الثالثة أن الأمة مصدر السيادة والسلطات جميعها ، وتفترض المادة السابعة عشرة أن من البديهيات الأولية أن « حق الملك حق مقدس لا يصح التعرض له » . وبذلك أصبح ما كان من قبل مجرد نظريات فلسفية قوة عظيمة الأثر فى نظام الحكم . ومع أن المعانى المقصودة من ألفاظ « الحقوق » و « السيادة » و « الأمة » و « الملك » لم تكن واضحة كل الوضوح ، فإن القوم قد خطوا خطوة جديدة من الوجهة العملية فى إقامة سلطة الحكم على رضا من لهم مصلحة مباشرة فى الشؤون العامة ، وبخاصة من كان لهم شئ من الملك . وبهذا أصبحت الديمقراطية كما نفهمها نحن حقيقة سياسية واقعية .

وقد استمد الأمريكيون والفرنسيون نظريتهم من الكتاب الإنجليز وبخاصة من جون لك John Locke ، وتأثروا فى سياستهم العملية بما كان سائدا من الآراء عن معنى نظام الحكم

البرلمانى البريطانى . ولكن علينا ألا ننسى أن البرلمان البريطانى فى تلك الأيام كان يسيطر عليه كبار الملاك ، وأن انتخاب النواب كان فى الواقع مهزلة يمثلها عدد قليل من الناس ورثوا هذا الحق أو ابتاعوه ، وأن المسئولية الوزارية أمام الهيئة المنتخبة بالمعنى الذى نفهمه منها الآن لم يكن لها وجود . كذلك كانت الوظائف المدنية هبة يهبها النفر القليل الذى يسيطر على الحكومة ، وكانت الرشوة متفشية فى جميع الإدارات . ولكن تقاليد معينة للخدمة العامة كانت موجودة فى ذلك الوقت ، وإن لم يلتفت إليها أصحاب النظريات السياسية . أخطأ الناس فى فهم نظام الحكم البريطانى خطأ كان من أهم أسبابه ما كتبه عنه مونتسكيو ^(١) Montesquieu ؛ لكن الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين كانوا رغم هذا واضعى أساس الديمقراطية الحديثة . لقد كانت النظم التى تتألف منها طريقة الحكم الجديد نظماً إنجليزية كما كانت المثل العليا لهذا الحكم إنجليزية أيضاً ، ولكن ما فهمه الفرنسيون من هذه النظم وتلك المثل كان له أكبر الأثر فى البلاد الأخرى .

(١) مونتسكيو : كاتب فرنسى شهير فى السياسة والقانون (١٦٨٩ — ١٧٥٥) كان لكتابه «الروحانية» والسياسة أثر كبير فى فرنسا والعالم أجمع . وقد تأثر بأرائه أعظم رجال الثورة الفرنسية ومفكروها وهو صاحب نظرية فصل السلطات التى أشرنا إليها من قبل .

نعم إن بعض مقاطعات في سويسرا قد مارست نظام الحكم الشعبي في نطاق ضيق ، وإن طوائف صغيرة من التجار في جميع أنحاء أوروبا وبخاصة في ألمانيا وإيطاليا قامت بتجارب في حكم المدن دامت عدة قرون ، لكن أنصار الحكم الديمقراطي نفسه كانوا حتى أواخر القرن الثامن عشر يشكون في إمكان قيام هذا النظام في نطاق واسع يشمل أمة بأكملها . ذلك بأن عقبتين كانتا تقومان في سبيل هذا النوع من الحكم : أولاً أن في الحكومة الواسعة النطاق لا يستطيع المحكومون أن يؤثروا بأنفسهم في حكمهم ؛ والعقبة الثانية أن الحرب وهي من شؤون الدولة قد تركتها الحكومات البلدية دون أن تقرر في أمرها شيئاً . والحق أن طبقة البورجوازي *Bourgeoisie* ، وهو الاسم الذي أطلق على التجار والموظفين في ذلك الوقت ، كانت « طبقة ثالثة » لم يسبق لها تجارب في الحكم الأسمى الواسع النطاق ، ولذلك واجهت صعباً « داخلية » في علاقة الشعب بحكومته ، وأخرى خارجية في علاقات الحكومات بعضها ببعض .

فأما الصعوبة الأولى وهي الصعوبة الداخلية فقد ذلت بتعديل نظام النيابة الذي كان سائداً في العصور الوسطى وبالتوسع

فيه ؛ وذلك بأن جعل « للشعب صاحب السيادة » حق اختيار بعض أفراده لينطقوا باسمه . لقد كان « الشعب » نفسه هو الذى يضع القوانين ويسيطر على الحكم فى « ديمقراطيتى » أثينا وروما القديمتين ، بل وفى بعض مقاطعات سويسرا . وكان بعض الكتاب ومنهم روسو Rousseau بصفة خاصة لا يعترفون بأن الشعب « حر » من الوجهة النظرية إلا إذا اشترك جميع أفراده اشتراكاً مباشراً فى السياسة العامة . لكن فكرة النواب والأمناء كانت مع ذلك فكرة معروفة فى ذلك الوقت ، يلجأ إليها فى تقديم الشكاوى . ولذلك كان من الطبيعى أن يفرض أن الشعب يظل صاحب السلطة العليا إذا اختار كله عدداً قليلاً من أفراده ليعملوا باسمه ما لا يستطيع أن يعمل هو بنفسه . وكانت أقدم الطرق لاختيار النواب طريقة القرعة ؛ وتلك من غير شك هى خير الطرق لاختيار شخص عادى يمثل مجموعة متجانسة . ولكن طريقة الانتخاب الحالية كانت الطريقة المادية لاختيار القائم بأعمال السلطة التنفيذية . فلما اتبعت هذه الطريقة الأخيرة فى الانتخاب أصبح النواب الجدد رجالاً إخصائين فى عملهم الجديد ، وليسوا « رجالاً عاديين متوسطين » . وكان الانتخاب ، إذا وجد اختلاف فى رأى ، يتطلب فرز

الأصوات ، ومن ذلك نشأت عادة تقرير الرأى بالأغلبية ،
واتبعت الهيئة المنتخبة فى أعمالها نظام إصدار القرارات بالأغلبية
الذى بمقتضاه نال أفرادها حظهم من السلطة ؛ ولذلك
حرصوا على أن تدل نظرياتهم على أن « إرادة » أغلبية الجمعية
هى حقيقة « إرادة الشعب » أو أنها هى الطريقة العملية الوحيدة
لتمثيل هذه الإرادة . ولقد ألف الناس فى معظم البلاد نظام
التمثيل النيابى وحكم الأغلبية ، حتى ليخيل إليهم أنه من
الوسائل الطبيعية التى لا غنى عنها فى نظام الحكم ؛ وأصبحوا منذ
بداية القرن التاسع عشر يرون أن من الأمور البديهية أن يقوم
الحكم « على رضا المحكومين » ، وأن يكون « الرأى العام »
هو القوة المحركة فى السياسة العامة . والحق أن أحدا من الناس
لا يكاد يرى أن من واجبه أن يسأل هل يوجد حقا شئ يقال
له « إرادة الشعب » أو « الرأى العام » ، وإذا وجدا فما هو
كنهما . وليس معنى هذا أن الأفكار القديمة عن الحكم
الديمقراطى الأول أفكار خاطئة أو مضللة ؛ كلا إن هذه الأفكار
كان مرجعها هو الحقائق ، وهى التى دفعت الناس فى طريق
العمل ؛ ولكننا الآن أصبحنا نعرف الشئ الكثير عن الحقائق
التي بنيت هذه الأفكار عليها ، والفضل فى ذلك راجع إلى علم

النفس وتاريخ الإنسان الطبيعي والتاريخ الثقافي . لكن الحقيقة التي لا تزال قائمة على الرغم من هذا العلم ، هي أن ما يعتقده الناس في الحكم لا يكاد يقل أهمية عن حقائق الحكم نفسها . ومعنى هذا أن الاعتقاد في حد ذاته حقيقة كغيرها من الحقائق الأخرى . ولما كان الناس يعتقدون أن الاقتراع يظهر « الرأي » أو « الإرادة » أي الرأي المقرون بالعمل ، فقد أصبح الغرض الذي ترمى إليه النظم الديمقراطية أن تجعل رأى السكان جميعهم أو إرادتهم تُسيّر أعمال الحكومة أو تؤثر في سيرها .

ولقد كان عدد غير قليل من الرجال والنساء ذوى الهمة والنشاط يؤمنون بالديمقراطية في القرن الماضي ، ولكنهم كانوا يخوضون في سبيل إيمانهم غمرة من الماديات والمعتقدات القديمة ، يزينها كثير من الألقاظ الطنانة الرنانة . فقد نشر كثير من الكتب للاحتجاج على كل توسع في منح السلطة السياسية والاجتماعية لعامة الشعب ودعائه ، وقال المثقفون إن الديمقراطية سوف تقوض دعائم النظام ؛ وتقضى على الثقافة والحرية « الحقيقية » ، ويقصدون بتلك الحرية من غير شك ما يتمتعون هم به منها ؛ ولا يزال بعض هؤلاء يرددون هذا القول في أيامنا هذه . وأما المتطرفون المتحذلقون فقد أخذوا يندبون ما سيصيب

الحكومة من اختفاء « روح العصر » وغيره من العناصر الأخرى ذات الروعة والجلال . لكن حق الانتخاب مع ذلك أخذ يتسع في القرن الماضي حتى ناله كثير من عامة الشعب ، وأخذت رقابة هؤلاء العامة وسيطرتهم على الحكومة تزدادان وتقويان ، وصارت مزايا القانون والنظام توزع بين أفراد الشعب عامة توزيعاً أقرب إلى العدل والمساواة . كذلك أُمست العلاقة بين الحكومات بوجه عام أبعد عن علاقة المصارعين أو القرصان ، وأقرب إلى مبادئ السلم والعدل التي نادى بها الثورة الفرنسية ، ولم يبق للحرب الآن في قلوب الناس ما كان لها من الإجلال منذ قرن من الزمان ؛ ويرجع معظم الفضل في ذلك إلى الديمقراطية .

غير أن النجاح الذي لاقته جهود عامة الشعب للاشتراك في السلطة العامة قد انتقص في أوروبا بين عامي ١٧٩٣ ، ١٨٣٠ . لكن مبادئ حرب الاستقلال الأمريكية والثورة الفرنسية أخذت تستجمع قواها مرة أخرى ، واتسع نطاق حق الانتخاب في كثير من بلاد أوروبا الغربية ، وتم إلغاء النخاسة والرق بعد ذلك ، واستمعت طبقات التجار وأصحاب الأعمال بالإشراف على السياسة العامة ، وشهدت في العقد الرابع من القرن الثامن عشر ،

وكذلك في عام ١٨٤٨ ، عدة ثورات « حرة » ، ومنح الملوك في بعض البلاد « دساتير » سمحوا فيها بجزء يسير من السلطة لعدد قليل من رعاياهم المصطفين ، ولم يحل المقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى كان البلد الذي يسيطر عليه هوى مَلِكِه و بطانته ومشيتهم المطلقة يمد يداً من الطراز العتيق . ولم يجد الملوك بدا من أن يعترفوا بصراحة مختلفة الدرجات بأنهم مدينون بسلاطنتهم « للشعب » . ولم يلبث رؤساء الجمهوريات أن قبلوا في الأوساط الممتازة من المجتمعات الدبلوماسية . وبذلك تقربت الملكية القديمة من المثل الأعلى الديمقراطي ، لكن دعاة هذا المثل الأعلى قد تقربوا أيضاً من النظام القائم وقتئذ .

٤

إن المشكلة التي تؤدي إليها كل حركة سياسية هي أنها لا يمكن وقف سيرها عند الحد الذي يرضى به قادتها ؛ ويصدق هذا على الحرية كما يصدق على غيرها من الحركات . فلقد كانت الدعوة إلى الحرية تناصر الديمقراطية منذ أول الأمر ، ولم ينتهم القرن التاسع عشر حتى نال معظم السياسيين من الحرية ما كانوا يطمحون إليه ، وظنوا أنه إذا نال غيرهم منها أكثر مما نالوا ؛ فقد يضر ذلك بهم . وكانت الأم الأوربية وهي تسعى لزيادة

إنتاجها والبحث عن أسواق لبيع مصنوعاتها قد استحوذت في
أفريقية وآسيا على أملاك سميت « بالمستعمرات » . وكانت
الفكرة التي تملك عقول الأوروبيين في ذلك الوقت أن
« الرجل الأبيض قد ألقى على عاتقه » واجب حكم الشعوب التي
ظنها عاجزة عن أن تحكم نفسها بنفسها . وبذلك أصبحت
الديمقراطيات الكبرى إمبراطوريات ؛ واتفق أن أساليب الحكم
الاستعماري من الوجهتين النظرية والعملية لم يكن لها وجود في
التقاليد الديمقراطية ؛ ولهذا بقي الحكم الاستعماري حتى الآن
حكماً استبدادياً هو شر أنواع الاستبداد لأنه استبداد الأجنبي ،
وقد يكون تارة استبداداً خيراً وطوراً استبداداً غير خير . لقد
كان هم الديمقراطيات أن يحرر « الشعب » من حكمه
الأجنبي ، وأن يشرف « الشعب » على حكومة الإقليم الذي
يعيش فيه ؛ لكن الإمبراطوريات قد سارت على تقيض هذين
المبدأين في حكم الشعوب الخاضعة لها ، ولذلك كانت مبادئ
« الحرية » تعمل على مقاومة الحكم الاستعماري بكافة أنواعه
في القرن التاسع عشر . وحاول الفرنسيون الذين أخذوا على
عاتقهم تبعة حكم المستعمرات أن يوقفوا بين الإمبراطورية
والديمقراطية بقبول ممثلين في مجلس النواب الفرنسي لطوائف

قليلة العدد من الوطنيين سكان المستعمرات الفرنسية الخارجية ؛
وبذلك أصبحت هذه الأملاك من الوجهة النظرية أجزاء من
فرنسا نفسها . وكذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ،
فإنها حتى بعد أن انتزعت من أسبانيا بورتوريكو Porto Rico
والفلبين Philippines ^(١) أبت من الوجهة النظرية أن
تعترف بوجود سلطة استعمارية لها ، وافترضت أن هذه الأراضي
هى أجزاء من الولايات المتحدة تماثلها فى نظام حكمها . وحاولت
النظم الاستعمارية الجديدة فى بريطانيا العظمى ، وبخاصة النظم
الاستعمارية « الحرة » ، أن توفق بين حكم البريطانيين للشعوب
الخاضعة لسلطانهم وبين المعانى التقليدية للحرية . ولكن المثل
الديمقراطية العليا رغم هذا كله قد بقيت من العوامل المثيرة
للقلق والاضطراب بين الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبى .

هذه هى الحال فيما يختص بنظام الحكم الداخلى . أما من
حيث علاقة الدول بعضها ببعض ، فإن أقل ما يفرضه المثل
الديمقراطى الأعلى أن يكون الإقناع لا القوة خيراً وسيلة لتأييد
حقوق إحداهن قبل الأخرى . لكن الدول التى يسميها الناس

(١) بورتوريكو جزيرة صغيرة من جزائر الهند الغربية ، والفلبين
مجموعة جزائر فى أرخبيل الهند المشرقية ، وكلها من الأملاك الأسبانية التى
استولت عليها الولايات المتحدة الأمريكية . (المغرب)

دولا « ديمقراطية » كانت كغيرها مدججة بالسلاح : ولم تكن سياستها الخارجية لتمتاز في شيء عن سياسة الدول التي تسير على النظام القديم . ولا يمكن تفسير هذه الحال إلا بنظرية من اثنتين : فإما أن العلاقة بين « الشعوب » لا تختلف في شيء عن العلاقة التي كانت بين الملوك من قبل ، وإما أن السياسة الخارجية والدبلوماسية لا تلاءمان الديمقراطية بحال من الأحوال . وبعبارة أخرى ، إما أن تكون الديمقراطية في الشؤون الدولية هي الاستبداد بعينه ، وإما أن المبادئ الديمقراطية « محلية » محضة لا تنطبق مطلقاً على العلاقة بين الدول . ومهما يكن من أمر النظريات فإن الواقع أن الجرب والاستعداد المتزايد للحرب لم ينقطع لها سبب طوال القرن التاسع عشر . ومعنى هذا أن قيام النظم الديمقراطية في داخل بعض الدول لم يمنع هذه الدول نفسها من أن تحتفظ في علاقاتها بالدول الأخرى بالنظم القديمة لم يكدر يطرأ عليها أقل تغيير . فكأن المبادئ الديمقراطية لم يكن لها أثر في حكم المستعمرات ولا في الحكم « الدولي » أى في العلاقة القائمة بين الدول بعضها وبعض .

وكذلك لا يزال النظام السابق للمهد الديمقراطية باقياً في النظم الاقتصادية . ولكن معظم الناس ومن بينهم معظم أنصار

الديمقراطية يعدون « من طبيعة الأشياء » أن يقوم النظام القديم . ذلك بأن الديمقراطية قد وزعت النفوذ السياسى المترتب على حق الانتخاب على عدد كبير من الأفراد ، ولا شك فى أن الذين كانوا يطالبون للعمال فى بريطانيا بحقوقهم السياسية ^(١) ، والذين كانوا فى البلاد الأخرى يطالبون بحق الانتخاب لجميع العقلاء الراشدين ، هؤلاء كلهم كانوا يمتقدون أن السلطة السياسية ستمحو أسباب المظالم الاقتصادية . ولا شك أيضاً فى أن بعض ما كان يقع من المظالم على طبقات العمال اليدويين قد قل إن لم يكن قد محى على أثر التوسع فى حق الانتخاب . لكن أحداً لم يكن يتصور فى القرن التاسع عشر أن المبادئ الديمقراطية يمكن تطبيقها على نظام الإنتاج والتوزيع ، اللهم إلا أقلية ضئيلة جداً ؛ وحتى هذه الأقلية كانت إذا فكرت فى الديمقراطية وتأثيرها فى التجارة والصناعة فكرت فيها من طريق

(١) يغير المؤلف إلى الحركة المعروفة بحركة Chartism التى قامت فى بريطانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، والتى ترمى إلى زيادة حقوق العمال السياسية . وقد قامت على أثر استياء الشعب من نتائج مشروع الإصلاح الذى قدمه لبرلمان فى عام ١٨٣٢ ، ومن الأزمة الاقتصادية التى أصابت العمال بعد ذلك الوقت . وكان أمم ما تطلبه هذه الحركة هو إعطاء حق الانتخاب لجميع الرجال ، وجعل الانتخاب بالاقتراع ، وعقد البرلمان فى كل سنة ، وإلغاء الشروط الخاصة بالملك لأعضاء مجلس النواب ، وتحرير مكافأة لأعضاء المجلس ، وتساوى الفواتر .

الافتراع والنيابة ، مع أن المشكلة الحقيقية التي نراها الآن ماثلة أمام أعيننا ، والتي غفل عنها آباؤنا وأجدادنا من قبل ، هي اعتقاد معظم الناس أن النظام الاقتصادي السائد الآن قائم على «طبيعة الأشياء» . ولذلك نرى معظم الناس يعتقدون بمجد أن من النظم الطبيعية أن يستحوذ بعض الناس على مقدار من الثروة ويتمتعوا بقسط من الراحة يزيد على حاجتهم ، في حين أن أكثر الناس لا يفلون من الثروة والراحة إلا ما يكفي لسد رمقهم وتمكينهم من القيام بعملهم . ذلك في رأيهم نظام مقرر ثابت كثبوت أفلاك الكواكب ومسارات النجوم ؛ ولا يخالجهم شك في أن النظام الاقتصادي الحاضر ونظام الملكية القديم ، وهو دعامة هذا النظام الاقتصادي ، كليهما نظام أوجدته الطبيعة البشرية ، لا عاصم منه ولا مناص من وجوده . ولهذا يلوح أن مبادئ الديمقراطية بعيدة عن النظم الصناعية والسياسة الإنتاجية بعدها عن التنفس أو الهضم . ولا يزال يتراءى « للمتعمقين » أن من السخف أن يعتقد إنسان أن الديمقراطية ، التي تفترض المساواة في السلطة السياسية ، تفترض أيضا المساواة في الثروة الاقتصادية . ولذلك حرصت التقاليد الديمقراطية « الحرة » على ألا تطبق مبادئها خارج دائرة السياسة ، وهذا هو الموقف

الذى يقفه معظم أنصار الديمقراطية والداعين لها في الوقت الحاضر .
لكن العوامل التي تدفع عامة الناس إلى المطالبة بنصيبهم
من السلطة السياسية ما زالت تعمل عملها ؛ ولقد كان من
آثارها أن الصناع اليدويين في قليل من البلاد الغربية أنشأوا
في القرن التاسع عشر نقابات الصناع ليتقوا بها من لا ملك لهم
ما كانوا يقاسونه من جراء الاضطراب في الإنتاج والتوزيع
حسب نظامها التقليدي القديم . ولم تلبث هذه « الديمقراطية
الصناعية » أن خلقت لنفسها زعماءها ، وحددت خطتها الثابتة
المنسجمة ، وإن كانت لا تزال محصورة في حدود ضيقة . وخير
ما أوجدته أنها أشعرت أعضائها بصفة عامة أن لا خير يرجى
من النظم السياسية ، إذا ظلت النظم الاقتصادية هي المسيطرة
على توزيع القوة والسلطان . وقد أفلحت نقابات العمال في أن
تجمل لها بعض السيطرة على مستوى الأجور وشروط العمل
في ظل النظام التقليدي القائم في بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا
وغيرها من بلاد أوروبا الغربية . أما في الولايات المتحدة فقد
كانت حركة نقابات العمال ضعيفة لتأثرها بحركة العمال المهاجرين ،
كما كانت محافظة في سياستها الاقتصادية لأن فرص الإثراء
الشخصي كانت فيها مهياة تهيئة أقرب إلى العدل والمساواة منها

في أوروبا . ولكن القرن التاسع عشر ، ما كاد ينتهي حتى كانت نقابات العمال في كل البلاد الغربية قد كونت لها طائفة من المعتقدات ، أبطأت السير نحو الديمقراطية ، إن لم تكن قد أوقفتها بالقليل . ولا تزال الفكرة القائلة بأن من حق جميع أفراد المجتمع أن يتساووا في حظهم من نم المدنية جميعها ، لا أن يقتصر هذا الحق على الحرية المدنية والتشريع ، لا تزال هذه الفكرة تحتل وتعمل عملها في نظام العالم الاقتصادي .



لذلك كان من السخف أن نظن أننا قد وصلنا إلى ما نبغى من الديمقراطية ؛ بل إن الخطر ليحيق بالقدر الذي حصلنا عليه منها ؛ وأكبر السبب في ذلك أن هذا القدر ضئيل . والآن نرى الديمقراطية تجاهد عن نفسها جهاداً عنيفاً لتحفظ بما كسبه العالم منها في بعض النواحي السياسية . وما كاد هذا الجهاد العام يبدأ حتى توالى عليها الضربات من خلفها ، وأخذت معاول القاشية والشيوعية تعمل لتقويض دعائمها ، بل لتقويض دعائم الحكم للتمدين بأجمعه . وبينما يعمل أنصار الديمقراطية لإصلاح نظام حكم المستعمرات ، واستبدال الوسائل السلبية بالحرب في فض المنازعات ، وإيجاد وسائل اجتماعية للإشراف على إنتاج

الثروة وتوزيعها على الأفراد ، نرى أعداء الديمقراطية لا يكتفون بالدعوة إلى الاستعمار والحرب الأهلية والقومية والسخره ، بل يدعون أيضاً إلى كم الأفواه ومنع المناقشات العامة وتحريم النقد ؛ ويريدون أن يفرقوا بين الناس فلا يكونون كلهم أحراراً متساوين ، بل تكون كثرتهم خاضعة محرومة حقوقها وحريتها . ونرى أنفسنا الآن كما رأينا أنفسنا مراراً في تاريخنا القديم ، قد أضلنا الجدل فلا ندري ما نرغب وما السبيل إلى تحقيق ما نرغب .

ولهذا يجب علينا عند ما نبحث في الديمقراطية أن نفرق بين المثل الأعلى « للديمقراطية » وبين نظم الحكم القائمة في بعض البلاد ، والتي تسمى بهذا الاسم . فأما الديمقراطية من حيث هي مثل أعلى فهي الفكرة العاطفية التي ترمي إلى وجود مجتمع لم يخلق بعد ، يتساوى كل أفراد رجالات ونساء في حظهم من نم الحياة المتمدينة جميعها ، فلا يعتدى عليهم ولا يحكمون حكماً استبدادياً ، ويتمتعون بحظ موفور من الثروة والراحة ، فيستطيع كل منهم أن يجد في هذا المجتمع مجالاً حراً واسعاً لإظهار ما وهبه الله من كفايات . ولما كانت أهم هذه المواهب هي قدرة الفرد على أن يعمل مع غيره للمصلحة العامة ، فإن المثل الديمقراطي

الأعلى يتطلب أيضاً وجود مجتمع يمدّه جميع أفرادّه بأفكارهم ومشاعرهم من تلقاء أنفسهم ، ويقومون فيه كلهم بالأعمال العادية التي تحفظ ما يلقه من الرقي والمدنية . لكن علينا ألا ننسى أن المثل الأعلى وإن كان يعبر عن الرغبة في شيء ، يتطلب أيضاً معرفة الحقائق المرتبطة بما هو واقعي وما هو مستطاع . فكما أن من العبث مثلاً أن يتطلب الإنسان أن تخرج من نواة البلع شجرة غير النخلة ، كذلك كان من العبث أيضاً أن يتطلب من الناس أن يكونوا ملائكة من نور . ولهذا يجدر بنا إذا أردنا أن تكون رغباتنا عملية ممكنة التنفيذ ، أن نلم بحقيقة الحياة البشرية الواقعية .

ويلوح أن الأساس الذي كان يقوم عليه المثل الديمقراطي الأعلى في وقت من الأوقات ، هو الاعتقاد بأن الناس كانوا في أول أسرم فرادى متفرقين «أحرارا» ، أي لا صلة بين الواحد منهم والآخر ، وأن هؤلاء الأفراد قد اجتمعوا ليكونوا المجتمع أو «الدولة» . وقد ارتبط هذا المثل الأعلى في القرن الثامن عشر بالدعوة إلى استخدام «العقل» وتقليبه على العقائد التقليدية التحكّمية والعواطف أو الانفعالات «الحساسية» ؛ ومعنى هذا أن المثل الديمقراطي الأعلى كان في مبدإ أمره مثلاً «فردياً» و«عقلياً»

فى آن واحد . أما الآن فإننا نعلم أن اجتماع الناس بعضهم ببعض طبيعة متأصلة فى قوتهم ، لا تقل فى قوتها عن طبيعة الأفراد أو الانفصال بينهم إن لم تزد عليها ، وأن التفكير لا يقتصر على العد والحساب ، ولا يمكن فصله عن المواطن بحال من الأحوال . ولهذا فإن المثل الأعلى للمجتمع للتساوى الأفراد فى الوقت الحاضر لا يشترط فى أفراد ما كان يتطلبه الناس عادة فيهم منذ قرن من الزمان ، ولكن لا يزال يفترض على الأقل أن كل فرد من أفراد رجلا كان أو امرأة قد أوتى شيئا من قوة العقل والاختيار من تلقاء نفسه ، كما أوتى نصيبا من القدرة على الإبتلا ف مع زملائه . كذلك لم يعدم الناس رجلا كانوا أو نساء حظهم من المواطن التى لا تخضع لحكم العقل ، ولا يزال من طبعهم القصور الذاتى ، والمداوة والبغضاء بين بعضهم وبعض ؛ ولكن المثل الديمقراطى الأعلى يتطلب أن تزداد قدرة الناس على أن يستخدموا ما وهبهم الله من عقل وقوة اختيار وابتلا ف .

وليس النظم التى تسمى بالنظم الديمقراطية ، والتى أهمها النظم السياسية ، إلا الأدوات والوسائل التى تستخدم للاقتراب من المثل الديمقراطى الأعلى . وليس هذا المثل هو الكمال المطلق الثابت ، وإنما هو متعلم أو دليل الاتجاه . فإذا أوجدنا النظم

وبرعنا في استخدامها ، فقد اتجهنا الاتجاه الصحيح . والفرض الذى تسمى لإدراكه الديمقراطية هو وجود مجتمع من أفراد متساوين يعملون فيما بينهم للمصلحة العامة بالاتفاق مع المجتمعات الأخرى الماثلة لمجتمعهم . أما النظم القائمة الآن ، والتي نسميها نظما ديمقراطية ، فبعضها قديم سابق للنظم الديمقراطية أدخل عليه شيء من التعديل ، وبعضها نتيجة اختراع وتجارب في ميادين من العمل جديدة . فالحكومة البرلمانية ، أى الحكومة النيابية المسئولة ، مثالا لا تبلغ من العمر إلا نيفا ومائة عام ؛ ولكن أصولها أقدم من ذلك عهدا . ولا تزال بعض النظم القائمة كالقوى المسلحة التي تستخدمها الدول ليحارب بها بعضها بعضا ، وحقوق الملكية التي يسيطر بها بعض الناس على أفراد الشعب رجالهم ونسائهم ، لا تزال هذه النظم حيث كانت في الزمن القديم لم يؤثر فيها المثل الديمقراطي الأعلى أقل تأثير . أما غيرها ، كالنظم التي يستعان بها على تربية الشعب وتحسين صحته ، فحديثه العهد جدا لم يكن لها وجود في الزمن القديم . وكذلك شأن الدولة نفسها والنظام الدولي الذي يربط كثيرا من الدول بعضها ببعض ، فكلاهما نظام عتيق . لكن مدلول لفظي «الدولة» و«الحكومة» قد أثر فيه سير الديمقراطية تأثيرا أكبر مما يظنه الناس عادة .

ويصدق هذا أيضا على «القانون» و«الحرية» و«السلم» ، فكلها قد تغير معناها تبعاً لرق فن الحكم بتأثير التقاليد الديمقراطية .
ولذلك يحسن بنا ، ونحن نقرأ الفصول التالية في هذا الكتاب ، أن نضع نصب أعيننا عادات الناس الحقيقية رجالهم ونسائهم ، ونهتم بها أكثر من اهتمامنا بالألفاظ . وأول ما يجب علينا هو أن نعرف إلى أى جد تكون الديمقراطية ، من حيث هى مثل أعلى ، نظاماً مرغوباً فيه أو قابلاً للتنفيذ ؛ وعلينا بعد ذلك أن نعرف ما فى النظم الديمقراطية القائمة الآن من خير وشر .

الفصل الثاني

المقائيد المعارضة للديمقراطية

الناس في كل مكان ينتقدون الديمقراطية ، فأنصارها والداعون إليها لا يستطيعون أن يمتنعوا عن نقدها ، ولو امتنعوا لكانوا خارجين على المبادئ التي يدينون بها ؛ وأعداؤها ينددون بعيوب النظم الديمقراطية ويتذرعون بهذه السيوب للدعوة إلى نظام غيرها . ولكي تفهم حجج الطرفين يجب علينا أولاً أن نتأكد من أن الأنصار والمعارضين يفهمون من كلمة « الديمقراطية » معنى واحداً . قول هذا لأن بعض الجدل القائم الآن يدل على أن هذا الاتفاق في فهم مدلول اللفظ أمر مشكوك فيه ، ولهذا كان واجباً علينا في هذا البحث أن نفهم من لفظ الديمقراطية معنى واحداً لا لبس فيه ولا غموض . وهذا المعنى هو أن الديمقراطية نظام للحكم تتولاه جمعيات نيابية تشرف على وزراء الدولة المسؤولين ، وأن النواب في هذه الجمعيات تراقبهم مراقبة متفاوتة الدرجات هيئة من المواطنين ترشدهم إلى العمل أو تدفعهم إليه دفعا^(١) . وليست لهذه الهيئة صفة رسمية في الحكم ، وأفرادها

(١) يريد الرأي العام (المرب)

يختلفون في آرائهم السياسية ؛ كما أن من قواعد الديمقراطية أن الوزراء الذين تشرف عليهم المجالس النيابية في المسائل الكبرى يتمتعون بالسلطة الكافية للعمل بوحى أفكارهم ؛ وذلك لأنهم إذا لم تكن لهم هذه السلطة لا يمكن أن تقع عليهم أية تبعة . وقد ينسى الناس أحيانا أن المسؤولية الحكومية تتطلب أن يعطى المسئولون سلطة فعالة .

ولقد ظل فلاسفة السياسة قرونا عدة يبحثون في الطريقة التي تؤدي بها الحكومة أعمالها ، وفي وسائل تنظيمها ؛ وكان من نتائج بحثهم أن عرف عامة الناس كثيراً من الاصطلاحات السياسية كالاقتراع والانتخاب والقانون ، وأصبحت لغة الناس العادية في نقاشهم وفي صحفهم السيارة تتضمن نظرية في الحكم تؤثر في كل بحث يثار في الديمقراطية . لكن هذا الجدل الذي يثار حول النظريات التي يبنى عليها الحكم الواقعي يجب ألا يجلب عن عيوننا حقيقة هذا الحكم ؛ لأننا لو أخذنا بالنظرية كاملة غير منقوصة لوجدنا أن في نظم الحكم عادات وأفعالا لا تتفق معها بحال من الأحوال فترتبك ونضل من غير داع . فليس بصحيح مثلاً أن « الشعب » الحر صاحب السيادة تمل عليه حكته أن يختار أعظم أفراده نبلا وأوفرهم ذكاء وجداً ، ليمبروا عن إرادته

الإجماعية في مجلس من خيار الساسة ، يشمل النظام التام ويسير بإرادته وزراء الدولة الذين هم أعظم منه نبلا وأوفر ذكاء وعقلا . ذلك كله حديث خرافة وشتان ما بين حقيقة السياسة والحكم وبين ما يكتب عنهما في الكتب ، وإن كنا لانكر أن ما يعتقده سواد الناس قد يكون في معظم الأحيان أبلغ أثرا وأعظم أهمية في الشؤون العامة مما يحدث بالفعل . والسبب في هذا الاختلاف بين القرض والحقيقة أن الديمقراطية من الناحية العملية وليدة النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وقد نشأت على أثر ما بذلته الأمم الأوروبية من الجهد لمعالجة مشاكل النظام الصناعي الجديد ، وكان لابد أن يستعين أصحاب العقول الراجحة في ذلك الوقت بما كان سائداً فيه من الآراء والمعادن . ولم تكن لهم عن ذلك مندوحة وهم الذين نشأوا في القرن الثامن عشر وتنفقوا « بشقاقتهم » ؛ ولذلك انصافوا من حيث لا يعلمون إلى الاعتقاد بصحة بعض الآراء السائدة وقتئذ عن الناس رجالهم ونسائهم ، وهي آراء أقل ما نعتقده فيها الآن أنها أفكار مشكوك في صحتها . فقد افترضوا مثلاً أن في وسع أي إنسان أن يتعلم كيف يستخدم عقله أحسن استخدام في شؤون السياسة العامة ، وهو اعتقاد خاطئ في كثير من نواحيه ؛ كما افترضوا أيضاً أن الحاجة هي

تقدير المنافع ووزنها ، وأن خير أنواعها ما لم يكن للعواطف أثر فيه ، وذلك أيضاً خطأ محض . وقد أخذوا بناء على هذين القرضين وغيرهما من القروض يقيمون نظاماً جديداً من الحكم ينفى بالأغراض التي وسعها علمهم ، فلم تكن نتيجة عملهم هي المثل الديمقراطي الأعلى ، بل كانت هي النظام العملي الذي لا يزال قائماً في بعض الدول الغربية .

فالمقراطية إذن من الوجهة العملية نظام من نُظُم الحكم ، تقوم السلطة العامة المنظمة فيه على اتفاق ملحوظ بين عدة طوائف مختلفة ، تريد أن تستخدم هذه السلطة لفائدتها . فهو اتفاق بينها على ألا تتقاتل إذا استطاعت كل منها أن تصل إلى هذه السلطة في وقت من الأوقات . وقد نظمت هذه الطوائف نفسها على هيئة أحزاب سياسية ، منشؤها التقاليد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ، والمميزات الاقتصادية والاجتماعية في بعضها كبريطانيا العظمى ؛ وهي في البعض الآخر كفرنسا طوائف من السياسيين المحترفين . وتسمى كل طائفة من هذه الطوائف لكي تستعين بأكثر عدد مستطاع من الأفراد ، وتحصل على أكبر عدد من أصواتهم . وتختلف هذه الطوائف بعضها عن بعض في تفاصيل السياسة التي يدعو إليها كل منها ، ولكنها

كلها فتتراض أنها لا تقصد بما تعرضه وتدعو إليه خيرها وحدها بل خير المجتمع ، أى خير الأمة بصفة عامة . وأهم الوسائل التى يستخدمها أفراد هذه الطوائف لإظهار مقدرتهم الشخصية والوصول إلى السلطة من طريقها هى الخطابة السياسية ؛ وقد يستطيع بعض الأفراد وهم فى كراسى الحكم أن ينالوا بوساطة الصحافة بعض الشهرة والمكانة بحسن إدارتهم للأعمال الحكومية أو مقدرتهم فى المفاوضات السياسية . ويناصر معظم الساسة العاملين طائفة أو حزبا من هذه الأحزاب يرأسه زعيم منتخب . أما كثرة الأهالى فلا تعنى بالشؤون العامة عناية دائمة ، وأكبر الظن أنها لا تستطيع أن توجه إلى تلك الشؤون هذه العناية الدائمة ؛ ولكن من المستطاع أن يستعان بنفوذهم كلهم فى أوقات الانفعال والثوران . غير أن فيهم فئات قليلة العدد تعنى عناية جدية بالشؤون العامة ، وتكون فى هذا الموضوع أو ذاك ما يعرف « بالرأى العام » . ولا شك فى أن الديمقراطية التى من هذا النمط هى تجربة يراد بها حمل أكبر عدد مستطاع من أفراد المجتمع على ألا يعملوا فى الشؤون العامة بأيديهم فحسب بل بمواطنهم وعقولهم أيضا . فليست هى إذن طريق للجدل بين الفلاسفة ، ولا هى نزاع بين النوكى ، وإنما هى وسيلة يستطيع بها عامة الناس

رجالاً ونساء أن يتفقوا فيما بينهم على أن يتعاونوا لتحقيق بعض الأغراض المشتركة . ولهذا الأغراض ما للوسائل من الأهمية ، لأن لفظ « الديمقراطية » لا يقصد به في بعض الأحيان الأداة الحكومية القائمة بالفعل ، وإنما يقصد به للثل الأعلى للحكم . والحق أن الأحزاب السياسية والانتخاب والمناقشات التي تتخذ أساساً لسن القوانين وغير هذه من الوسائل تقوم كلها على فرض أن المجتمع التساوى الأفراد أمر مرغوب فيه . ومعنى هذا أن جميع الخطط التي تسير عليها الديمقراطية إنما هي وسائل لإيجاد مجتمع من الرجال والنساء والأطفال ، لكل فرد من أفراد الحق في أن ينمي جميع مواهبه إلى أقصى حد باتصاله مع غيره من الأفراد ، وليس فيه واحد يسخر لمنفعة فرد آخر أو لمنفعة أية « أمة » أو « دولة » . ولا ينبغي أن نظام الحكم الذي يستمين بالمناقشة والنقد ، والذي تصدر أحكامه على أساس الاتفاق الذي قد ينقض فيما بعد ، لا يمكن أن يؤدي إلى الطاعة العمياء أو السلطة المعصومة من الأخطاء ، وأنه نظام لا يصلح للحرب ولا يعين على الاسترقاق أياً كان نوعه حتى الاسترقاق الصناعي ؛ وهو يفترض وجود غرض يسعى إليه لما يحقق بعد في أى مكان . فليس هو إذن نظاماً يدعو إلى السكون والركود ، بل يبعث على

الحركة الدائمة ؛ ولكنه قد يتخذ من الوجهة العملية ستاراً لكل أنواع المطامع الشخصية والمساوى الشعبية ؛ وقد يفرر بالعقول فيخلق فيها أوهاماً سياسية لا وجود لها في الحقيقة ؛ غير أنه على الرغم من هذا كله قد أنشأ أداة فنية للإدارة المنظمة والتشريع المتقن . نعم إن الحكم الديمقراطي ليس في حقيقته كما يصفه أنصاره ، ولكن الخير الذي عاد على الناس بفضلِهِ إلى أيام الحرب المظلمى يفوق ما عاد عليهم من أى نظام غيره .

٢

لكن طوائف من الناس فى روسيا وإيطاليا وألمانيا قد أنشأت فى تلك البلاد نظاماً من الحكم غير هذا النظام الديمقراطى القائم الآن يدعى النظام الدكتاتورى ، أى الحكم الفردى المطلق من كل قيد . وليس ثمة أثر يستدل منه على أن زعماء الحكم الدكتاتورى أو الداعين إليه قد مارسوا الحكم الديمقراطى أو كانت لهم فيه أية تجارب عملية . وتدل بعض حملاتهم على النظام البرلمانى أو الحكومة المسئولة على أنهم يجهلون سير الحكم على هاتين القاعدتين . بل إنك لتجد حتى فى البلاد التى تسمى بلاداً ديمقراطية ألقافاً من الشبان ، وبخاصة فى الطبقة «التعلمة» منهم ، لا يكادون يفقهون شيئاً عن الحكم بكافة أنواعه .

ثم قام جيل من النشء جديد ألم^١ بنظم الحكم القديمة التى أبلى بعضها من غير شك مر اليالى وانتقال الأحوال ؛ ولما كان علم هذا الجيل بالشؤون العامة ضئيلا ، فإن قوة الفصاحة والبيان مهما ضعفت يسهل عليها أن تقنع أفرادها بأن فى مقدورهم أن يصلحوا نظام العالم كله ، وتلك رغبة شريفة كل الشرف ؛ لذلك سنضرب الآن صفحا عن الانتقادات التى يوجهها هؤلاء إلى الديمقراطية ونأخذ فى بحث أكثر النظم المعارضة لها انتشارا . وإنا نستطيع أن نعلم الشيء الكثير عن معنى الديمقراطية إذا وازنا بينها وبين غيرها من نظم الحكم ومثله العليا . ولكن من العبث أن نوازن الآن بينها وبين الحكم الملكى أو الحكم الجاركي ؛ لأن هذين النوعين لا وجود لهما فى الواقع ، إذ لم يبق لهما أثر إلا فى بطون الكتب . وحتى فى البلاد التى لا يزال الحكم يجرى فيها على سنتهما كالمند وأفريقية فإنهما من غير شك سائران إلى الاندثار . ولا نرى من الوجهة العملية بديلا للحكم الديمقراطى فى العالم الحاضر ، إلا دكتاتورية الميمن^(١) أو اليسار ؛ ولذلك سنوازن بين هذا النوع من الحكم وبين الديمقراطية .

(١) دكتاتورية الميمن هى الفاشية ودكتاتورية اليسار المبعوبة (المرب)

إن الأساس الذى يقوم عليه الحكم المارضى للديمقراطية ،
والذى يسمى الآن بالديكتاتورية ، مأخوذ بعضه من الخرافات
والأساطير . وخلاصة هذا الأساس من الوجهة النظرية أن
الديكتاتورية هى إشراف فئة قليلة ممتازة على المجتمع كله لخير جميع
أفراده ؛ وهذه الفئة قد بلغت الغاية القصوى فى « إدراك » الخير
العام والإخلاص له . والطريق الذى تسلكه هذه الفئة المختارة
التي تدين بالطاعة فى النظام الفاشى « لزعيم » واحد موهوب ، هو
طريق الإقناع لكسب رضا الكثرة الساذجة ، والإرغام لمنع
كل من جعلته تربيته الأولى أقل اعتماداً لقبول هذا النظام
من انتقاده أو معارضته . وللحكم الديكتاتورى القائم فى العالم الآن
مظهران هما الشيوعية والفاشية . فأما النظرية الشيوعية فتقرر أن
« الديكتاتورية ضرورية لمحور سيطرة الرأسماليين على المجتمع ؛
ويقول أصحابها إنها تعبر تعبيراً صادقاً عن عقيدة « الكتلة العاملة »
أى الذين يعملون بأيديهم فى الصناعات ؛ ويعتقدون أنها وسيلة
لإقامة مجتمع خال من نظام « الطبقات » ، وهو المجتمع الذى
لم يوجد بعد فى أى بلد من بلاد العالم ؛ ويمدون كل خروج على
هذا رأى دليلاً على الانحطاط الخلقى ، وكل خارج عليه مأجوراً
« للرأسماليين » ؛ ولذلك لا يتوانون عن قتل المعارضين أو زجهم

في أعماق السجون . وترجع الألفاظ التي تصاغ فيها هذه النظرية إلى أواسط القرن التاسع عشر ، وتكاد كلها تؤخذ من مؤلفات كارل ماركس ^(١) Karl Marx . وهم يفترضون أن تحليل كارل ماركس للمميزات الاجتماعية والسلطة الاجتماعية تحليل صحيح ، وبينون سياستهم على بعض عبارات متقطعة كتبها عن « الثورة » . ومن ذلك نرى أن النظرية الشيوعية عقيدة ثابتة لم تنشأ من تجارب العصر الحاضر ، بل نشأت من تجارب مضى عليها نحو مائة عام .

أما الدكتاورية الفاشية فإنها ترجع إلى ما قبل ماركس ، وتستمد تعاليمها من أستاذه هيجل ^(٢) Hegel وإن كانت أقل إدراكاً لتلك من الماركسية ، لأن الأولى أقل اعتماداً على العقل من الثانية . ولقد كان من المصادفات التاريخية أن هذا النوع من الدكتاورية وجد أولاً في إيطاليا ، التي لا تزال حتى الآن

(١) كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) واضع بذهب الاشتراكية الفولية وصاحب كتاب « الرأسمالية » (Kapital) الذي يصرح فيه القانون الاقتصادي التي يحرك المجتمع الحديث (المرب)

(٢) هيجل (١٧٧٠ — ١٨٣١) الفيلسوف الألماني المصهور وأستاذ الفلسفة في جامعة جينا ثم في برلين . كان يحضر الناس لسماحه من جميع أنحاء ألمانيا ومن خارج ألمانيا ، وكان يحاضر في المنطق وما وراء الطبيعة وفق فلسفة الأخلاق والسياسة والجمال والفلسفة الدينية والاجتماعية وعلم النفس . (المرب)

تلازمها ذكريات روما القديمة فاشاتها^(١) « وأهلاً بقيصر » وهي التحية التي كانت تهديها إلى دكتاتوريتها ، وبطرقها القمعية ، وإيمانها بأن لا مجد إلا للمجد الحربي . على أن الفاشية مع ذلك ليست رومانية إلا في طوقوسها ؛ أما النظرية نفسها فمن مخلفات أواسط القرن التاسع عشر ، ومستمدة من أساليب الاستبداد التي كانت تخشى قوة الشعب ، وتستمد السلطان من الروح القومية الجديدة . وعلى هذا فإن الفاشية وأختها النازية الألمانية تؤمنان بوجود الزعيم الملهم الذي لا يقبل النقد ، والذي يعمل مع فئة قليلة العدد من الأنصار المختارين ليقيموا مجد الأمة المختارة أو يسووا بينها وبين غيرها من الأمم .

وتقتض هذه النظرية أن الناس كلهم خدام « للأمة » المثلة في الدولة كما تصورها هيكل ، وأن أشرف الأعمال وأنبلها هي الحرب ، توقد نارها من أجل السلم بطبيعة الحال . والناس بإزائها صنفان ؛ فأما المؤمنون بها فلا يحتاجون إلا إلى القيادة والإرشاد ، وأما المعارضون الخارجون بطبيعة الحال على الحق الموحى إلى الزعيم فيجب أن « يربّوا » بالعنف أو بالسجن .

(١) الفاشية *Fasces* حزمة من العصي تتوسطها فأس كانت تحمل في مواكب كبار الحكام الرومانيين القدماء وهي التي اشتق منها لفظ الفاشية (العرب)

ويعرض أنصار الدكتاتورية بنوعها الشيوعية والفاشية نظريتهم على الناس ليستبدلوها بالديمقراطية العتيقة البالية .
ويزعم هؤلاء أن الحرية والعدالة النزيهة مبادئ سخيفة ،
أو أعذار كاذبة ، تتخذ ستاراً لاستغلال الناس وحجب ما تأصل
فيهم من فروق اجتماعية وجنسية . وتؤمن الدكتاتورية بنوعها
« بحق » الدكتاتور في أن يقتل أو يجرد أو يسجن من غير
محاكمة كل من يحاول تغيير النظام القائم ، وتفسر الحق تفسيراً
جديداً عجيباً لا نظنه يختلف عن « القوة » في شيء ، وتقرض
النظرية الدكتاتورية أن أغلبية الخاضعين للحكم الدكتاتوري
بنوعيه يقبلونه ويرضون عنه ، وذلك لأن الدكتاتورية تستخدم
الاستفتاء وغيره من طرق الاقتراع ، كما كانت تستخدمها عهود
العلمانيان القديمة ، لإيهام الناس بصفة عامة أن أغلبية الشعب
الساقطة تؤيدها ، وإن كانت لا تسمح بأن يسبق الاقتراع
أقل نقد أو مناقشة . فكان هذه النظرية تقول إن في مقدور
من لا يصح الاعتماد عليهم في بحث أية مسألة أو تفهم معناها أن
يجيبوا عنها جواباً صائباً . ولم يتضح لأحد بعد ، حتى في الوجهة
النظرية ، كيف اختبرت مقدرة الفئة القليلة المشرفة على مصائر
الأمر بالفضل ، وعرفت كفايتها القائمة ، والغيرة على المصلحة

العامة التى تتملك نفوسها . ولكن النظام يفترض أن هذه الفئة قد اختبرت ، وإن لاح لغير المؤمنين بالنظرية الدكتاتورية أن هذا الاختبار لم يكن إلا القوة التى استحوذت عليها فى الحرب الداخلية ، والتى لا تزال محتفظة بها إلى الآن .

لكن الحكم الدكتاتورى العملى أم لدينا من النظرية الدكتاتورية ، شأنه فى ذلك شأن الديمقراطية سواء بسواء . ومهما يكن منشأ المصدر الذى استمدت منه آداب القرن التاسع عشر الفلسفية هاتين العقيدتين ، فإن الحرب الكبرى من غير شك هى مبعث الآثار النفسانية التى أوجدت هذين النوعين من أنواع الحكم المارضين للديمقراطية . إن الدكتاتوريين كثيرون وعلى أنواع شتى ؛ ولكن لا حاجة بنا إلى أن تفصل القول فى أشكال الدكتاتورية الحربية ، التى عرضها الناس فى كثير من البلاد قبل الحرب الكبرى بزمان طويل ، أو التى ظلت قائمة فى بعضها إلى يومنا هذا . ذلك بأن الدكتاتورية التى قامت بعد الحرب ظاهرة جديدة فى نوعها ، ولدت فى صفوف الجيوش المغلوبة ؛ ومنشؤها النفسانى هو تلك القوضى الروحية التى بعثتها تجارب الزمالة الطويلة فى ميدان القتال ، حينما حاقت بها الهزيمة وذهبت مجهوداتها أذراج الرياح . ولهذا قامت الدكتاتوريات

في روسيا وإيطاليا وألمانيا . فأما في روسيا فلأن الجندي المادي قد فقد ثقته بالسلطات التي قذفت به إلى ميدان القتال ؛ ولذلك عم الاضطراب جميع أنحاء البلاد ، لما تبين للجنود عجز المشرفين على الشؤون السياسية العامة ؛ فقامت على أثر ذلك طائفة قليلة العدد من رجال أولى حزم وبأس شديد ، ودعت الناس إلى نوع جديد من أنواع الزمالة والنظام والطاعة العمياء والعقيدة الصحيحة ، التي استمدوها من كتابات كارل ماركس ؛ وأعاتهم على غرضهم أن القوضى التي أعقبت الهزيمة الحربية قد أحوجت روسيا إلى ذلك الانقلاب العنيف القائم على العواطف التي بعثها الحرب في نفوس الشعب . لكن الوسائل التي استخدمها العهد الجديد في أول قيامه لم تكن تختلف عن وسائل العهد الذي قبله إلا في أنها تنفذ بأساليب أعتق . أما في إيطاليا فكان لا بد أن تنسى هزيمة كابورتو Caporetto^(١) ، وأن يعود إلى الأمة إيمانها بكرامتها ، لتتغلب على الآثار النفسانية التي أعقبت تلك الهزيمة . ولذلك لجأت الفاشية من أول الأسر إلى الروح القومية القديمة تستعين بها

(١) كابورتو قرية صغيرة على نهر إيسونزو Isonzo في إيطاليا هزم فيها المتعاونون الجيش الإيطالي في عام ١٩١٧ . (المرء)

على بلوغ أغراضها ؛ وأخذ دعاتها يهاجمون النقاد الذين يرمون الإيطاليين بالعجز الحربى ، ويشهرون بالساسة الضعفاء أو الفاسدين ، حتى عادت لكثيرين من الشبان ثقمتهم بأنفسهم .
وأما فى ألمانيا فقد آلمت الهزيمة فى الحرب الكبرى مشاعر آلاف الناس ، الذين آمنوا من غير أن يشعروا بالمثل المسكرى الأعلى ، واعتقدوا أن الألمان أبناء موت لا يقهر . وقد شعروا أن معاهدة فرساي Versailles^(١) إذلال واستعباد لم بسبب ما فيها من مظالم واضحة بادية للعيان . وكانت الضائقة الاقتصادية التى قاسى العالم كله أهوالها نذيراً بأعجاز مراحل الصدور ، فثار الألمان على اليهود كما كان يحدث فى العصور الوسطى وقت الاضطرابات الشعبية ، وحدثت حوادث قتل وسجن ذهب ضحيتها بعض من كان يظن أنهم جنحوا إلى السلم أو مالوا إلى إصلاح حال العمال اليدويين الاجتماعية ؛ فأرضت هذه الحوادث الطبقات الوسطى التى لُقت الخوف من « بلشفية »

(١) معاهدة فرساي هى المعاهدة التى أرغمت ألمانيا على توقيعها بعد هزيمتها فى الحرب العظمى وقبلت فيها ما فرضه عليها أعداؤها السابقون من شروط عسكرية واقتصادية وتأدينية وإقليمية شديدة الوطأة أنكرها كلها حتى فى النسخ الأخيرة . انظر هذه الشروط فى كتاب « النتائج السياسية للحرب العظمى » . ١ . (الحرب)

موهومة ، وأعيدت على مسامعها ذكريات الفتنة الأهلية التي اندلع لهيبها في عام ١٩١٩ ، واعتقد الشعب أنه مقبل على عهد جديد قائم كما يلوح على الصفات العجيبة التي يتصف بها الشعب المختار ، بقيادة زعماء في مقدورهم أن يقتلوا معارضيهم أو أنصارهم على السواء . ولا يظن أحد أن الدكتاتورية الجديدة ، وإن عارضت الديمقراطية ، قد أوجدها استياء الناس من الحكم الديمقراطي ؛ كلا إن الحجاج التي يدلى بها أنصار الدكتاتورية ليبرهنوا بها على ضرر المناقشات الحرة وانتقاد ولاية الأمور ، وعلى ضرورة تغيير الحكم القائم على الاقتراع الشعبي ، إن هذه الحجة لم تكشف إلا بعد أن استولت على السلطة جماعات مسلحة ومارستها بالفعل . ولما كان أكثر الناس ممن يؤمنون بقضاء الله وقدره قد خيل إليهم أن ما وقع كان لا بد من وقوعه . ولسنا الآن بصدد البحث في هذه المسألة المعوية الدقيقة ، وحسبنا أن نقول إن من المسلم به أن تجارب السنين المشرين الماضية قد أظهرت عجز المجالس النيابية في البلاد التي لم ترسخ فيها قدم الديمقراطية العملية ؛ والسبب في هذا العجز أنها لم تفهم النظام الديمقراطي على حقيقته . إن البحث في الشؤون العامة أمر له قيمته ، ولكن الديمقراطية لم تقل في يوم من الأيام إن البحث

في الأمور يفنى عن الحكم فيها . وانتقاد ولاية الأمور له أهميته ، ولكن أحداً لا يظن أن هذا النقد يجب أن يصل إلى الحد الذي يوهن سلطة ولاية الأمور ويصجزها عن العمل . وليس ثمة شك في أن نظام الحكم في البلاد التي عجزت حكوماتها عن الفصل في شؤونها ، أو تثبيت سلطانها ، كان نظاماً فاسداً . وقصارى القول أن الشعوب التي لم تألف الوسائل الديمقراطية كثيراً ما تخطئ في فهم حقيقة السلطة التنفيذية في نظام الحكم الديمقراطي ، ولكن أشكال الحكومات التي سبقت قيام الدكتاتورية في روسيا وإيطاليا وألمانيا لم تكن نظاماً ديمقراطية إلا في مظهرها الخارجي فحسب .

٣

ومهما يكن منشأ الدكتاتورية في الوجهتين النظرية والعملية ، فإن الخطط التي يسير عليها هذا النظام جديرة بالناية والدرس . وقد يكون من أحسن الأشياء في الموازنة بينها وبين الديمقراطية أن نسلم لأنصار الدكتاتورية بكل ما يعزونه إليها من الفضائل . لنفرض إذن أن الدكتاتوريين لا يصدرون في أعمالهم عن شهوة السلطة أو المطامع الشخصية المستترة وراء دعوائهم بأنهم يقومون بالواجب العام . ولنفرض أن القشة للصفقة القابضة على

زمام الأمور هي أقدر أفراد المجتمع وأكثرهم رغبة في العمل للصالح العام ، وأن الزعماء واللجان المسيطرة على الدولة لا تضعف إذا لم تجد أمامها من يعارضها . نسلم بذلك كله ونفرض أننا لا نبحث في أعمال الدكتاتورية في بلد من البلاد القائمة فيها ، بل نبحث فيما تستطيع أن تعمله إذا أفلح أنصارها في عمل كل ما يرجونه من الخير . ولنا شك في أن في مقدور دعاة الدكتاتورية أن يصرفوا بعض الشؤون كشؤون الحرب مثلاً أحسن من تصريف رجال الحكم الديمقراطي لها ، ولكن علينا في هذه الحال أن نسأل أنفسنا هل ما تحسن الدكتاتورية عمله جدير بالعمل ؟ قد لا تكون الديمقراطية مثلاً نظاماً صالحاً للاستعداد للحرب ، ولكنها مع ذلك قد تكون السبيل الوحيدة لمنع خطر الحرب . وقد يظن أن في مقدور الدكتاتورية والديمقراطية أن تضطلع كلتاهما ببعض واجبات الحكومات كما تضطلع به الأخرى ، ومثال ذلك شؤون الصحة والتعليم والكفاية الصناعية .

وكثيراً ما يشير دعاة الدكتاتورية إلى ما يشاهد من رقي في شؤون الصحة والتربية والإنتاج الصناعي ، ويتخذون ذلك دليلاً على نجاح طريقهم في الحكم . ولنا نكير أن الروسيين

والإيطاليين قد يكونون أقوى صحة وأحسن تربية وأقدر على الحصول على بعض المنتجات الصناعية مما كانوا قبل دخول الحكم الدكتاتورى إلى بلادهم ؛ لكننا لا نظن أن الدكتاتورية الألمانية قد استطاعت أن ترقى بشؤون الصحة والتربية عما وصلت إليه أعمال البلديات القديمة قبل أن يخوض هتلر وأتباعه غمار السياسة . ومع ذلك فإننا إذا سلمنا أن فى مقدور أية دكتاتورية أن ترقى شؤون الصحة والتربية ، فإن هذا لا يعنى أن الدكتاتورية خير من الديمقراطية . ذلك بأن الوسائل التى تستخدمها الدكتاتورية للوصول إلى هذه الأغراض لم تكشف ولم تصل إلى درجة الكمال إلا فى كنف الديمقراطية . فكل ما تستخدمه الدكتاتورية من قوانين الصحة ووسائل جر المياه إلى الدور والطرق الحديثة فى تنظيم المدارس قد أخذته من النتائج التى وصل إليها ذلك النوع من الحكم الذى تتظاهر باحتقاره ، أى أن الدكتاتوريين يستخدمون ما وصلت إليه الطرائق التى يشبعونها ذما وتقريبا ، وهى حرية المناقشة ، والبحث فى الآراء المتعارضة ، وانتقاد ولاة الأمور . وإن استخدام الدكتاتورية للنتائج التى وصلت إليها الديمقراطية ليعد فى ذاته اعترافا من الأولى بما هى مدينة به للثانية . وليس ثمة شك فى أن من لم

يتمودوا التفكير بأنفسهم لا يستطيعون أن يفهموا أن نتائج التفكير ليست وحياً يوحى إلى الناس ، وإنما هي أحكام يصلون إليها بعد تفكير عميق ومجهود كبير . فالأغبياء يظنون أن النتائج « عقائد » مقررّة لأنهم لا يستطيعون أن يفهموا الأبحاث التي أدت إلى هذه « العقائد » الموهومة ؛ ولهذا نرى كثيرين من الناس يتوهمون أن المجارى والمدارس منشآت طيبة ، لأن طاعة ملهمها من الطفاة قد أوحى إليهم أنها كذلك ، في حين أن الناس قد كشفوا فائدة المجارى والمدارس بإنكارهم تلك المبادئ التي تمثلها الدكتاتورية .

ولما كان من مستلزمات الدكتاتورية الحجر على المناقشة العلنية للآراء المختلفة في السياسة العامة ، ومنع الناس من انتقاد السلطة القائمة ، فإن الأحكام التي تصدر في ظل هذا النظام إنما يتوصل إليها بوسيلة غير الاستنتاج المنطقي ، أو باستخدام الاستنتاج المنطقي استخداماً قاصراً محدوداً . وليست بنا حاجة في هذا البحث إلى تحليل الوسيلة الحقيقية التي تستخدمها الدكتاتورية للوصول إلى أحكامها ؛ وحسبنا أن نقول إنها ليست هي الوسيلة الديمقراطية ، لأنها لا تقبل المناقشة الحرة والانتقاد العلني . فليست هي إذن الوسيلة التي استعان بها العلم على تحسين

وسائل العلاج وطرق التعليم . لكن أحدا لا يجادل في أن طرق العلم خير من سائر الطرق ، وأن الدكتاتوريات نفسها تستخدم ما وصل إليه العلم بهذه الطرق ، وأن كشف حقيقة جديدة أفضل للإنسان من قبول هذه الحقيقة من غير أن يعرف السبيل المؤدية إليها . على أننا نحب أن نقرر هنا أن المبدأ القائل بأن كشف الحقائق الجديدة أفضل من قبولها لا يكون صحيحا إلا إذا فرض أن ثمة حقائق جديدة لا بد في كشفها بالطريقة نفسها ؛ أما إذا عرفت الحقائق كلها فإن ذلك المبدأ لا يكون صحيحا .

نسلم بأن الذين يتولون السلطة في الحكومات الدكتاتورية يقوم بلفوا حد الكمال في النزاعة والمقدرة ، فما هو أثر هذا النظام في أفراد الشعب الذين لا يشتركون في الحكم ؟ أولئك يرغبون أو يحملون على ترك شؤون السياسة العامة كلها يبحثها ويفصل فيها عدد قليل من الأفراد الممتازين . ففي شؤون التربية يلحق الأطفال والطلبة عقائد معينة يقبلونها من غير أن يشكوا في صدقها . والنرض التي ترمى إليه هذه النظم هو أن تصوغ عقول الأطفال والطلاب لتجعلهم آلات مسخرة لإرادة « الزعيم » أو القشة المصطفاة . ومعنى هذا أن كل الحقائق الهامة قد عرفت ، وأن طريقة كشف الحقائق عديمة النفع ، وأن « إرادة » الزعيم أو الحزب قد بلغت

من الصلاح حدا لا يمكن معه تحسينها بالطريقة التي كوتها .
فالزعم في الفاشية يمثل « إرادة الأمة » ، وهو اعتقاد سخيف .
لا معنى له . أما في الشيوعية فالمفروض أن « الحزب » يعبر عن
أفكار الكتلة العاملة ، التي لا تستطيع بغيره أن تعبر عن آرائها .
وعلى هذا الأساس فإن جميع المخترعات الحديثة ، التي يمكن
الانتفاع بها في نشر الآراء وإيقاظ المواطنين في داخل المدارس
وخارجها كالخيمالة والمذياع والطبوعات على اختلاف أنواعها ،
« والمظاهرات » العامة ، كل هذه تستخدم لتصوغ أغلبية الشعب
وتجعل منها آلات صالحة لتنفيذ إرادة « عليا » . ومن ذلك نرى
أن نظام الدكتاتورية يحرم على من ليس عضواً في الفئة القليلة
المسيطرة أن يستخدم ذكاه أو ينتفع بمواطنيه في كثير من تجارب
البشر . كل أولئك قد حيل بينهم وبين تجارب الاستكشافات .
الشخصية ، وحرم عليهم أن يبذلوا شيئاً من الجهد في سبيل هذا
الاستكشاف ، وأصبحت عقولهم وعواطفهم مقصورة على
الأغراض التي توافق حكامهم . ولما كان كل نظام استبدادي
ينقص من حيوية الخاضعين له وذكائهم ، فإن الدكتاتورية ترفع
من شأن الزعيم والفئة المسيطرة ، بقدر ما تحط من القيمة الأدبية
لكثرة الشعب رجالها ونسائها وأطفالها .

وفوق هذا فإن الفصل في الشؤون من غير بحثها علنا ،
واتخاذ هذا البحث وسيلة للحكم ، يجعل كثرة الشعب تظن أن
المهوى لا الحق هو أساس السلطان . نعم إن دكتاتورية الفرد
أو الحزب قد يكون أساسها فكرة عامة عن الحق يتخيلها
الحاكمون للسيطرون ، لكن الواقع أن هؤلاء لا يبينون للشعب
أساس ما يصدرونه من الأحكام ؛ وليس هذا إلا رجوعا إلى
أهواء عصر الإقطاع التي أنتجت العالم منها الثورة الفرنسية
والحركة الديمقراطية في القرن التاسع عشر . ولقد يستطيع بعض
الناس أن يقول كما قال تراز مكس Thrasymachus في جمهورية
أفلاطون^(١) : « إن الحق ليس إلا إرادة القوى — أى هواء » ،
لكن تلك الحجة قد دحضت مراراً وسوف نناقشها نحن مرة
أخرى عند ما نحلل الأساس الذي تقوم عليه السلطة الديمقراطية .
وحسبنا هنا أن نقول إن « الحق » لا القوة هو الأساس الصحيح
الذي يجب أن تقوم عليه السلطة في كل أنواع الحكم . وإذا
كان هذا حقا فإن الحكم الدكتاتوري حكم فاسد ، لأنه يضعف
الشعور بالحق المستقل عن إرادة الحاكم .

(١) أفلاطون هو الفيلسوف اليوناني المشهور ومعلم أرسطوطاليس.
عاش في القرن الرابع قبل الميلاد وله عدة كتب أهمها كتاب « الجمهورية »
والأخلاق ونظم الحكم ، وتراز مكس من الشخصيات المذكورة في محاوراتها .
(المغرب)

لقد تبين إذن أن المبادئ التى تقوم عليها الدكتاتوريات بنوعها — دكتاتوريات اليمين ودكتاتوريات اليسار — مبادئ فاسدة لا يصح أن يقوم عليها حكم ، بصرف النظر عن أنها تلجأ إلى وسائل التعذيب والجلد والقتل والسجن من غير محاسبة للتعذيب على ناقديها . وقد يقول دعاة الدكتاتورية إن معارضتهم جاهلون « جهالة » مستعصية على العلاج ، لكننا نقول لهم إنه إذا لم يثر النصح فقد يكون ذلك ناشئاً عن عجز من يحاولونه أو ضعف حجبتهم . وهل فى مقدور إنسان أن يقول إنه إذا لم يفهم السامعون خطيباً وقع الذنب كله على السامعين ؟ الحق أنه ليس فى وسع أى امرئ أن يدعى أن الحجج التى يقيمها أعداء الدكتاتورية عليها قد أملاها عليهم جهلهم بحقيقتها ، اللهم إلا إذا كان اعتقاده هذا قد رسخ فى ذهنه قبل أن يستمع إلى هذه الحجج .

لم يبق علينا بعد ذلك إلا أن نناقش بعض خطب مهرجى الطبقات « العليا » ، ومؤلفى الروايات والقساوسة ، الذين يرمون الديمقراطية بالفساد لأنها لا تمكنهم هم أنفسهم من الاستيلاء على أزمة الحكم . ونقول خطيبهم عن قصد لأننا لا نستطيع أن نسمى أقوالهم حججاً أو بينات . والطريقة التى يستخدمها هؤلاء المهرجون هى أن يطنون بالباطل فى نزاهة ممثلى الشعب المنتخبين .

وذكائهم لعلهم بهذا الطمن يحون من عقول الناس ما عرفوا عن
الملوك الأقدمين والطبقات الأرستقراطية من بُعد عن النزاهة
وضف في الذكاء . وإنما لجأ العالم الغربي إلى طريقة الانتخاب
لينجو بها من عجز أولئك الذين يعجب بهم الآن نقدة الديمقراطية
من الكتاب ، وهو عجز ليس فيه ريبة لمرتاب . لكننا نسلم
جدلا بأن الأمور كلها ستستقيم إذا أصبحت « أنا » دكتاتورا ،
على فرض أنى « أنا » رجل نزيه نابه قدير كما ترانى الآن .
ولنفترض وجود استبداد خير أو دكتاتور بلغ أقصى المراتب في
حب الخير وبعد النظر . إذا وجد هذا الاستبداد وذلك الطاغية
لم تكن لنا من حجة عليهما إلا الحجة التالية وهى : إذا كانت
مؤهلات الدكتاتور هى نزاهته وحصافته وكفايته ، فإن أضمن
طريق للقضاء على هذه الفضائل الثلاث أن نجعله دكتاتورا ؛
ذلك بأن كل دكتاتور مهما كانت صفاته لا يستطيع أن ينجو
من العواقب التى لا بد أن تنشأ من انعدام المناقشة العلنية والنقد
الحر . إن الطبيعة البشرية تأبى على الإنسان أن يحتفظ بفضله
وبراعته إذا أصبح دكتاتورا ، حتى ولو كان ذلك الإنسان
مثلا بارعا أو ورعا تقيا . وما أحسن قول اللورد أكتن

Lord Acton^(١) للأثور في ذلك المعنى « كل سلطة مفسدة
والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » .

٤

على أننا نترف مع ذلك أن حجج خصوم الدكتاتورية .
ليس من شأنها أن تقنع الفاشيين أو الشيوعيين ؛ وذلك لأن
هذه الحجج قائمة على صفات مفترضة في طبائع الناس وصلاتهم
بعضهم ببعض ، وليست من صفات الفاشي أو الشيوعي المقتنع
بصحته عقيدته . ومعظمها صفات قائمة على العاطفة لم ترق إلى
مستوى العقل الواعي . وإذا اعتقد اسرؤ حقاً أنه قد عرف كل
الحقائق المهمة عن العالم أو عن الشؤون العامة ، فإنه لا يرجي
منه أن يدرك قيمة الطريقة التي نسميها بالطريقة العلمية . فإذا
حاجبته بالمنطق زاغ من منطقك ولجأ إلى العاطفة الصاخبة أو
إلى الألفاظ المزخرفة عن « اللقانة » أو الإلهام . وكذلك إذا اعتقد

(١) لورد أكتن (١٨٣٤ — ١٩٠٢) زعيم الكاثوليك الأحرار
الإنجليز . اشتغل رئيساً لتحرير عدة جرائد ومجلات واستلفت الأنظار
بمحملته الشديدة على العقيدة القائلة بأن البابا معصوم من الخطأ . وعين أستاذاً
لتاريخ في جامعة كامبردج سنة ١٨٩٥ ، وهو صاحب مقروء كتاب
Cambridge Modern History ، وقد خلف مكتبة عظيمة اتباعها بعد
موته أحد سراء الأمريكيين وأهداها إلى لورد مورلي Lord Morley ،
ثم آلت بعده إلى جامعة كامبردج (المرب)

إنسان بحق أن من الرجال والنساء من هم عاجزون بطبيعتهم عن معرفة ما هو خير لهم ، استحالة عليه أن يفهم معنى « الديمقراطية » . ولا يخلو عصر من المصور من وجود كثيرين من « المتعاليين » « الزهوين » المعجبين بآرائهم ، الذين لا يتأثرون بحكم العقل والمنطق ، ولا يستنكفون عادة أن يشهدوا بذلك على أنفسهم في صلف ونيه ، حينما يقولون إن التفكير عمل « تحليلي » سطحي أو مادي .

إن القول بأن شخصاً من الأشخاص يعرف الحقيقة كلها و يلهم الخير إلهاماً اختص به هو دون غيره من الناس ، هو الذي يؤدي إلى الاعتقاد بوجود « الوحدات العليا » مثل « الأمة » أو « الكتلة العاملة » التي يمكن أن يضحي من أجلها بالأفراد رجالهم ونسائهم . وبذلك تتحول « الوطنية » الساذجة لدى الفاشيين و « الثورة » لدى الشيوعيين إلى كائنات خرافية يستتر وراءها حب السلطة الكامن في نفوس من ينادون بالتفاني في حب الأولى أو الثانية . فكما أن المدرسين يذكرون التلاميذ أحياناً « بمدرستهم القديمة » ليستعينوا بذكرها على الدعوة لطاعتهم والإخلاص لهم ، كذلك يخلط الناس بسهولة بين « الأمة » والفئة الحاكمة بالفعل في مجتمع من المجتمعات . وينادي

« بالثورة » من ليس في مقدورهم أن يحصلوا على السلطة بغير هذه الطريقة . لكن ذلك لا يفهم منه أن الفاشيين والشيوعيين قوم منافقون ، بل إن الفئة الصالحة منهم لا تشعر بالبواعث النفسانية العميقة التي تحركها ، كما لا يشعر بذلك الساسة أو « رجال الحكم » العاديون في الحكومات الديمقراطية . ذلك بأن المؤثرات السياسية المسيطرة على نفوس دعاة أى حكم مهما كان نوعه تكاد تكون واحدة ؛ وكل ما تمتاز به التقاليد الديمقراطية من هذه الناحية ، أن هذه المؤثرات يمكن أن يعرف عنها ويقال فيها في ظل الديمقراطية أكثر مما يعرف عنها ويقال فيها في ظل الدكتاتورية .

على أنه يجب ألا يفهم من هذا البحث في الدكتاتورية من الوجهتين النظرية والعملية أن جميع دعاة الشيوعية والفاشية خونة أو حمقى ؛ فقد يكون أحد أنظمة الحكم شرا في ذاته ، ولكن منشأه قد يكون ضرورة دعت إليها حال اجتماعية خاصة . وقد تكون الظروف هي التي أوجدت « شخصية » من نوع خاص سنحت لها الفرصة فاستولت على زمام السلطة . لكن هذا النظام قد يكون في كثير من الأحيان نتيجة سعى لإشباع بعض حاجات الشباب أو حاجات أصحاب العزيمة والشهامة والحماس ، كما ينشأ

الشر في بعض الأحيان من الخير . ألسنت ترى الرجل المستمسك بعقيدة من العقائد يضطهد من يسعى لإقازم ؟ والرجل « الفاضل » تصدر منه في بعض الأحيان أعمال ذميمة ، إذا كانت نيته هي المقياس الذي يحكم به على فضائله ؟ ومن هذا يتضح أن من أسباب قيام الدكتاتورية بعد الحرب الكبرى وجود رغبات لم تشبع ويجب أن تشبع ؛ فإذا لم تشبع الديمقراطية هذه الرغبات نبذها البعض على الرغم مما أفاده الحكم الديمقراطي في الماضي . ولما كانت هذه الرغبات هي رغبات جماعات ليست لها تجارب في الديمقراطية ، أو يعوزها الزعماء الديمقراطيون ، كانت النتيجة هي دكتاتورية ما بعد الحرب .

وهاك أمثلة من الرغبات التي يجب عدلا أن تشبع . أول هذه الرغبات هي الرغبة في أن يشعر الإنسان بأن له « مكانا » في المجتمع . لكن البطالة ، والغموض الذي يحيط بالمرء ، وشعوره الغامض بأنه مهمل ، وهو شعور تملك كثيرين من الناس بعد الحرب الكبرى ، كل ذلك قد جعل الناس يسارعون إلى تلبية نداء كل من يدعوهم إلى العمل بأنفسهم . ذلك بأن الفكرة القديمة التي تقول بأن كل ما يطلب إلى المرأة العادية والرجل العادي أن يعطى صوته من حين إلى حين ، وأن ذلك كقيل ،

بإصلاح كل المفاسد وإزالة كل الشرور ، إن هذه الفكرة لا تبعث في النفوس أملاً كبيراً . وفضلاً عن ذلك فإن كثيرين من الشبان وبعض النساء قد اشتركوا في الحرب العظمى وقاموا فيها بواجبات يومية سعيّاً وراء معلحة عامة ، ونشأت بينهم وبين زملائهم روابط أوثقت عراها الملابس العسكرية والبنود والطبول . وإن من أسباب قيام الفرق « السياسية » ذات القمصان الملونة في دول القارة الأوربية ، رغبة الشبان الذين كانوا أطفالاً في أيام الحرب في الاندماج في سلك الجندية . على أن من الطبيعي أيضاً أن يرغب الرجال والنساء في أن يظهروا زمائهم في السعى لبلوغ غرض من الأغراض العامة .

أما صاحب العقيدة الشيوعية فقد ثار ، وحق له أن يثور ، من جراء المظالم القديمة التي كان يعانيها المال في الصنائع اليدوية . وكثيراً ما كانوا يدعون إلى الصبر وانتظار صلاح حالهم ، ولكن هذه الدعوة كثيراً ما تكون حجة يتذرع بها من لا يعانون الظلم ليبردوا بها توانيمهم عن العمل . وليس ثمة شك في أن مصالح أرباب الأعمال الصناعية ، ومصالح المال الذين يكسبون قوتهم باستخدام الآلات أو الأرض أو القوى الصناعية ، متضاربة معها وضع من النظريات لتحليل هذا التضارب . وإن ذكريات

الحرب الكبرى لتجمل عبارة « حرب الطبقات » ، التي يوصف بها النزاع القائم بين الطوائف المختلفة ، تشبيها يصف حالة حقيقية واقعية . فلا بد إذن من إيجاد وسيلة لتحقيق رغبة الذين يسعون لإصلاح عيوب الملكية ، واستئلال الطبقات العاملة . هذا فيما يختص بالشيوعية . وأما صاحب العقيدة الفاشية فهو في الغالب شخص يعجب بالثقافة القديمة إعجاباً موروثاً أو مكتسباً ، وقد قامت هذه الثقافة على إخضاع الطبقات الاجتماعية بوسيلة من الوسائل .

على أن الرغبة في الاحتفاظ بالثقافة لا تتنافى مع الحق ، كما يبعد أن يستطيع نضال أي نظام من النظم أن يستبدلوا به نظاماً أحسن منه ، ولو كان ذلك في مقدورهم لما نضالوا بأهم مظهر من مظاهر شخصيتهم . ولهذا السبب يلجأ الفاشيون إلى حماسة الشباب ويهيئون بها أن تقوم في وجه كل دعوة لتبديل أحسن التقاليد وأفضاها في نظرم .

غير أن قدرة الشيوعية والفاشية على إشباع الحاجات الماطفية لبعض الناس ، لا يمكن أن تهض حجة على صلاح أحد النظامين أو كليهما ، وذلك لأن هذه الحاجات يمكن تحقيقها بوسائل أخرى . لكننا لا نحب أن يفهم من مقابلة الدكتاتورية

بالدمقراطية أن الدكتاتوريات القائمة بالفعل شر محض .

٥

ويسهل علينا أن ندرك العلاقة بين المثل الديمقراطية الأعلى والنظم التي أنشئت لتحقيق هذا المثل ، إذا وازنا بين الديمقراطية والدكتاتورية . إن أقل ما تقرضه الديمقراطية هو أنها تحاول استخدام جميع مواهب أفراد الشعب العاديين لتقرير السياسة العامة . ولا يخفى أن معنى هذا العمل وجود عقيدة من نوع ما في قوس الديمقراطيين ؛ معناه أن عامة الناس ذوو كفايات لم تستخدم بعد ، ولكنها يمكن إبرازها والانتفاع بها إذا أقيم للحكم نظام يمكن من هذا الانتفاع . فليس الغرض من قيام الحكومة إذن هو الفوائد التي يجنيها منها المحكومون فحسب ، بل هو أيضاً تكوين صنف خاص من الرجال والنساء . إن الصحة والعلم والشجاعة والوفاء من الصفات الطيبة التي توجد في طبائع جميع الرجال والنساء ، ولكن أرقى أنواع هذه الصفات تنتج من دوافع اختيارية في بعض الأفراد . ومن أجل هؤلاء تقوم نظم الحكم ، كما تقوم من أجلهم أيضاً نظم الدين . ولما كان الناس لم يُخلقوا لينتفع بهم حكامهم ، ولا ليهيئوا سبيل المجد لأية هيئة من الهيئات دولة كانت أو أمة ، فإن قيمة أى نظام من نظم

الحكم تقاس بالمستوى العقلى والخلقى الذى يبلننه من يقوم بينهم ؛
وليس فى الناس ، رجالهم ونسائهم ، من لا يستطيع أن يبلغ أرقى
درجات الكفاية الخلقية والعقلية .

وخير وسيلة لاستخدام جميع مواهب الناس أن يفسح المجال
لكل موهبة تظهر فى أى فرد من الأفراد فى كل وقت من
الأوقات . ولا يفهم من هذا بطبيعة الحال أن الناس كلهم
متساوون فى مواهبهم أو أنهم يجب أن يكونوا متساوين فيها ؛
بل إن من الأسس التى يقوم عليها التعاون الديمقراطى وجود
مواهب من أنواع مختلفة . ولذلك فإن النظم التى تقترض أن
كل إنسان يستطيع أن يقوم بكل عمل من الأعمال ليست من
الديمقراطية فى شيء وإن جرت العادة أن تمد كذلك ؛ كما
أن الفروق الموجودة فى الكفايات فى أى مجتمع من المجتمعات ،
وإن كان صغيراً كالأسرة مثلاً ، ليست فروقا فى النوع فحسب ،
بل هى فروق فى الدرجة أيضاً . فقد يفوق أحد الناس غيره فى
موهبة بعينها ، وقد يمتاز شخص عن غيره لأنه يتصف بأرفع
المواهب اللازمة للسياسة العامة . ولذلك كان من واجب النظم
الديمقراطية أن تسمح للشخص ذى الكفاية بأن يقود غيره من
الأشخاص مثلاً ، ولكنها يجب ألا تسمح له بالتسلط عليهم . وثمة

أشخاص يستطيعون أن يدركوا الصالح العام إدراكاً يفوق إدراك غيرهم ، وأن يفهموا المشاكل الاجتماعية وطرق علاجها أسهل مما يفهما سواهم ؛ إذ ليس من المفروض في التقاليد الديمقراطية أن يتساوى الناس كلهم في كفايتهم للحكم على الشؤون العامة أو السياسة العامة ، أو أن من الواجب عليهم أن يتساووا في تلك الكفاية ؛ ولكنه يفترض مع ذلك أن كل فرد أن يصدر حكماً مستقلاً من نوع ما في هذه الشؤون . والمفروض أيضاً أن عامة الناس يصدرون مثل هذه الأحكام وأن من مصلحة الناس جميعاً أن يكثر عدد ما يصدرونه منها ؛ ففي وسع كافة الناس مثلاً أن يعرفوا على الأقل هل تفهم حكومتهم أو تضرهم .

نعم إنهم قد يخطئون في أحكامهم أحياناً ، ولكن قد ثبت بالبرهان القاطع أنه مامن أحد إلا وهو معرض للخطأ حتى الطغاة الذين لا ينتقدون إنسان ، بدليل أنهم يبدلون في خططهم السياسية . وترى التقاليد الديمقراطية أن احتمال الخطأ هو إحدى الوسائل المؤدية إلى معرفة الحقائق الجديدة ، ولهذا كانت الخطوة التي تسير عليها الديمقراطية ، خطة المناقشة وانتقاد ولادة الأمور ، جزءاً من النظام « العلمى » الذى يسير عليه الناس في أوروبا منذ القرن

السادس عشر ؛ ولا يمكن معارضة هذه الخطوة إلا إذا سلمنا بالفكرة البالية التي كانت سائدة في المصور الوسطى ، وهى أن الحقيقة ثابتة ونهائية . قد يخفق الناس فى الجهود التى يبذلونها من تلقاء أنفسهم للوصول إلى الحقيقة ولعمل الخير ، ولكن هذه الجهود نفسها لها قيمة فى ذاتها ، لأنها جهود اختيارية ترفع « مستوى » السلوك والخلق الفردى ، ولذلك كان الواجب للفروض على كل نوع من أنواع الحكم أن يشجع المحكومين على بذل هذه الجهود الاختيارية .

يضاف إلى هذا أن الخير أو الحقيقة التى تكشف بطريق المناقشة والتجربة هى الأساس الوحيد لسلطة الحكام الأدبية ؛ وهذا المبدأ لا يتفق مطلقاً مع قولهم إن « الحق » لا يعدو أن يكون مظهرآ من مظاهر القوة للتفوق . كما أن هذا المبدأ يبدأ الحق أو الخير المستقل عن « إرادة » أى شخص من الأشخاص أو رغبته هو أساس الديمقراطية ؛ وذلك لأنه إذا كان فى استطاعة أى فرد من الأفراد أن يتعرف الخير باستخدام مواهبه الخاصة ، فإن « سلطة » الحكومة يمكن أن تعتمد على هذا الخير الذى يكشفه كل فرد من الأفراد . ومعنى هذا أن النفوذ الأدبى الكامن فى أمر الحكومة الديمقراطية هو ميل كل شخص أو

الباعث الذى يدفعه لأن يتحرك باختياره فى الاتجاه الذى يذله عليه هذا الأمر. ولهذا فإنك لا تجد فى الوسط الديمقراطى الصحيح شخصاً يسخر لتنفيذ إرادة غيره . فليس إذن أساس السلطة الأدبية للحكومة ما هو قوتها أو سلطانها الخارجى الذى تستطيع أن تفرضه على شخص من الأشخاص؛ وليس أساس السلطة الأدبية للحكومة الديمقراطية هو إرادة الشعب فحسب ، بل أساسها الصحيح أن هذه الإرادة حقة أو أنها فى ذاتها مرتبطة بالخير العام . فالقوة الدافعة فى الإنسان أى « إرادته » هى التى يقال عنها إنها ترضى بالحكومة أو تعاونها ؛ وأما الشخص ذاته فإنه يتحرك من تلقاء نفسه مدفوعاً بالخير المستقل عن أهوائه وحالاته النفسية المتقلبة . ويلوح أن هناك شيئاً من الالتباس منشؤه استعانة الحكومات الديمقراطية بالقوة فى معاملة الجرمين والمجانين ؛ ولهذا نرى بعض الناس وبخاصة أتباع تولستوى Tolstoi^(١) يعارضون

(١) تولستوى (ليو تولستوى ١٨٢٨ — ١٩١٠) الكاتب القصى والفيلسوف الروسى الشهير . كان من أبناء الأشراف وكبار الملاك وانخرط فى سلك الجندية واشترك فى حرب القرم فاستطاع أن يرى الفرق العظيم بين بؤس الجنود والفلاحين وترف الأعيان والملاك . فأخذ يعمل على إصلاح حال الفلاحين ويدعو إلى نبذ الحرب . وقد تأثر بكتابات روسو وتأثر بكتابات زعماء الشيوعية . ومن أشهر كتبه Anna Karenina والبث Reenrection (المرب)

فى استخدام القوة أيًا كان نوعها لإقامة العدل . لكن هذا الرأى
لا يمكن أن يؤدى إليه مبدأ السلطة الأدبية السالف الذكر ، لأن
القوة لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون هى الأساس الذى
يقوم عليه الحكم أو يبنى عليه العدل ، ولكنها قد تكون الأداة
التي تستخدم للوصول إليهما . ويصبح استخدام هذه الأداة
واجبًا إذا ثبت أن فى الناس من لا تنجح معه جميع وسائل النصح
العادية أو المؤثرات الأدبية المروقة فى المجتمع . ذلك أن بعض
الناس ينقصهم من الذكاء ما يكفى لمعاملتهم من هذه الناحية
معاملة غير الآدميين . أولئك هم المعتوهون ، وليس المجرمون
الجلديرون بهذه التسمية إلا معتوهين من نوع خاص ؛ فقمع
هؤلاء وردعهم لا يتعارضان مع مبادئ الديمقراطية ، لأن القوضى
لم تكن فى يوم ما من مستلزمات الحرية ، ولأن النظرية القوضوية
التي تفترض أن القيود بكافة أنواعها غير ضرورية نظرية غير
صائبة بنيت على خطأ فى تحليل الحقائق التي أنتجت التجارب .
ولا يخلو المجتمع من أشخاص مصابين بنقص يجعل من العدل أن
تفرض عليهم إطاعة القواعد العامة للمجتمع الذى يعيشون فيه .
على أننا لا ننكر أن أخطاء قد ارتكبت ويمكن أن ترتكب
فى المستقبل عند ما يراد معرفة أى الناس هو المعتوه أو المجرم .

ذلك بأن المقياس الذى تقاس به قوة الإنسان العقلية قد يكون مقياساً ساذجاً غير دقيق ؛ وقد لا تكون « الجريمة » أى الخروج على القانون خطأ من الناحية الأخلاقية إذا كان القانون فاسداً ؛ وقد يكون الذين يعاملون معاملة المجرمين ضحايا ظلم اجتماعى تقع تبعته على المجتمع كله . ولكننا نكرر هنا أن احتمال الخطأ فى تطبيق مبدأ من المبادئ لا يعد دليلاً على أن هذا المبدأ خاطئ ؛ فإذا كانت الحكومات التى تدعى أنها حكومات « ديمقراطية » قد استبدت وظلمت ، وظهر هذا الظلم بنوع خاص فى معاملة الجنسيات الأجنبية عنها ، فإنها عند ما كانت تلجأ إلى هذا الاستبداد وذاك الظلم لم تكن تسير على المبادئ التى تقوم عليها سلطتها الأدبية ، بل كانت تنتهك حرمتها انتهاكاً . ذلك بأن هذه المبادئ تمكن الناس على الدوام من أن يجادلوا أو يعارضوا الحكومة القائمة بالأمر فيهم ، إذا رأوا أنها أخطأت فيما تدعيه من أنها تطبق هذه المبادئ فى حالات معينة .

وقد يقال أحياناً إنه لا فرق بين الديمقراطية والديكتاتورية من الوجهة العملية لأن الديمقراطية تعامل مجرميها كما تعامل الديكتاتورية معارضيها ؛ لكن هذا القول يغفل النقطة التى شرحناها من قبل نقطة اختلاف مبادئ الحكامين . إن الفارق

الأساسى بين النظامين هو أن فى وسع كل إنسان أن ينتقد أى قرار يصدر فى ظل الديمقراطية ويتصل بالسياسة العامة . ويتفرع من هذا مبدأ أساسى آخر أهم من المبدأ السابق ، وهو أن الحقيقة بنت البحث ، لا تكشفها إلا مناقشة الأفكار المتعارضة ، وأن الحقيقة الكاملة لم تعرف كلها بعد .

ومجل القول إذن أن ليست الدكتاتورية والديمقراطية متفتحتين فى الجواهر ومختلفتين فى العرض ، أى فى مدى السلطة التى تعطى لمن يقبضون على أزمة الحكم ؛ ولكنهما مختلفتان فى الأساس المعنوى الذى تقومان عليه . فليس الاختلاف بينهما كالاختلاف بين القوى « الطبيعية » كالمد والجزر أو التيارات البحرية أو الدوافع الفريزية فى الإنسان ، بل مختلفان كما تختلف الممجية عن الحضارة أو العقائد التحكيمية عن العلم الصحيح . وليست مبادئ الديمقراطية فى الحقيقة إلا المبادئ العلمية استخدمت لإصلاح شأن السياسة العامة ، أى للمبادئ التى رفت الإنسان عن مستوى القردة الزاكية والتى قد ترفعه فيما بعد إلى درجات أسمى مما يتصوره العقل . لكن المبادئ التى تتكون منها عقيدة من العقائد لا تظهر قيمتها إلا بالتجربة والعمل ؛

قد يكون المثل الأعلى غاية في الكمال ولكنه لا يمكن العمل به ؛
وقد يكون غامضاً مبهماً لا يمكن أن يسترشد به في فن الحكم .
لذلك يجب علينا أن ننتقل بالقارىء من القائد المجردة إلى
الحقائق الواقعية ، أى من الصور العقلية التى نرغب فى تحقيقها
إلى النتائج الفعلية التى يودى إليه العمل على تحقيق هذه الصور .

الفصل الثالث

عيوب الديمقراطية وفوائدها

إذا كانت الشيوعية والفاشية ، وهما أحدث النظم المعارضة للديمقراطية لا يفضلانها في شيء ، فليس معنى هذا أن الديمقراطية جديرة بالبقاء ؛ فقد يكون ثمة نظام آخر خير منها لم يجربه الناس أو لم يعرفوه بعد . والحق أن للنظم الديمقراطية القائمة بالفعل عيوباً كثيرة ، وأن إيمان الديمقراطية بمقدرة الناس ورجاءها في إيجاد مجتمع متساوي الأفراد يجب ألا يحول دون توجيه النقد إلى الوسائل العملية التي سارت عليها . لقد كان أكثر ما يعترض به على النظم الديمقراطية في أيامها الأولى ، حينما كان أهم موضوعات الجدل السياسي هو حق الانتخاب وحكم الأغلبية ، كان أكثر ما يعترض به عليها أنها مقيدة « للحرية » . ولما كان الغرض الأول الذي يعمل له أنصار الديمقراطية هو توسيع دائرة « الحرية » ، فإن منشأ هذا الاعتراض الأول أن الحرية قد فسرت تفسيراً يخالف من بعض الوجوه ما كان يفهم منها الديمقراطيون الأولون . لقد شغل الناس في أوائل القرن التاسع عشر بالنضال

للقضاء على الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض الطبقات والطوائف ؛ وكان كل المفكرين في ذلك الوقت يمتدحون « الحرية » وحق « الانتخاب » ذى الصلة الوثيقة بالحرية^(١) . ولم تكن الحريات التي نالها الشعب في المصور الوسطى إلا حقوقاً اعترف بها الأشراف والحكام ؛ ولم يكن مبدأ « التخلي »^(٢) الذى ساد النظم الصناعية الأولى إلا سعيّاً وراء نوع من أنواع « الحرية » . ولذلك كانت « الحرية » التي يجاهد في سبيلها دعاة الديمقراطية الأولون هي حماية الشعب من نزوان الحكام وأهوائهم الشخصية . وقد نال هذه الحماية بسن قوانين كان يفترض بحق أن سيراعها كل من يباشر السلطات العامة . ثم صارت هذه الحرية « المدنية » فيما بعد هي بعينها حق كل إنسان في أن يحاكم ، وأن يحاكم محاكمة من نوع خاص أمام محلفين ، قبل أن تستخدم معه وسائل الإكراه والعنف .

(١) إن لفظي Franchise ، Freedom من أصل واحد .

(٢) مبدأ التخلي هو مبدأ جماعة الطبيعيين الذين كانوا يدعون إلى الحرية في مرافق الحياة ، وترك الأفراد أحراراً في الأعمال الصناعية والتجارية ، وترك البضائع تتصل من مكان إلى مكان من غير أن توضع عليها قيود . وكانوا يرون أن خير نظام اقتصادي هو الالتجاء إلى القوانين الطبيعية ، وأن لا فائدة مطلقاً من محاكمة الطبيعة . وخلص منذهبهم في العبارة المأثورة : « أتركه يعمل : أتركه يمر » Laissez Passer ، Laissez Faire .

وتقرر بذلك المبدأ الذى يوجب على من يتولون السلطات العامة أن يجيئوا بالمتهم أمام القضاء ، وأن يطيعوا حكم القضاء فيه على الفور . وبذلك ألغيت عادات القبض على الناس سرا ، والحكم عليهم سرا ، وعقابهم من غير محاكمة ، وهى المظالم التى أحيها عهد الدكتاتورية فى هذه الأيام . وكانت الخطوة الثانية فى سبيل الحرية جل القوانين المعمول بها مطابقة للمبادئ الخلقية السائدة فى وقتها للمبادئ التى كانت سائدة فى الأزمنة الماضية . وكان من أثر ذلك أن استخدمت طرق جديدة للتشريع ، فكان من المغانى التى تتضمنها الحرية أن يكون لكل إنسان الحق فى أن يبدى رأيه فيما يجب أن يكون عليه القانون . ولما كانت معظم القوانين المتبعة فى ذلك الوقت قديمة العهد ، خيل إلى الناس أن سن القوانين الجديدة هو أهم ما يجب أن يتولاه « الشعب » من وظائف الحكومة ؛ ولذلك سمي اشتراك الشعب فى وضع القوانين « بالحكم الذاتى » ، وسمى الشعب الذى يضع قوانينه لنفسه شعباً « حراً » . ووسعت دائرة حق الانتخاب ليزداد عدد الرجال والنساء الذين يتمتعون بهذا النوع من « الحرية » ؛ وتغيرت طريقة وضع القوانين ، فكان لا بد أن يعاد النظر أولاً فى الأوامر والنواهي القديمة ليرفض منها ما يستحق الرفض ؛ وأن

تحدد واجبات الأفراد الجديدة . وكذلك أصبح المعنى المفهوم من « القانون » هو تحديد الأعمال والواجبات الجديدة التي تقوم بها السلطة العامة^(١) . وكانت الطريقة التي اتبعت لبلوغ هذه الغاية هي زيادة عدد أفراد الأمة الذين يبدون آراءهم في هذه الأعمال والواجبات ، وسمى هذا الحق بحق « الحرية » السياسية وهو أيضاً من الحقوق التي لا تسمح بها الدكتاتورية .

على أن العلاقة بين الديمقراطية وتوسيع دائرة « الحرية » كانت علاقة مبهمة غامضة حتى في البلاد ذات التقاليد الديمقراطية . والدليل على ذلك أن بعض الناس أخذوا يقولون إن تقدم الديمقراطية قد زاد على الحد الواجب . وليس ثمة شك في أن اتساع دائرة حق الانتخاب قد أدى إلى سن شرائع ونظم جديدة خاصة بالصحة ومكافحة الأوبئة ودور العلم وشروط العمل في الصناعات المختلفة ؛ فهل ضيقت هذه الشرائع والنظم دائرة « الحرية » ؟ وقيل أيضاً إن في ازدياد عدد من يتمتعون « بالحرية » اللدنية أو السياسة خطراً على حرية العمل والتفكير . والحق أنه لم تكند تحطم الأغلال التي وضعتها في رقاب الناس الامتيازات والنظم القديمة ، حتى بدا لبعضهم أن الواجب يقضي

(١) انظر كتاب البرلمان للبرش . إلبرت في هذه السلسلة .

بتنظيم شروط العمل ومكافحة الرش والفساد ؛ وبذلك أخذ
التجار والصناع ، الذين وقتت الدولة إلى جانبهم ضد ملاك
الأراضي ، يعدونها شراووا بالا عليهم ، لأنها قيدت جهودهم التي
يبدلون فيها كسب المال لمنفعتهم ، والتي كانوا يسمونها « بالمغامرات
الفردية » . وكان من العقائد التي يؤمن بها أنصار « الحرية » في
الصناعة ، المعارضون لبعض الامتيازات القديمة ، أن هذه
المغامرات الفردية ستحقق أكبر خير مستطاع للمجموع . ولذلك
قال آدم اسمث Adam Smith^(١) « إن منافسة الفرد لجميع الأفراد
إذا سعى كل إنسان وراء مصلحته هي « الحرية » الطبيعية
في أبسط مظاهرها . وبناء على هذا المبدأ كان يظن أن كل
قيد تقيد به الدولة شروط العمل يتعارض مع « الحرية » . ويلوح
أن دعاة هذا المذهب كانوا يفترضون أن كل فرد قد أوتي من القوة
والعقل ما يستطيع به أن يحصل لنفسه من الحرية على القدر الذي
يتفق مع مصلحته . ويرى لأول وهلة أنهم لم يدخلوا في حسابهم

(١) آدم اسمث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) عالم اسكتلندي يد واضح
أساس علم الاقتصاد السياسي الحديث . اشتغل أستاذاً للمنطق والفلسفة الأخلاقية
في جامعة جلاسجو . وخبر كتبه كتابه الشهير « بحث في طبيعة ثروة الأمم
وأسبابها » . وهو يوافق جماعة الطبيعيين الذين يقولون بترك الأفراد أحراراً
في أعمالهم التجارية والصناعية .
(للمرب)

المتوهين ؛ وأنهم قد أغفلوا إلى جانب هؤلاء اختلاف المراكز التي يشغلها في المجتمع أفراد الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وعدوا العادات والنظم التقليدية « من طبيعة الأشياء » . وقد نشأ من هذا أن الملك بمعناه الذي كان يفهم منه في القرن الثامن عشر كان يمد حقا « طبيعيا » ؛ ولذلك كان على الديمقراطية أن تحافظ على « الملك » محافظتها على « الحرية » .

ولما لاح في الأفق نجم الديمقراطية مبشراً بتوسيع دائرة حق الانتخاب لكي تشمل العمال في الصنائع اليدوية ، أخذ أنصار المفاسرات القردية المعارضون لتدخل الدولة أيا كان نوعه يحتجون على المهد الجديد ، وانضم إليهم في هذا الاحتجاج خلفاء « العقليين »^(١) الذين كانوا يعيشون في القرن الثامن عشر ، لأن هؤلاء كانوا يخافون أن تقيد الديمقراطية للمبرة عن « عقل الجماهير » حرية الفنانين والسابقين الأوائل في التجارب الاجتماعية . ولا يزال بعض الناس حتى في وقتنا الحاضر يقولون إن « الديمقراطية » تقسد الذوق ، وتخلق الضوضاء والاضطراب ، وتقضى على قوة الابتكار . ويقول غيرهم إن مهارات الجرائد تقيض بأسوأ مظاهر الدعوة

(١) العقلون Rationalists أصحاب المذهب القائل بوجود إخضاع كل شيء لطرق البحث والإثبات العلمي . وهم في الأخلاق لا يرون واجبا إلا ما يوافق الضمير على أنه كذلك . (المرب)

الديمقراطية الموجهة إلى العامة والرعايا ، وإن الفراغ الذى تطلبه للكافة لا بد أن يحيط من شأن التنم المتمددين ، لأنه لا يترك للطبقة المستنيرة « حرية » اختيار ما يلائمها من التنم الراقي . وقد استنتجوا من ذلك أن الديمقراطية الحققة يجب أن تقف عند الحد الذى بلغته فى منتصف القرن التاسع عشر ولا تتعداه ، لأن « الحرية » إذا زادت أصبحت « استهتاراً » ؛ بل بلغ منهم أن قالوا إن النظم التى تساعد العمال أو الجملة من شأنها أن تنقص من حرية الذين كانوا يتمتعون من قبل بهذه الحرية .

ولما كانت النظم الديمقراطية تقيّد حرية الذين نالوا كل ما يحتاجون إليه فى مفاسراتهم الفردية وفى الاستمتاع بالراحة ، أخذت الطبقات الوسطى تناوئها ، كما كان يناوئها من قبل طبقة الملاك الأرستقراطية والمحبوبون بها ؛ فإذا قلت الآن لبعض التجار والكتاب تعالوا نطبق المبادئ الديمقراطية تطبيقاً يعطى العامل اليدوى الحرية الاقتصادية ، عارضوا فى ذلك ، مع أن هذا المبدأ عينه هو الذى حرر التاجر والصانع وصاحب الرأى المخالف فى الدين من سيطرة ملاك الأرض ورجال الكنيسة . ويرى كثيرون أن الناس يكفيهم من الحرية أن يمنحوا حق الانتخاب ، لأنه يترك للسيطرين على موارد الثروة الاقتصادية

ما يكفهم منها . ولقد كانت الصلة القديمة بين الديمقراطية والمحافظة على الملك والحرية سبباً في إظهار الديمقراطية كأشها عقبة قائمة في سبيل الاستزادة من الحرية ؛ ونتج عن هذه المشكلة تياران متعارضان من الأفكار هما الفاشية والشيوعية . فالفاشية تدعو إلى الاحتفاظ بالملكية الفردية مهما لاقى في سبيل ذلك من عناء ، وتندد « بالديمقراطية » لأن اتساع دائرة الحقوق السياسية يحد من حقوق الملكية . أما الشيوعية فتري أن الديمقراطية تضليل وخداع ؛ لأن ما تقره من حقوق الملكية الفردية يضيق دائرة مآتهب من الحرية وينقص من قيمته ؛ ولذلك يقول الشيوعيون إن هذه الحرية ليست إلا خداعاً ووهماً من أوهم البورجوازي . ولا ندرى هل معنى ذلك أنها ليست الحرية التي يرغب فيها هؤلاء القوم ، أو أن كل أنواع « الحرية » في رأيهم تتعارض مع مصالح المجتمع ؟ والذي تكشف عنه كل هذه الانتقادات التي يوجهها إلى الديمقراطية « الحرية » الفردية القديمة والطنخيان الجديد هو الحاجة إلى معرفة حقيقة ما نرغب فيه حينما نسعى إلى « الحرية » . ويجدر بنا أن نذكر أن الذي يهمننا هنا ليس هو التعريف الفلسفي للحرية ، بل ما يجنيه عامة الشعب من ثمارها . لكن الصورة الأولى التي حدد الناس بها طلبتهم من الحرية

حينما سموها كذلك كانت ترتبط في عقولهم بقيدة أخرى ، وهي أن كل فرد وحدة منفصلة أو ذرة تشترك مع غيرها من الذرات ليتكون من مجموعها مجتمع ^(١) . وذلك زعم خاطئ ؛ إذ ليس من المرغوب فيه الآن أن يبقى الناس منفصلين بعضهم عن بعض ، وليس المثل الأعلى للشخصية أنها وحدة منفصلة ، بل أنها عنصر متحد مع غيره من العناصر لتكوين المجتمع . فإذا طالبنا بالحرية فلسنا نعني بذلك قطع كل صلة لنا بالمجتمع ، ولسنا نطلب الوقاية لأنفسنا من جميع من عدانا لحسب ، بل نطلب أن نمكن من استخدام كل كفاياتنا وأهمها الكفايات التي يترتب عليها تعاوننا الودى مع غيرنا في العمل المشترك . ولذلك كان من أهم مظاهر الحرية بمعناها الحديث قدرة الشخص على أن يعمل مع غيره من الأشخاص . ولهذا أيضا لاتعد الأنظمة التي تمكن سكان مدينة

(١) يعبر المؤلف إلى نظرية الفيلسوف الإنجليزي هوبز Hobbs الذي عاش في القرن السابع عشر ، ومضمونها أن جماعة البشر مكونة من ذرات ساجدة في عالم الاجتماع ، وهي ذرات متنافرة ليس بينها شيء من الجاذبية ولا تمركزها سوى الرغبات والسموات المتصارعة ، وأن الناس لذلك كانوا في عراك مستمر لأن الإنسان الفطري في زعمه مخلوق شرس شكس لاتقطع بينه وبين أخيه المروء . ولهذا اتفق الناس على أن يختاروا شخصا يسلطونه عليهم لحماية أنفسهم وأموالهم من كل مستد في الجماعة أو خارجها . وتعرف هذه النظرية بنظرية العقد الاجتماعي (ملخص من كتاب الحرية والدولة تأليف الأستاذ محمد عبد الباري)

(المغرب)

من المدن من أن ينشئوا لأنفسهم نظاما للجارى أو لتوريد مياه الشرب مثلا أنظمة مقيدة للحرية ، بل بالعكس تعد موسعة لدايتها . وقد يكون فى كل نظام قص أو عيب ، ولكن لا بد من وجود نظام ما لى يستطيع الناس أن يعملوا بما ؛ وأنقع الأنظمة لهذا العمل المشترك هو النظام الذى ينشأ من المناقشة العلنية والمواقفة على القرارات التى تعقب المناقشة . فالنظم التى تمكن الناس من أن يتناقشوا ويوافقوا بدل أن يفرض عليهم مايراد بهم رغما عنهم هى التى تتفق مع الحرية بمعناها الحديث . فإذا كانت النظم القائمة فى الوقت الحاضر لم تبسط سلطان هذه الحرية فى ميادين غير التى توجد فيها الآن ، فإن كل مايدل عليه ذلك أن المبدأ الذى تقوم عليه يجب أن ينتشر حتى يم هذه الميادين ، ولا يدل على أن الديمقراطية قد أفلست كما يتوهم الشيوعيون ؛ وذلك لأن مبادئ الديمقراطية قد عدلت كثيرا من النظم ومنها حقوق الملكية الشخصية نفسها تعديلا خطيرا . ولا صحة مطلقا للادعاء بأن حقوق الملكية للشريعة قد أفلحت فى عصر من العصور فى مقاومة الطرق التى تسلكها الديمقراطية لتوسيع دائرة الحرية ، بل الحق أن حقوق الملكية القديمة كانت ولا تزال تتطور باستمرار ، حتى أن لفظ « الملك » نفسه قد تبدل

معناه عما كان عليه من قبل . وكذلك لانوافق على ما يدعيه
الفاشيون من أن التوسع في تطبيق المبادئ الديمقراطية سيقضى
على الكفايات الممتازة التى تستخدم فى الظروف الاستثنائية ،
وذلك لأن هذه المبادئ نفسها تمكن كل شخص من استخدام
كفاياته الاجتماعية ، وتفسح المجال بنوع خاص أمام الكفايات
الاجتماعية الممتازة التى يتمتع بها أى شخص من الأشخاص .
ولكن الذى لا تفعله المبادئ الديمقراطية هو أن تقيم سلطة تقضى
على الملكية بجميع أشكالها ، أو تمكن أى إنسان مهما أوتى من
الكفايات الممتازة من أن تكون له السيطرة التامة على غيره من
الناس . ولا مرأى فى أن النظم الديمقراطية قابلة للإصلاح والتحسين
ولكن هناك أغراضا لاتصلح لها هذه النظم بحال من الأحوال ؛
فإذا قبل الإنسان المثل الديمقراطى الأعلى ، فلا بد أن يسلّم بأن
هذه الأغراض غير صالحة

٢

والملطن الثانى الذى يوجه إلى الديمقراطية ، وهو أحدث
عهداً من الملطن الأول ، أنها تقوم على أساس من التموه إن لم
تقل من النش والخداع . فالمفروض فى الأحزاب السياسية مثلاً
أنها جماعات حرة تتألف من أشخاص قد اختاروا لأنفسهم خطة

من الخلط السياسية ؛ ولكن الحقيقة أن معظم أعضاء أى حزب سياسى قد انضموا إليه اتباعا لسياسة آبائهم ، أو لوجود صلة واهية بين هذا الحزب وبين إحدى البيئات أو الديانات أو المصالح الاقتصادية . والحق أنه يستحيل على الإنسان أن يعتقد أن أغلبية الناخبين يعنون ببحث ما يلقى على مسامعهم من الحجاج المؤيدة لمقترحات الحزب الذى يعطونه أصواتهم فى النهاية أو الداحضة لها . وأقل من هذا احتمالا أن يفكر الناخبون تفكيراً جدياً فى صالح المجتمع بوجه عام حينما يختارون نائباً يمثلهم فى أحد المجالس النيابية ، بل الذى يحدث بالفعل أن معظم الناخبين يصدرن أحكاماً سطحية تقوم على أسس واهنة .

ذلك محصل هذا النقد ، وأول ما يرد به عليه أن الاتجاه إلى أصوات الناخبين عمل لا يشترط فيه أن يقوم على أساس من العقل بحال من الأحوال . فإذا اتخذ هذا أساساً للطعن على الديمقراطية فإن الناقد يبنى قده على مبادئ علم النفس التى كان يقول بها الديمقراطيون القدماء ، وهى مبادئ غامضة مشكوك فى صحتها . وذلك لأنه يفترض أن الاستعانة بالناخبين يجب أن تكون قائمة على أساس « العقل » بالمعنى الذى كان يفهم من هذا اللفظ فى القرن الثامن عشر ، وهو أن قوة الاستدلال العقلى

لا تعدو أن تكون نوعاً خاصاً من الإحصاء المجرد عن المواطن
شبيهاً ببعض الشبه بعمليات الجمع والطرح الحسابية . وكانوا
يعدون العقل أشبه شيء بآلة تعمل بنفسها ، إذا قدمت إليها
الحجج الصحيحة من ناحية أعطتك القرار الصحيح من ناحية
أخرى . وذلك زعم خاطئ^١ ، فليس ثمة عيب قط في المواطن
واستثارة المواطن ، وقد يكون اعتقاد البعض أن فيهما خطراً
أثراً من آثار الزهد أو البيورتانية Puritanism^(١) . ولا شك في
أن هذا الاعتقاد يرجع أيضاً إلى الخوف من « الحاس » ، ذلك
الخوف الذي كان متسلطاً على العقول في القرن الثامن عشر .
ومهما يكن سبب هذا الاعتقاد ، فإن كل استنتاج عقلي
لا بد أن يتأثر بالمواطن تأثراً يختلف في شدته ، لأن الإنسان
العادي ليس آلة حاسبة جامدة ؛ فإذا اعترض البعض إذن على
الديمقراطية بأنها لا تعامل الناس معاملة هذه الآلات ، كان
اعتراضهم غير وجيه . على أننا لا ننكر أن الاعتراض على استثارة
المواطن ناشئ من وجود بعض المواطن المنحطة في الإنسان ؛
فالشخص ينحط بسبب الخوف والفيرة مثلاً ، كما تسمو به الثقة

(١) البيورتان Puritans م البروتستانت المتطرفون وقد كان لهم شأن

(المرب)

دني وسياسي عظيم في أيام كرمول .

وعزة النفس ، وكل هذه عواطف . وعلى هذا يكون منشأ الشر الناتج من استثارة العواطف هو انحطاط العواطف التي تستثار بالفعل ، وليس منشؤه العاطفة في حد ذاتها . فثل العاطفة كمثل القوة المحركة لا يصح أن يخشى الإنسان بأسها وإن استخدمت في المفرقات للتخريب والتدمير . فإذا تحدث الناس عن خطر الانفعالات النفسية في السياسة ، كان مقصدهم أن العواطف الأولية للمنحلة كثيراً ما تستخدم لتأييد بعض الأشخاص أو بعض المبادئ السياسية . ولا حاجة إلى القول بأن هذا الميب ليس مقصوراً على الديمقراطية ، لأن الخطب التي تستثار بها الفوضى وتلهب بها عواطف الجماعات من الأمور العادية في ظل الدكتاتوريات الحاضرة ، كما كان شأنها في ظل الحكومات الملكية والحكومات الأبراركية في الزمن القديم .

على أنه إذا سلم بأن في استثارة بعض العواطف خيراً وقعاً ، فقد يلوح أن الديمقراطية تظل من الوجهة السلبية محتالة مخادعة لأنها تتيح الفرصة لمن لا يتأثرون بالحجج لأن يحاجوا ويمجادوا . وذلك اعتراض لا يوجه في الحقيقة إلى الديمقراطية نفسها ، بل يوجه إلى الخطط التي يسير عليها السياسيون . ولكن الناقدين في هذا أيضاً يفترضون في الديمقراطية أكثر من حقيقتها . إن

الديمقراطية تكون مخادعة حقا إذا كان من مستلزماتها التظاهر بالأدلة والحجج ، ولكن نقاد الديمقراطية كثيرا ما يخلطون بين النظريات والأعمال ، ويحكمون على العمل بالقساد إذا لم يتفق مع نظرية بالية عتيقة . قد يكون صحيحاً أن قليلا من الناخبين يحكمون العقل والمنطق قبل أن يعطوا أصواتهم ، ولكن الديمقراطية لا تتطلب ذلك من جميع الناخبين ؛ بل الذى تتطلبه أن تتاح لكل إنسان الفرصة التى تمكنه من أن يستخدم من العقل ما يرى استخدامه ؛ وبذلك ينمى القليل الذى لديه منه . والديمقراطية العملية لا تقترض أن يكون كل إنسان منطقيا يحكم عقله فى كل مسألة ، بل كل ما تقترضه أن يستطيع كل إنسان أن يكون كذلك فى أية مسألة ؛ وليس فى ذلك الافتراض شيء من الغش والخداع .

وثمة اعتراض من نوع آخر لا يقوم على طريقة الدعوة إلى سياسة ما بل على طريقة ابتكارها الأول أو كشفها . ومجمل هذا الاعتراض أن الخطة التى يسير عليها حزب من الأحزاب لم تشارك فى وضعها عقول معظم أعضاء الحزب ، بل هى نتيجة تفكير عضو واحد أو طائفة قليلة من الأعضاء ؛ فإذا قام «الرأى العام» . يطالب بهذا الشيء أو ذاك ، فإن الذى يحدث عادة أن يتولى

عدد قليل من الأعضاء استمالة كثيرين منهم إلى إصدار قرارات أو تأييدها ، في حين أن كثيرين من هؤلاء المؤيدين لا يفهمون منها إلا النزر اليسير . ولهذا يعد نقاد الديمقراطية الرأى العام وها وخرافة ، لأن كثرة الناس لا رأى لهم مطلقا في كثير من الموضوعات التي تهتم بها السياسة العامة . وقد تسمع بعض الناس يقولون إن حكم « الشعب » ليس في حقيقته إلا دعوى باطلة تستتر وراءها السلطة الحقيقية ، سلطة الفئة القليلة المحركة للإرادة التي تكون الرأى العام ، وإنك إذا تحرّيت الحقيقة وجدت الأغلبية العظمى للناخبين في حزب من الأحزاب أو في جهة من الجهات تخضع لنفوذ عدد قليل من الأفراد ؛ وهؤلاء الأفراد القلائل ، الذين يسيطرون بالفعل على الرأى العام عن طريق الصحافة بنوع خاص ، هم فئة الأغنياء ووكلاء الأغنياء . ولهذا يقولون إن الرأى العام إنما يتكون من المعلومات التي يختارها أصحاب الصحف لبعض مآربهم ، ومن شهوة السلطة والنفوذ المتمكنة من نفوس هؤلاء الكبراء ؛ فهو في رأيهم لا يعدو أن يكون مظهرًا من غرارة الأغلبية . وليست الخلطة التي يظن أن الرأى العام يؤيدها أو يوجد لها إلا سلطة « اليد الخفية » لفئة أو الطبقة الحاكمة ، وهي « حلقة » أو زمرة من الرجال في مركز السلطة لا يعرف أعضاؤها إلا مصلحتهم الخاصة .

هذا هو الاعتراض الثانى . وقبل أن نرد عليه نقول إننا لا نسمنا إلا أن نسل بأن « السياسة العامة » فى جوهرها من وضع عدد قليل من أصحاب النفوذ ؛ وهذا أمر لا مفر منه فى كل مجتمع مهما كانت صفته . وإذا كان للأغنياء فى مجتمعنا الحاضر معظم النفوذ فليس الذنب ذنب الديمقراطية مطلقاً ، لأن هذه الحال قد نشأت من روابط سابقة لعصر الديمقراطية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، قائمة على أساس الثروة ، ولا تزال باقية إلى الآن حتى فى المجتمعات التى يتساوى أفرادها فى حقوقهم القانونية والسياسية . على أننا إذا صرفنا النظر عن الفروق الاقتصادية بين الناس وحصرنا بحثنا فى نقطة الخلاف الكبرى ، لا بد أن نسل كذلك بأن اختلاف الناس فى شخصياتهم وذكائهم من شأنه أن يجعل لبعض الناس سلطة على غيرهم عند وضع الخطط السياسية . فإذا كانت الديمقراطية تميز هذا النوع من السلطة أو تساعد عليه ، فلا يصح أن يكون ذلك موضعاً للاعتراض ، لأنها لا تقتضى مطلقاً أن الناس متساوون فى عقولهم أو أنهم يجب أن يكونوا متساوين . ولقد قيل بحق إن تساوى الناس كلهم ليس إلا افتراضاً تبدأ به الديمقراطية « لكى تتبين به أصلهم » .

وخير ما يجب أن يفهم من عبارة « المستقبل الهيا لنزوى المواهب » هو المبدأ الديمقراطى الذى يوجب إتاحة الفرص المتساوية للوصول إلى السلطة والنفوذ ؛ وهذه الفرص تمكن أكثر الناس كفاية ونزاهة وغيره على المصلحة العامة من الوصول إلى السلطة . ولا يوجد مذهب من المذاهب الفكرية ينكر على أمثال هؤلاء حقهم فى الاستحواذ على السلطة ؛ بل إن مما يؤخذ على الخطط الديمقراطية فى هذه الأيام أن الفرص التى تتاح للناس ليست متساوية ، لأن أبناء الأغنياء يمتازون عن غيرهم فى سعيهم لنيل النفوذ السياسى ، ولأن مقاييس الكفاية والنزاهة وغيره على المصلحة العامة مقاييس ساذجة غير دقيقة . على أن هذا العيب نفسه لا ينهض حجة على الفرض الذى ترى إليه الديمقراطية ، لأن المقاييس يمكن دائماً إصلاحها كلما انتشر التعليم ، وقوى فى الناس شعور الجماعة ، وقلت الوسائل الديمقراطية من الفوارق بين الثروات . أما نحو الكفايات البارزة الممتازة فليس من أعراض الديمقراطية ، ولا يفترض ذلك فيها إلا من يشوهون مبدأ المساواة أو يسيئون فهم معناه . ولا يوجد رجل واحد يعتقد أن أثر الرجل البطيء الفهم فى تكوين رأى العام يعادل أثر المبقرى القصد . وليس ينقص من قيمة رأى « العام » أنه

تكون بتأثير طائفة قليلة من الناس ، إذا كان ما أتيح لكل فرد من الفرص للاشتراك في تكوين هذا الرأي يعادل ما أتيح لغيره .

وقد يقال أحياناً إنه إذا وزعت الثروة توزيعاً أكثر انطباقاً على العدل والمساواة ، قُلت بذلك سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على تكوين الرأي العام ، أصبحت الديمقراطية أنقى عنصراً وأقوى أثراً ؛ وعندئذ تحول التطورات الاقتصادية بين الفئة الفنية القليلة وبين استئثارها بالسلطة السياسية ، وتمهد الديمقراطية الصناعية السبيل لقيام الديمقراطية السياسية ؛ ذلك قول منبجته فيما بعد . على أن ثمة اعتراضاً آخر على الديمقراطية يبقى قائماً حتى إذا حى سلطان الثروة من الوجود ، ويقوم هذا الاعتراض على ما يفترضونه من عجز الرجل العادي أو المرأة العادية عن الحكم في مسائل الشؤون العامة ، أو اختيار البقي الناس لتولي المناصب العامة .

ومحصل هذا الاعتراض أن الديمقراطية تملئ مقام المعجز كما يقول إميل فاجيه Emile Faguet^(١) ، لأن الأغلبية

(١) إميل فاجيه أديب وناقد فرنسي (١٨٤٧ — ١٩٠٦) تخرج في كلية التورمال ياريس ، وعين في عام ١٨٩٠ أستاذاً للأدب في السوربون . واختير عضواً في المجمع العلمي الفرنسي (الأكاديمية) في عام ١٩٠٠ ، ومن أشهر مؤلفاته كتابه في تاريخ الأدب الفرنسي . (المغرب)

لا تختار إلا الشخص الذى تقمه ؛ ولما كانت الأغلبية قليلة الكفاية فى ممارسة الشؤون العامة ، فإنها تفضل اختيار من هم على شاكلتها ليتولوا المناصب العامة ؛ وأقصر طريق لديها للوصول إلى السلطة ، حينما يكون الوصول إليها موقوفاً على أصوات الأغلبية ، أن يلجأ الناس إلى أبسط الأفكار عن الموضوع المطروح للبحث ، وهى عادة أبعد الأفكار عن الصواب ؛ وإذن فالسياسى فى الديمقراطية يخدع الجمهور ويعلى من قدر العجز .

ليس من السهل أن نرد تهمة العجز التى توجه للنواب المنتخبين ، لأن الناس يختلفون فى معنى لفظ « العجز » ، كما أن علماء النظريات السياسية يخطئون كل الخطأ فى حكمهم على السياسيين العمليين . ذلك بأن المقياس الذى تقاس به كفاية الحكام الإدارية أو مقدرتهم على إدارة دفة السياسة العامة ، يجب أن يختلف عن المقياس الذى يقاس به علمهم ؛ فالخطيب الذى يستطيع أن يؤثر فى طبقة العامة ليس لهذا السبب أقل كفاية من زميله الذى لا يستطيع أن يؤثر إلا فى الفلاسفة ؛ وإذا فضل العامة من الشعب رجلاً يبخسه المتملمون أو المثقون ، فإن هذا التفضيل لا ينهض دليلاً على عجزهم عن اختيار زعيم لهم . والحق أن من الصواب التى تواجهها الديمقراطية

أن المقاييس القديمة التي تقاس بها الثقافة ، والتي يؤمن بها عادة أعداء الديمقراطية ، تفترض وجود مجتمع من طبقات منفصلة ، إن لم نقل إنها تفترض وجود مدنية قائمة على الاسترقاق . وإن ما يسميه البعض سوء أدب قد يكون في حقيقته أدباً لا يناسب نظاماً اجتماعياً بالياً عتيقاً ، وقد لا يكون ما يسمونه عجزاً إلا عدم القدرة على فعل ما لم تبق حاجة إلى فعله ، كما صدار الأوامر إلى المروسين . وفي الحق أننا نشك كثيراً في مقدرة نقدة الديمقراطية أنفسهم على النقد ، لأن المقاييس التي يقدرون بها الكفاية تقوم على فروض غير صحيحة . وأهم هذه الفروض الخاطئة هو إعجابهم اللاشعوري بالأشخاص « المتفوقين » الذين يحبون بطبيعة الحال أن يعدوا منهم . لقد لجأت الديمقراطية حتى الآن إلى استخدام الخبراء ، واصطفت الإخصائيين لتحسين الأحوال الصحية ، وإصلاح طرق التربية والنقل ونظام الضرائب والوظائف العامة ؛ وفي عملها هذا أكبر حجة تفهم نقدة الوسائل الديمقراطية كما سنبين ذلك فيما بعد ؛ وحسبنا هنا أن نقول إن حسن قيام الحكومات بهذه الأعمال هو المقياس الصحيح الذي تقاس به كفايتها ، وليس ذلك القياس هو احتفاظها بثقافة تقليدية قديمة . لقد كانت معظم الانتقادات التي بحثناها هنا خاصة بتطبيق

بعض المبادئ على الخطط التي تسير عليها الحكومات . ولقد قصرنا هنا على الانتقادات الأساسية التي يلوح أنها تلقى ظلاً من الشك على الفرض الذي قامت من أجله النظم الديمقراطية ؛ لكن خير ما يرد به على مثل هذه الانتقادات بوجه عام هو وصف النتائج الواقعية التي أدى إليها قيام الديمقراطية في القرن الماضي .

٣

إذا كان صحيحاً أن قيمة الشيء لا تعرف إلا بعد تجربته ، فإن قيمة نظام الحكم الديمقراطي لا تقاس بسهولة تنفيذه ، بل بالأثر الذي يحدثه في الحياة العادية لعامة الناس . ولا شك في أن ماتم على يديه حتى الآن لا يدعو إلى الاغتياب ؛ وحتى إذا كانت النظم الديمقراطية قد أفادت العالم في خلال القرن الماضي ، فقد تكون عديمة النفع في وقتنا الحاضر . لكننا يحسن بنا قبل أن ندرس مشاكلنا الحاضرة أن نتعرف كيف حلت مشاكل أخرى كانت قائمة من قبل . نعم إن في العالم كثيراً من المساويئ تنتظر العلاج ، ولكن وجودها يجب ألا يحجب عن بصائرنا قيمة الوسائل التي تخلص بها العالم من الشرور والمساوي السابقة ؛ وما أكثر الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون في أيامنا

والخاضرة آلام الفاقة والضعف ؛ وكلنا ينوء بالمعبء الباهظ الذى ألقاه على كواهلنا استعدادنا لاقاء خطر الحرب المقبلة ؛ لكننا لا نقاسى الآن ما كان يقاسيه أسلافنا من عجز المحصولات الزراعية فى بقعة من بقاع الأرض ، أو من انتشار الطاعون والمهيمية والتيفوس فى المدن ، أو من الجمل القاضع والإدمان الوحشى للمسكرات الذين كانوا يسودان البيئات الصناعية فى الأزمنة الماضية . لقد نجح العالم الآن من هذه الشرور ؛ ويرجع معظم الفضل فى نجاحه منها إلى نظام الحكم الديمقراطى الذى تقدم فى ظلالة العلم وانتشرت المعارف بين عامة الناس رجالهم ونسائهم ، فكانت لهم من ذلك القوة التى تطلبوا بها على هذه الشرور والآثام .

لا ننكر أن تنظيم الحكم على المبادئ الديمقراطية لم يكن وحده سبب هذا التقدم ؛ لكن لولا هذا التنظيم لما استطاع الناس أن ينتفعوا بالعلم وأن تنتشر بينهم المعارف إلى الحد الذى نراه الآن ؛ وليس أدل على ذلك من أنه حتى بعد استخدام العلم فى حاجات الجمهور وانتشار التعليم الشعبى فى بعض الأقطار ، ظلت بلاد أخرى تترزح تحت مصائب المرض والقحط كما كانت تترزح تحتها فى المصور الوسطى . أما الأقطار التى استطاع

الشعب فيها أن يشعر أولى الأمر بسلطانه ، ويؤثر في أعمالهم بنفوذه ، فهي البلاد التي نجت كثرة الناس فيها مما كانت تعانيه في العصور الوسطى . فبريطانيا العظمى وفرنسا والدول الصغرى في غرب أوروبا وبعض البلديات الألمانية والولايات المتحدة الأمريكية والأملاك البريطانية المستقلة هي البلاد التي نجحت في القضاء على الأوثىة والمجاعات أكثر من غيرها ، أى أن النجاح كان حليف الحكم الديمقراطي .

على أن نجاح الحكومات الديمقراطية في القضاء على الأوثىة في القرن التاسع عشر حديث قديم قد بليت جدته ؛ وليس في الناس من يهتم بالأخطار التي نجا منها ، بل إنه إذا ما اطمأن لسلامته صب اللعنات على من عمل لإيقاده ، ولاح له مظهر منقذه مبتذلا لا جدة فيه . ولذلك لا يرى أحد في الغارات التي تشن على الرءاء والجهل « مجدا ونفارا » . ألسنا نخرج سراعا إلى ميادين القتال نحفر الخنادق إذا تفخخ في النفير ودقت الطبول ولا نسير على أصواتها إلى خفر المصارف ؟ وهل وجدت إنسانا يقول إن في تصريف أقدار المدن ، وفي مد أنابيب الماء إليها روعة وجمالا ؟ ولكن انظر إلى آثار هذه الأعمال تجد أن آثارها هي نفوسنا الكريمة ؛ فلو لا ما أمدتنا به الديمقراطية من وسائل

لتحسين الصحة العامة لكان كثيرون ممن جاوزوا الخمسين منا.
في عداد الأموات ، ولأنهكت العمل من يقى منا على قيد الحياة .
نم قد يكون في ذلك ضرر يلحق بالجيل الناشئ من الشبان.
الذين ينتظرون الآن أعمالنا وأموالنا لينعموا بهما ؛ ولكن يلوح
بوجه عام أن من الخير أن يكون المجتمع أقل تعرضا للموت
والمرض مما كان عليه آباؤنا في المصور الوسطى ، ولا ريب في أن
رقى الحال في البلاد ذات الحكومات الديمقراطية أقل تعرضا.
للعلل والموت مما كانوا عليه في الأزمان الماضية ؛ فليست ترى
الآن بيننا طوائف التسولين من الرضى والمقدين الذين كانوا
يقفون على أبواب الكنائس في المصور الوسطى ؛ وقد وصلنا
إلى ما نحن فيه الآن بتحسين وسائل التغذية واستخدام العلم
في علاج الأمراض ، والفضل في كليهما عائد إلى فن الحكم .
نم إن مظاهر العظمة والقماعة في بعض العواصم كانت من
أعمال الحكومات التي يسيطر عليها الملوك أو الطبقات الحاكمة
كما كانت الحال في ألمانيا والنمسا قبل عام ١٩١٤ ، ولكن حتى
في هذه الدول نفسها كانت نشأة الحكم الديمقراطي في البلديات
هي السبب في تحسين وسائل الصحة العامة .
وسنبحث فيما بعد في النظم والمنتجات التي أوصلتنا إلى

هذه الغاية ، وحسبنا أن نلاحظ هنا أثر هذا النظام الجديد ، لأن بعض الناس قد يرى أن تحسن الصحة أمر قليل الخطر ، مع أنه قد خلق صنفا جديدا من الرجال والنساء تكون منه مجتمعات من نوع جديد ، أعضاؤه أكثر تشابها في قوالم الجسمية والعقلية ؛ وقد حدث معظم هذا التغير بفضل الحكومات « المحلية » التي نظمت الصلوات اليومية بين الأهليين المتجاورين . ولا تزال التقاليد ترى في ذلك العمل أمرا عاديا خاليا من الروعة ، لكن الحقيقة أن تجمع الناس في المصانع والمدن منذ قرن من الزمان على أثر انتشار النظام الصناعي الجديد وسهولة التبادل التجاري زاد خطر المرض وضعف الصحة . وكانت المدن وقتئذ تحت سيطرة عدد قليل من ذوى الثراء ، ولم يكن أحد يعرف أن المرض يمكن اتقاؤه بتنظيم وسائل الخدمة العامة ، حتى بدت مساوى الحالة الجديدة ظاهرة للعيان ، فأنارت من الاهتمام والانتقاد ما أدى إلى اختراع نظم جديدة للعناية بالصحة العامة ووسائل جديدة للوقاية من الأمراض ؛ وكانت النتيجة التي لم تتصد لنتائجها أن زاد متوسط عمر الشخص من حوالى ٣٤ سنة إلى ٥٩ فى أقل من نصف قرن ، كما زادت أيضا مقدرة الناس على أن يروا ويسمعوا ويحسوا زيادة كبيرة .

يضاف إلى هذا أن التعليم قد نظم وتحسنت بعض وسائله في كتف الديمقراطية ؛ وذلك أنه بعد أن اتسعت دائرة حق الانتخاب في أوائل القرن التاسع عشر أنشأ ولاية الأمور في البلاد الديمقراطية مدارس لتعليم السواد الأعظم من السكان ، ثم زادت رغبة عامة الناس في التعلم كما تدل على ذلك الجهود التي بذلوها في سبيله دون معاونة الحكومات في أوائل القرن التاسع عشر . ورأى السيطرون على القوة الاقتصادية أن الأوفق لهم أن يستخدموا في الأعمال الصناعية على الأخص عمالاً نالوا حظاً أوفر من التعليم ؛ ولذلك نقصت نسبة الأمية في البلاد الديمقراطية ، وأصبحت عادات الناس وطباعهم أرقى وأكثر حضارة مهما كانت أسباب هذا الرقي ، وأصلحت وسائل التعليم بتأثير العلماء الخبيرين ، وبفضل السلطات العامة والمناقشات العامة ، حتى أصبحنا الآن وإذا بنا نرى لأول مرة في التاريخ آباء الجيل الحاضر في البلاد ذات الحكومات الديمقراطية دون غيرها ممن تعلموا في المدارس . نعم إن طرق التعليم المدرسي كانت طرقاً معيبة ، وإن نظام التعليم الحاضر لا يفي بالفرص المقصود ، ولكن من السخف أن تقابل الحال الاجتماعية التي أدى إليها انتشار التعليم العام بالحال التي كانت سائدة قبل قيام الحكم الديمقراطي .

وأخر ما نذكره هنا أن أحوال العمل والعمال في عهد الديمقراطية قد تحسنت عما كانت عليه في العهود السابقة ، وأن الفضل في ذلك راجع بعضه إلى التشريع وبعضه إلى التنظيم الاختياري الذي قام بها الأجراء من تلقاء أنفسهم مستعينين بالحقوق التي خولها لهم القانون . وهنا يجدر بنا أن نفرق بين وسائل الإنتاج الضرورية في العالم الحاضر وبين « الرأسمالية » أي سيطرة أصحاب رهوس الأموال ووكلائهم على هذه الوسائل . لا ننكر أن في التنظيم الصناعي مخاطر عدة سببها احتشاد جيوش العمال في المصانع وفي غيرها من الأماكن ، لكن نظام الإنتاج الجديد كان نعمة وبركة ظاهرة عمت جميع الناس . فمن منافعها رخص الطعام والخدمات ، وضمان العرض ، وزيادة أنواع السلع النافعة . حسبنا هذا القول في فضل التنظيم الصناعي ؛ أما الرأسمالية فقد كان من آثارها أن مزايها هذا النظام الجديد لم توزع بين الناس توزيعاً عادلاً يتساوى فيه الجميع ، بل إن هذا النظام قد وضع مزايها استثنائية في يد فئة قليلة من الناس استطاعت أن تنتفع بكل فرصة سنحت لها للحصول على الثروة والاستئثار بها لنفسها . وساد الاعتقاد بأن الخير سيم جميعاً بفضل الأعمال التي مكنت أفراداً قلائل من الاستحواذ على الثروة

العائلة ، ولكن الرأسمالية لم تبجل لهذا النظام الجديد من أثر إلا فتحت أبواباً لأنواع جديدة من النشاط ، للتجارة بدل الزراعة ، فأوجدت بذلك أصنافاً جديدة من الناس ، وبقي المجتمع بوجه عام كما كان من قبل لا يجد كثرته إلا الكفاف من العيش . ولكن مساوئ نظام المصانع ، وبخاصة ما كان يقاسيه منها النساء والأطفال ، قد أثارت عاطفة إنسانية كانت هي التي أعانت الديمقراطيين الأولين ، وشجعت بوادر الثورة بين العمال . فأدى كل ذلك إلى سن القوانين للإشراف على جهود الفئة القليلة « المفاسرة » ، ولتقرير حق العمال اليدويين في تنظيم نقابات العمال وغيرها من الجمعيات التي تعمل لمساعدة أعضائها وحمايتهم . ولم تستطع أية قوة ، حتى قوة أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة الجديدة ، أن تحول دون ازدياد حرية العمال اليدويين والأجراء . لكن عددا قليلا من قدة الديمقراطية يحاجون بأن التحسن الذي طرأ على حياة عامة الناس لم يكن إلا طلاء من الذهب موهت به الأغلال التي في أعناقهم ؛ وهؤلاء النقاد يعارضون في الإصلاح الاجتماعي لأنه يجعل كثرة الناس أقل ميلا إلى الانتفاض والثورة . لا نعرف قط حجة أوهى من هذه الحجة ، ولكننا مع ذلك نسمح لأنفسنا بأن نناقش معناها .

هذه الحجة تقتض أن كل ما زادت الحال سوءا كان ذلك أدعى إلى قلبها من أساسها ؛ وذلك خطأ في فهم تسمية الناس لأن الجياع والمرضى لا يصبحون أكثر نشاطا وأعظم ذكاء ، بل بالعكس يضعف نشاطهم ويضعف ذكاؤهم ، أما الغذاء الصالح ، فيجعل الناس أكثر استعدادا للعمل لتحقيق رغبتهم ؛ وحق إذا كان لا بد من الالتجاء إلى العنف لا إلى وسائل النصيح والإقناع ، فإن الصحة أقوى دعامة للشورة من المرض . ألا ترى أن الأمراض التي كانت تفتك بأجسام الطبقات الفقيرة في العصور الوسطى ، والجهل الذي كان غميا على عقولهم ، قد استعبداهم أكثر مما استعبدتهم القوانين ؟ لكن عندنا لمن يعيبون آثار الإصلاح الاجتماعي ردا أقل من الرد السابق مجاملة ؛ إننا ليخيل إلينا أن رغبتهم في السلطة أقوى من جهم لسعادة عامة الشعب . لا نفكر أن الحرص على إصلاح صفائر الأمور ، والرغبة في القضاء على « النظام » القائم من أساسه ، قد يكونان في بعض الأحوال مما يحمي الإنسان عليه ؛ ولكنهما قد يكونان في بعض الأحوال الأخرى من الأدلة على شهوة الحكم المتمكنة من نفوس من لا يصلحون لإقناع غيرهم بأرائهم . إن أولئك الذين يحبون أن يصلوا إلى كراسي الحكم بأي ثمن قد لا يشعرون في أنفسهم

بتلك الرغبة ، ولذلك لا تعد رغبتهم فيه إنما يؤخذون به ؛ وقد تظهر تلك الرغبة بأشكال وطرق متعددة ؛ لكن الذين يتناولون السياسة العامة بالبحث في كنف الحكم الديمقراطي يحاذرون دائما من الخطر الذي قد تؤدي إليه مطامعهم ، فهم يحشون دائما أن يلهيهم عن تحسين حال طبقات الشعب الميشية تفكيرهم في ابتكار مشروع جديد أو إصلاح أداة في دولا ب الإدارة .. نحن نقر أن التقاليد الديمقراطية قد أساء إليها اندفاع دعائها وتسرعهم ، ولكننا نقرر أيضا أنها كانت على الدوام عوناً على تحسين حال الناس للميشية رجالهم ونسائهم وأطفالهم من نواح معينة ، وأن هذا التحسن قد جعل المجتمع كله في البلاد الديمقراطية أكثر اقتداراً وذكاء ؛ ولذلك يخطئ من يقول إن ما أفاده الناس من الديمقراطية في شؤون الصحة والتعليم والتنظيم الصناعي يحول بينهم وبين الرقي ، إذ الحقيقة أنه يتيح لهم الفرص ليلبدلوا نظام المجتمع من أساسه .

الفصل الرابع

النظم الديمقراطية

إن ما تم على يد الديمقراطية حتى الآن ، وما يمكن أن يتم على يديها في المستقبل ، يرجع بعضه إلى النظم التي استخدمت حتى الآن والتي يمكن أن تستخدم فيما بعد . ذلك بأن الديمقراطية ، من حيث هي مثل أعلى للحكم ، قد أوجدت نظماً جديدة تعد نموذجاً لما يجب أن تكون عليه الديمقراطية من الوجهة العملية ؛ وقد استرعت هذه النظم من اهتمام الناس أكثر مما استرعت الأغراض التي وجدت هي من أجلها ؛ ويرجع معظم السبب في ذلك إلى أن السياسة العملية وفن الحكم يهتمان بكيفية تحقيق حاجيات الناس أكثر مما يهتمان بهذه الحاجيات نفسها . ولما كان الناس يعتقدون بحق أن المثل الأعلى يكون أكثر جاذبية إذا ثبت أن في الإمكان تحقيقه ، فإن الفرض الذي كانت ترمى إليه الجهود المبذولة لإيجاد مجتمع متساوي الأفراد ، تقوم حقوق الشخص فيه على رضا غيره من الأشخاص لا على قوته هو ، لم يكن ليجتاج إلى بحث مستمر ، لأنه كان مفروضاً أن هذا

الفرض قد اتفق عليه بوجه عام في الوقت الذي كانت النظم الموصلة إليه ترقى وتنمو . أما الآن فقد أصبحنا لا نسلم من الاعتراض إذا افترضنا أن المجتمع المتساوي الأفراد الذي لا تسيطر عليه القوة هو المجتمع الذي يفضلُه كافة الناس . لسكننا إذا لم نسلم بأن قيام مثل هذا المجتمع أمر مرغوب فيه ، فإننا لا نستطيع أن نفهم حقيقة الوسائل التي تسير عليها النظم الديمقراطية ؛ وعلى هذا فإننا سنصف هذه النظم وندرسها هنا على افتراض أن المساواة والرضا هما الفرض المقصود من نظام الحكم .

إن النظم المرتبطة بالديمقراطية منذ نشأتها هي اختيار النواب بالاقتراع ، ومناقشة السياسة العامة مناقشة علنية على لسان الفئات المتنازعة المنظمة على هيئة أحزاب سياسية ، ووجود وزراء مسئولين أمام مجلس نيابي أو رئيس منتخب يشرفون على الشؤون الإدارية . ولنظام الحكم أيا كان نوعه وظيفتان إحداهما المحافظة على القانون القائم بالفعل والثانية هي تغيير هذا القانون . ويحتفظ كل نظام للحكم بالقانون القائم ويعمل على تغييره بطريقتين : طريقة الإقناع ، وطريقة القوة ؛ ولكن النسبة بين ما يستخدم من القوة ، وما يستخدم من الإقناع تختلف باختلاف النظم ؛ فالنظام الديمقراطي يعمل على منع القوة بتاتا إلا ما يلزم

منها لتقييد الأنواع المنحطة عن المرتبة البشرية^(١) . لكن كل نظام حتى النظام الديمقراطي نفسه قد وُثِرَ شيئاً من أساليب الحكومات الساقة ، وما من حكومة هما كانت نزعتهما الديمقراطية تستطيع أن تتجنب كل أنواع القوة .

لكن النظم الموضوعة للمحافظة على القانون في كنف الحكم الديمقراطي أكثر مرونة ، وأكثر قبولاً للنقد ، وأكثر اعتماداً على الحاجة والإقناع من النظم التي تستعين بها أنواع الحكم الأخرى . على أن أهم ما يمتاز به الحكم الديمقراطي عن غيره من أنواع الحكم المعارضة له هو النظم التي يستخدمها لتغيير القانون ؛ ذلك أن الحكومات القديمة لم تكن تحسب لهذا التغيير حساباً ، لأنها لم تكن تحس بأن القوانين تتطور مع الزمن ، بل كانت تعد القوانين القديمة أشياء مخلدة . أما الآن فقد تبين لنا أن تطور وسائل الحكم أمر لا مندوحة عنه ، تحتمه التغيرات الطبيعية التي لا بد من حدوثها في المناخ وخصب التربة وعدد السكان والعلاقة بين الأجيال المختلفة . وهذه التغيرات أدت إلى معرفة ما يسميه أتباع Bentham^(٢) « مبدأ التشريع

(١) يقصد المجرمين والمتوهين . (للمرب)

(٢) جرى بنتام Jeremy Bentham (١٧٤٨ - ١٨٣٢) فيلسوف وكاتب عظيم في عهد القانون والأخلاق ، وأعظم نقاد الفرائض والحكم في =

المستمر » ، ذلك أن كل مجتمع في حاجة إلى أن يكيف نفسه حسب ما يطرأ عليه من ظروف جديدة ناشئة من القوى التي تعمل على تقدمه ، ومما يطرأ عليه من ضرور عارضة . ويرى بعض الناس أن تكون الثورة هي الوسيلة التي تتبع لإحداث هذا التطور ، والثورة معناها التغيير العنيف المفاجي البعيد الأثر . لكن يلوح أن التاريخ يدل على أن كل ثورة إنما تحدث مفاجأة من غير قصد ، ولهذا لا يمكن أن يرسم لها الطريق وتمهد لها الأسباب . وسواء أ كان ذلك أم لم يكن فإن الوسيلة العملية لهذا التغيير في الحكم الديمقراطي هي استخدام النظم المؤدية إلى تغيير القانون تغييراً تدريجياً عن طريق مناقشة السياسة العامة جهرًا ، والاقتراع عليها وتقديمها تقدماً مستمرا . والنظم التي تستخدم لإحداث هذا النوع من التغيير هي البرلمانات وما شاكلها من الهيئات النيابية ؛ واستخدام هذه الهيئات من أخص خصائص الحكم الديمقراطي العملي . ولذلك يجدر بنا أن نبحث الآن في كيفية قيام هذه

== أيامه . كتب في القاب والفرس منه ، وله آراء جديدة مبتكرة في التفرغ المدني والجنائي . وكان في السياسة من أكبر الداعين إلى منح حق الانتخاب للرجال والنساء ، وإلى طريقة الاقتراع السري ومكافأة النواب . وقد انتشرت آراؤه في بلاد القارة الأوربية واعتنقها كثيرون ، وقال عنه مل Mill إنه وجد فلسفة القانون فوضى وعماء فتركها علماً صحيحاً .

(المرب)

النظم بواجبها ، لنعرف إلى أى حد تستطيع أن تحقق الغاية التي تعمل لها . ويحسن بنا أن نقرر هنا أن هذه النظم ليست خالدة أو كاملة ، وإنما هي تجارب يستعان بها على توجيه العادات والطبائع البشرية المعتادة الوجهة الصالحة .

إن الاقتراع هو أظهر مظاهر الديمقراطية في أى مجتمع من المجتمعات . ولقد كان حق الانتخاب هو أهم المشاكل السياسية التي قامت في أوائل القرن التاسع عشر ؛ ولم يكبد ينتهى هذا القرن حتى نالت النساء في كثير من البلاد حق الانتخاب على الأساس الذى أدى إلى توسيع دائرة حق الانتخاب قبل ذلك الحين . ولا تزال النساء في بعض البلاد التي تقول إنها بلاد ديمقراطية كفرنسا مثلاً محرومات من هذا الحق ، لكن الناس بوجه عام يرون أن الديمقراطية الصحيحة هي التي تمنح حق الانتخاب لمن بلغ سن الرشد من الرجال والنساء على السواء . فكل مواطن في هذه البلاد يفترض فيه أنه يفكر في الشؤون العامة ، وأن يصدر أحكاماً عن طريق الاقتراع على مشاكل معينة في السياسة العامة ، وهذا في اعتقاد الناس هو الذى يميز المواطن ذا الحقوق السياسية عن التابع الخاضع لحكم غيره . ولا جدال في أن الاقتراع في حد ذاته أقل أهمية من البحث

الذى يسبقه كما أوضح ذلك تكفيل^(١) Tocqueville ، وذلك لأن هذا البحث يحدد الخطة السياسية ويوضح الظروف القائمة والقوى التى يمكن الاستعانة بها لعلاج مثل هذه الظروف ، كما أن من شأنه أن يجعل كل المواطنين أكثر رغبة فى أن يعيشوا مع من يخالفونهم فى رأى فى محبة وسلام . وينتج من هذا أن الصوت الذى يعطى فى ظل الدكتاتورية من غير أن يسبقه بحث أولى فى الآراء المتعارضة ، ومن غير انتقاد حر لولاة الأمور ، لا يماثل الصوت الذى يعطى فى ظل الديمقراطية ؛ أى أن الأصوات التى تعطى تحت حكم الدكتاتوريات ليست أصواتاً ديمقراطية بأى حال من الأحوال ، وإنما هى هتاف وتحيات لكل ما تقترحه الحكومة ، ولا تدل مطلقاً على أن أصحابها يفهمون تلك المقترحات . فالصوت الذى يعطى فى ظل الديمقراطية إذن هو صوت يعبر عن رأى سبقته مناقشة حرة ، سواء أكان هذا الرأى صائباً أم خاطئاً ، سديداً أم أخرق ؛ والفروض أن البحث العام بين ذوى الآراء المتعارضة قد أكسب الصوت صفته الواجبة

(١) تكفيل (الكونت ده تكفيل ١٨٠٥ — ١٨٥٠) سياسى فرنسى من كبار أعضاء مجمع العلوم الأخلاقية والسياسية فى فرنسا ، ومن أعضاء مجلس النواب الفرنسى ، وأحد وزراء الخارجية الفرنسية ، ومن أشد معارضى لوى نابليون . ومن أشهر كتبه كتابه عن الديمقراطية الأمريكية . (المرب)

وهي الموافقة بعد إعمال الفكر والروية . ولا شك في أن الاقتراع ليس هو كل ما يجب على المواطنين ، وقد لا يكون أهم ما يجب عليهم ، ولكن من أهم واجبات المواطن المتمتع بالحكم الديمقراطي أن يناقش السياسة العامة ويبدى رأيه فيها .

والاقتراع يحدث في انتخابات النواب وفي إصدار القرارات في المجالس النيابية . فأما في الحالة الأولى ، حالة اختيار النواب ، فقد طالب به الشعب أولاً في أوائل القرن التاسع عشر ليستعين به على الاشتراك مع بعض الطبقات والجماعات الممتازة في السلطة السياسية . وكان المفروض وقتئذ أن خير ما يحفظ « مصالح » الفرد هو أن يختار من يمثله في المجلس النيابي ؛ وسبب ذلك أن ملوك إنجلترا في المصور الوسطى كانوا يجمعون المال من رعاياهم بطريقة تطورت بالتدريج حتى أصبحت هي النظام البرلماني الحديث كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب . فكان الملك إذا طلب مالاً أبدى المطلوب منه رأيه في هذا الطلب بواسطة النواب ، وبذلك أصبح اختيار هؤلاء النواب في آخر الأمر موكولاً إلى أعيان الجهة أو أغنيائها الذين استعانوا بالنظام النيابي على مراقبة السياسة العامة . فكان طبيعياً إذن أن يعتد المصلحون في أواخر القرن الثامن عشر أن إعطاء الصوت لنائب ما وسيلة من

وسائل الاشتراك في السلطة . ثم جعل حق الانتخاب في كثير من الأقطار بعد سنة ١٨٣٠ أو حوالى ذلك الوقت ميزة تمنح لبعض الطبقات الاجتماعية ذات الأملاك الثابتة ، وقصر أولاً على الرجال دون النساء بعد أن كان هذا الحق قبل ذلك الوقت يُورث أو يُستَرى بالمال . وقد أكثروا وقتئذ من ذكر « الشعب » و « الشعب ذى السيادة » ؛ ولكن « الشعب » من الناحية السياسية لم يكن يشمل في خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر ، حتى في البلاد الديمقراطية ، إلا عدداً قليلاً من المذكور ذوى الأملاك ؛ وهؤلاء هم الذين كان يظن أن لهم « مصالح حقة في البلد » ؛ أما غير هؤلاء كالنساء أو العمال اليدويين مثلاً فكان المفروض أنه لم تكن لهم مثل هذه المصالح ، مع أنه كان يُطلب إلى العمال اليدويين أن ينضموا إلى صفوف الجيش . ألا ما أعجب هذه الأوهام السياسية وأكثر سخافتها !

على أن حق الانتخاب الضيق الذى نالته الشعوب في أوائل القرن التاسع عشر كان يطلق عليه اسم « الديمقراطية » تمييزاً له عن الملكية المطلقة أو الأجارية . ولم تكن هذه التسمية جديدة ؛ فقد ذكرنا من قبل أن المدن المستقلة في أيام الحضارة اليونانية الرومانية كانت تسمى « ديمقراطيات » ، مع أن السلطة

فيها كانت محصورة في يد عدد من الذكور ملاك البيوت الذين كانوا يسيطرون على النساء والرقيق . لكن تبين بعد ذلك أن الحال الاجتماعية في القرن التاسع عشر لا يمكن معها مقاومة ما كان يطلبه النساء والعمال اليدويون من نصيب في السلطة السياسية ، فنشأت من ذلك في بعض البلاد الديمقراطية بشكلها الحاضر ، الذي يتمتع فيه الراشدون من الرجال والراشدات من النساء بحق الانتخاب . وقد بقيت النساء حتى الآن محرومات من هذا الحق في بعض البلاد ، وهي على العموم البلاد ذات التقاليد الاجتماعية الاستبدادية كاليابان ، أو التي للمذهب الكاثوليكي فيها سلطان كبير .

والطريقة المتبعة في النظام الديمقراطي لاختيار أعضاء المجالس النيابية هي طريقة الاقتراع السري ، وبهذه الطريقة لا يستطيع إرهاب الناخبين . ويتبين الإنسان من طريقة فرز الأصوات في البلاد الديمقراطية الفرق الجوهرى بين نظام الحكم بوجه عام والحكومة القائمة بالأمر وقت الانتخاب . ذلك أنه إذا كان للحكومة القائمة بالأمر فضلاً ، أى الأشخاص الذين يبدم زمام السلطة والذين يحكم الناخب على أعمالهم ، إشراف على فرز الأصوات ، فإن الناخبين لا يشعرون بالنتائج التي تعلن ؛

ولهذا كان لا بد من وجود هيئة حكومية تسير دولاب الإدارة مستقلة عن سياسة الحزب الحاكم وقت الانتخاب . ومن هذا نشأت الحاجة إلى وجود هيئة للموظفين المدنيين التي لا يتعرض أعضاؤها للعزل تبعاً لإرادة الحكومة القائمة بالأسر وحدها ؛ وبذلك يتحقق الفرض المقصود من الانتخاب وهو تمكين المواطنين من أن يعبروا عن رغبتهم أو « إرادتهم » أو « رأيهم » تعبيراً صادقاً لا يخضعون فيه لضغط أو قوة .

ويظن بعض الناس أحياناً أن التعبير عن الرأي العام بانتخاب ممثليه يحتاج إلى طريقة من طرق التمثيل النسبي . يقول هذا البعض إنه إذا أريد أن يكون المجلس النيابي الذي يشرع للأمة ويشرف على سياستها صورة صادقة لرأي المجتمع كله ، فلا بد أن تمثل في هذا المجلس كل هيئة ذات شأن من الناخبين . وأصحاب هذه النظرية يعدون المجلس النيابي صورة مصغرة للمجتمع تمثل جميع آرائه على اختلاف أنواعها ، ويرون أن تكون نسبة أصوات الجماعات المختلفة في المجلس كنسبة أصوات أفراد المجتمع الممثل فيه ، سواء كان هذا المجتمع هو الأمة كلها أو جزءاً من أجزائها . تلك هي النظرية ، ولكن النظم السياسية المتكررة القائمة على النظريات المعنوية المجردة شديدة الخطر ، لأن كل

النظريات المعنوية إنما تقوم على القروض ، ولأن صاحب النظرية لا يستطيع أن يستحضر في ذهنه وقت وضعها جميع القروض المحتملة . وقد تكون فكرة اعتبار الناخبين وحدات متفرقة ، ثم إضافة الناخبين الذين من رأى واحد في جهة من الجهات إلى الذين يلوح أنهم من رأيهم في جهة أخرى ، قد تكون هذه الفكرة فكرة خاطئة . ألسنا نعرف مثلاً أن « أحرار » إنجلترا ليسوا « كأحرار » رومانيا سواء بسواء ؟ وحتى في الدولة الواحدة نرى أحياناً أن الجدل الحلي والشخصي هو الذي يحدد صفات الأحزاب في الناظر الانتخابية ، وليست بتحددها المبادئ السياسية . وفوق هذا هل يحسن أن يكون في المجلس النيابي من الآراء المختلفة بقدر ما في المجتمع كله من آراء ؟ إن دعاة التمثيل النسبي المتطرف أنفسهم لا يطلبون أن تمثل في المجلس كل طائفة ، لأن في كل نظام طوائف لا « يقام لها وزن » . ولتلك تصبح المشكلة العملية التي تتمحور عنها هذه النظرية هي أي الطوائف يجدر أن تمثل في المجلس النيابي ؟ وجواب هذا السؤال يقف من الناحية العملية على ما يفترض أن يؤديه المجلس من الأعمال . لقد قلنا من قبل إن المبدأ الديمقراطي يسمح ببحث جميع الآراء المختلفة بحثاً حراً ، ولكنه لا يشترط أن يكون هذا

البحث في داخل المجلس النيابي ، لأن المجلس النيابي أو مجلس الأمة أو البرلمان هو الذي تصدر فيه القرارات عن السياسة العامة ، وكل ما يجعل القرار الذي يصدر فيه أقل صراحة أو وضوحاً قد يؤثر تأثيراً سيئاً في فن الحكم . ولنا قول هذا لنبرر به استبعاد الأغلبية ، بل نقصد أنه إذا كان أساس المهارة في الحكم هو التوفيق بين أكبر عدد مستطاع ، فإن الحكم يتطلب أيضاً من المسؤولين عنه عملاً باتاً جازماً ، وإن أغضب بعض الطوائف . ذلك بأن أى نظام من نظم الحكم مهما بلغ من ديمقراطيته لا يمكن كل إنسان من أن يسير على هواه . قد يكون ضرورياً أن يعاد النظر في طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية ، أو في الطرق الخاصة التي تسير عليها الانتخابات في البلاد المختلفة ؛ لكن الفكرة الأساسية التي يقول بها أنصار التمثيل النسبي وهي مضاعفة عدد الآراء المختلفة في الجمعيات التشريعية لم يؤد السير عليها عملياً إلى إصلاح الحكم الديمقراطي . هذا إلى أن لدى الأقليات طرقاً أخرى كثيرة غير طريق التمثيل في المجالس النيابية تستطيع بها أن تشعر الناس بنفوذها . ويجب أن يكون المقياس الذي تقاس به قيمة كل إصلاح يقترح هو ما يحدثه من الأثر في سير الأعمال . وقد يكون من الخطر أن نقول مع لورد

يكتزفيلد Lord Beaconsfield^(١) إن « إنجلترا لا يحكمها المنطق وإنما يحكمها البرلمان » ، لكن ثمة منطقاً للشؤون العملية تعنونه الآراء المختلفة وقت الإقدام على عمل من الأعمال العامة .

٢

ويتطلب تنظيم الاقتراع وإشراف المجلس النيابي على الحكومة في ظل الحكم الديمقراطي انضمام الأهالي باختيارهم إلى أحزاب سياسية مختلفة ، وإن كانت الأحزاب قد وجدت قبل أن توجد الديمقراطية ، وإن كانت قد ورثت حتى في عهد الديمقراطية شيئاً من عادات الفرق والجماعات التي كانت قائمة في عهد الحكم المطلق أو غيره من أشكال الحكم . وليست الديمقراطية هي سبب جميع العيوب التي نلاحظها في النظام الحزبي ، بل إن منشأ بعضها هو طبيعة الزمرة أو الهيئة الصغيرة التي تتولى الترشيح وتشرف على الأتباع . هذا ولا بد لكل حزب سياسي قائم في النظام

(١) لورد يكتزفيلد (بنامين دزرتيلي لاول يكتزفيلد) ١٨٠٤ — ١٨٨١ سياسي عظيم وكاتب قصص يهودي الدين محافظ في المذهب السياسي . من أعماله أنه عرض وهو وزير للسالية في عام ١٨٦٧ مقروفا للإصلاح النيابي وتوسيع دائرة حق الانتخاب . وأصبح رئيساً للوزارة في عام ١٨٦٨ وهو الذي اشترى أسهم الحكومة المصرية في قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، وهو الذي لقب ملكة إنجلترا بإمبراطورة الهند سنة ١٨٧٦ .

الديمقراطى من « مكتب » حزبى به موظفون ، ولا بد له أيضاً من برنامج يسير عليه وشخصيات قوية تشرف عليه . وقد تكون كل هذه خطرًا يتعرض له السعى لتحقيق المثل الديمقراطى الأعلى ، ولكن كل حزب ضعيف فى أية ناحية من هذه النواحي الثلاث الضرورية لا أمل له فى الاستيلاء على زمام السلطة . لذلك كان لكل حزب نواة صغيرة من أشخاص يعملون فى الشؤون العامة ، وإلى جانبهم أتباع من أشخاص عاديين مختلفين فى عددهم « يتبعونه » تبعية تختلف قوة وضعفاً ، كما يتبعون مذهباً دينياً أو نادياً من النوادي . ويمثل كل حزب فى الغالب آراء إحدى الطوائف التى لها مصلحة خاصة أو فائدة مالية تسمى لإدراكها . وقد تصعب التفرقة بين الخطط السياسية للأحزاب فى بعض البلاد كالولايات المتحدة الأمريكية ؛ وقد تكون الأحزاب فى البعض الآخر كفرنسا مثلاً جمعيات من طوائف قليلة العدد من الساسة المحترفين لا توجد بين وجهات نظرها أو سياستها العامة إلا أدق الفروق وأخفاها ؛ لكن الأحزاب فى جميع البلاد ذات النظم الديمقراطية تساعد على إظهار الاختلافات فى الآراء والتجارب الخاصة بالسياسة العامة . وإذا نجح حزب أو نجحت طائفة من الأحزاب فى حمل أغلبية السكان

على اعتناق آرائها ، قبلت الأحزاب الأخرى أن يتولى الحزب
الفائز أو الأحزاب الفائزة زمام الحكم . لقد ألف قراء هذا
البحث من الإنجليز والأمريكيين هذا النظام إلى حد يجعلهم
عاجزين عن إدراك ما فيه من جدة ، وكثرة ما يحتاجه النجاح في
تنفيذه من عادات وخصال دقيقة . وليس ذلك النظام من النظم
التي يمكن إقامتها بين عشية وضحاها ، لأنه يتطلب أن تتمكن
عادة بحث السياسة العامة من نفوس من يختلفون في نظرتهم إليها ،
ويتطلب كذلك جوا من الاستقرار الاجتماعي يتعذر فيه
استخدام العنف الشخصي إن لم تقل يستحيل ، ويتطلب فوق
ذلك من الشعب بوجه عام أن يفهم كيف يستخدم العقل في
استنباط وسائل جديدة للقيام بما يحتاجه من الأعمال . ولا تصلح
البيانات الاستبدادية التي تأتي تحكيم العقل ، ولا العادات
التقليدية التي لا تقبل النقد ، لأن تكون أساساً يقوم عليه الجدل
الديمقراطي بين الأفراد الذين ينتمون إلى أحزاب مختلفة .
وكذلك قد تقوم القوارق الشديدة بين الطبقات الاجتماعية حائلا
بين أصحاب الآراء المتعارضة وبين المناقشة الودية ؛ لكن العادات
والخصال الاجتماعية في بعض البلاد الأخرى تيسر سبل المناقشة
العننية في الآراء اللبانية ، وقد ساعدت الأحزاب السياسية في

هذه البلاد على إصلاح الحال الاجتماعية .

لكن السياسة الحزبية على الرغم من هذا كله قد أصبح اسمها موضع السخط في كل مكان ؛ وكثيراً ما يؤكد نقاد الديمقراطية أن هذه السياسة تضحي بالمصالح « القومية » أو مصالح المجتمع بوجه عام ؛ ولذلك نرى بعض الساسة حتى في البلاد الديمقراطية يفخرون بأنهم « مستقلون » . وليس ثمة شك في أن الإفراط في الخير جائز ؛ وقد أدى الإخلاص للأمة نفسه إلى شر الأعمال ؛ بل إن الإخلاص لله قد اتخذ ذريعة للقسوة والاضطهاد ؛ فلا غرابة إذا خرج بعض التابعين لحزب من الأحزاب السياسية عن جادة العقل ، وانبعوا خطة أنانية خالية من التبصر . يضاف إلى هذا أن الأحزاب القائمة في هذه الأيام قد نمت متأثرة بالاعتقاد الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر ، وهو أن المصالح العام يتكون من طائفة من الصالحات المتفرقة المشتركة بين المصالح المتنافسة ؛ وفي هذه الحال يميل كل حزب إلى أن يعمل لمصلحة واحدة أو عدد من المصالح المتفرقة ، أو طائفة من المصالح المتقاربة ، مفترضاً أن المصالح الأخرى يدافع عنها غيره من الأحزاب . وبذلك يصبح معنى « توازن المصالح » هو التنافس بين الخصوم ؛ ولهذا السبب استعيرت الاصطلاحات الحزبية واستخدمت في

الجدل السياسى ؛ ولهذا أيضاً يلجأ المرشحون إلى الناخب يمنونه بأنه سينال هو نفسه نفعاً من هذا الاقتراح أو ذاك . ويلوح أن بعض الساسة يعتقدون أن فوزهم فى الانتخاب يكون أقرب إلى الاحتمال كلما كثرت الأسلاب التى يعدون بها مؤيديهم .

على أن هذا لا يستلزم أن يكون الحزب السياسى قطعياً من الأنعام لا م له إلا مصالحه ، بل الواقع أنه قد يسير على خطة يبنى بها الخير العام للمجتمع بأكمله ؛ كما أن الناخب قد لا يؤيد مشروعاً من المشروعات لمنفعته الذاتية بل للصحة العامة التى يشترك فيها مع غيره من الأفراد . وللناس آراء كثيرة مختلفة صحيحة فى معنى الصالح العام ، ولذلك قد لا يكون اختلاف الآراء بين الأحزاب ناشئاً من اهتمامها بمصالحها المتعارضة ، بل ناشئاً من اختلاف وجهة نظر كل منها ، حتى ولو كانت كلها ترنو ببصرها إلى مطمح واحد ، أو تسعى كلها لغرض واحد .

لقد سبق القول إن الديمقراطية متصلة بالفردية من جهة ، وتوازن المصالح المتضاربة من جهة أخرى . ولكن هذين المبدأين لا يعدان من أصولها الجوهرية ، إلا بقدر ما يعد اسمها الإغريق من هذه الأصول . إنما المبدأ الجوهرى الذى تقوم عليه هو بحث

الآراء المختلفة أو المتعارضة ، واتخاذ هذا البحث وسيلة لتعرف طريق العمل الصحيح . وهذا البحث يساعد عليه قيام الأحزاب السياسية ، ولذلك كان كل ما يبذل من الجهود لإلغاء هذه الأحزاب في حقيقة أمره جهودا تبذل لتركيز السلطة كلها في يد واحد منها بعد القضاء على تقاده ومعارضيه . ولهذا أيضا كان وجود الأحزاب التي تعمل لخير المجتمع كله ، وإن اختلفت نظرة كل منها إلى هذا الخير ، أمرا جوهريا لاغنى عنه لمناقشة الشؤون العامة ، ولإشراف الشعب على الحكومة ، لأن هذه الأحزاب تعمل في داخل المجلس النيابي وخارجه .

٣

لقد كانت المجالس النيابية في أول أمرها وسيلة لمقاومة السلطة التنفيذية والحد من حقوقها ؛ وذلك لأن الحكومات كانت فيما مضى تعد في الغالب خطراً على المحكومين ، ولأن أهم ما كان يعنى به الحكم فيما مضى هو أن يشرف على المجتمع عدد قليل من الرجال لمنفعتهم الخاصة ؛ ولا يزال معظم الرجال والنساء حتى الآن لا يرون في الحكم إلا سلطة ترضها عليهم وعلى جيранهم فئة خفية يسمونها « الحكومة » . والحق أن الحكومة لم تكن إلا طائفة قليلة من الأشخاص استطاعوا بوسيلة

من الوسائل أن يسيطروا على المراكز الرئيسية التي تجعل لهم سلطانا على غيرهم من الناس . لكن « الحكومة » في معظم البلاد الديمقراطية قد أصبحت بعد التجارب التي حدثت في القرن التاسع عشر جزءاً من المجالس التشريعية ؛ وأهم الحكومات التي نستثنى من ذلك هي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تنفصل السلطة التنفيذية عن مجلس الأمة انفصالاً تاماً ، وحيث يعد هذا المجلس عينا مذكاة على « الحكومة » وقوة محددة لسلطانها . لكن الريبة القديمة في الحكومات لا تزال مع ذلك باقية في جميع الديمقراطيات .

ويراقب المجلس النيابي في الحكومات الديمقراطية الوزراء ويسألم وينتقدهم ؛ وقد جرت عادة مجلس النواب في فرنسا أن يتهب من كل حكومة تقوم فيها موقف التشكك للرتاب ؛ ويلوح أن القاعدة التي كانت تفترضها النظرية القديمة المسماة بنظرية « فصل السلطات »^(١) هي أن الحرية إنما تقوم على

(١) فصل السلطات : من النظريات التي سادت زمناً وكان لها أثر بعيد في نظم الحكم ، النظرية القائلة بأن هناك سلطات عامة ، وأنها ثلاث فقط : السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية ، وأن الحكم لا يستقيم إلا إذا فصلت كل واحدة منها عن الأخرى . وهذه النظرية بشقيها لا يؤمن بها الكثيرون في الوقت الحاضر ، فليست هناك سلطات متعددة ، ولا يمكن =

تكليف شخص بعمل من الأعمال وتكليف غيره بمنه من القيام بذلك العمل . ومن هنا نشأ شيء من التوتر في العلاقة بين المجالس النيابية والوزراء المسئولين . لكن من مستلزمات الديمقراطية أن تكون « الحكومة » مسئولة أمام نواب الشعب ، وأن يترك النواب « للحكومة » كامل السلطة التي تمكنها من أن تقوم بعملها . ويحاول النظام الديمقراطي أن يجمع نظام الحكم الواحد بين الانتقاد الحر لأولى الأمر والحكم النافذ على أعمالهم ، وبين العمل الحازم بتولاه ولاية الأمور .

وأهم وظيفة يقوم بها المجلس النيابي هي التشريع أى سن القوانين الجديدة . أما في غير الحكومات الديمقراطية فتتولى السلطة التنفيذية هذا العمل ، وتصدر القوانين دون مناقشة عامة . لكن من مزايا الديمقراطية أن القوانين التي تصدرها تتغير كلما حدث تغير واسع النطاق في حال الشعب ، وبذلك تقوم طريقة تغير الوزراء وتبديل الأغلبية في المجالس النيابية للانتخابية مقام الثورة في مقابلة التطورات الاجتماعية التي تطرأ على الأمة .

== فصل المبادئ السالفة الذكر ، بل إنها تتدخل بعضها في أعمال البعض ، ويراقب بعضها البعض . ومن أشهر الفاتلين بهذه النظرية الكاتب الفرنسي مونتسكيو ويظهر أن منشأها لديه خطأ في فهم الدستور الإنجليزي . (المرب)

والقاعدة المتبعة أن القوانين التي تصدرها المجالس النيابية تعرض مشروعاتها أول الأمر على لجان من هذه المجالس ، أو على هيئة المجلس كلها ؛ وقد تعدل هذه المشروعات وقت مناقشتها . ولقد كان ما يس من القوانين الجديدة في عهد الحكومات القديمة قليلا في عدده ، بسيطا في نوعه ؛ ولذلك كان من حق كل عضو في المجلس النيابي بمقتضى النظرية الديمقراطية القديمة أن يقترح أى قانون جديد . أما الآن فإن الذى يحدث بالفعل أن السلطة التنفيذية هى التى تقترح كل القوانين الجديدة الهامة ، إلا فى النظام الأمريكى . وقد حدث تبدل عظيم الخطر في نوع القوانين منذ قيام الحكم الديمقراطى ، إذ أصبحت القوانين الجديدة تسن الآن عادة لتنظيم خدمات عمومية ، أو تقرير قواعد عامة يرغب الأهليون جميعهم فى السير على مقتضاها ؛ وبذلك قلت أهمية القانون بمعناه القديم أى التحريم وفرض العقوبات على المخالف ؛ ولم يعد أهم ما يتبادر إلى الأذهان عند ذكره هو السلطة العليا «والعقوبات» . على أن الحقوق الأساسية التى تحفظ كيان المجتمع لا تزال إلى الآن يؤيدها القانون الجنائى ، وينب عنها العقاب الذى جعلته الديمقراطية الآن أكثر إنسانية مما كان .

ولنتقل بعد ذلك إلى الكلام على المجالس النيابية ، فنقول

إن أعضاء الهيئة النيابية القديمة في إنجلترا أى مجلس العموم ،
ومجلس الأمة السابق على العهد الديمقراطى فى الولايات المتحدة ،
تختارهم الآن هيئة الناخبين المكونة من جميع السكان العقلاء
الراشدين ؛ وبذلك أصبحت هاتان الهيئتان تعملان متأثرتين
بعوامل جديدة . والحق أنهما قد أدخل على نظامهما تعديل
جوهري ، لا تدل عليه أساليب العمل القديمة التى يسيران
عليها . لكن جميع المجالس النيابية القائمة فى الوقت الحاضر لم ينشأ
منها واحد بعد أن شمل حق الانتخاب جميع الراشدين ، وبعد
أن تعددت واجبات الحكومات حتى شملت الصحة والتربية ؛
ويستثنى من ذلك مجالس الدول الجديدة التى خلقت بعد الحرب
الكبرى مثل تشكوسلوفاكيا . ولذلك كان معظم مجالس النواب
التشريعية القائمة فى البلاد الديمقراطية فى الوقت الحاضر هيئات
قديمة ذات تقاليد عتيقة ، تقوم بين ناخبين جدد يختلفون عن
الناخبين السابقين كل الاختلاف ، وتؤدي واجبات حكومية
لا تقل عن الناخبين فى جلستها .

ولا تزال أنماط قديمة من المجالس غير النيابية قائمة حتى فى
البلاد التى تسيطر عليها نظم ديمقراطية ؛ وأهم المجالس الباقية من
هذا النوع مجلس اللوردات البريطانى . ويكون تاريخ هذا

المجلس صفحة من سجل الرق للتمدّد الصفحات ؛ ولقد أدى أعمالاً خطيرة في الماضي ، وإن لم يكن قط جزءاً من نظام الحكم الديمقراطي . وكذلك شأن الملكية في بريطانيا العظمى وفي بعض البلاد الأوربية الصغرى ، فهي بقية من بقايا العهد السابق للحكم الديمقراطي . لكن النظام الديمقراطي في أُنقّ صوره في فرنسا وأمريكا يفترض من غير شك وجود الحكم الجمهوري ، أي أن الوظيفة التي هي رمز وحدة الشعب كله في النظام الديمقراطي وظيفّة انتخابية . ولهذا النظام عيوب بطبيعة الحال ، ولكن أكبر ظننا أن هذه العيوب ليست هي التي أبقت على الملكية في بعض البلاد ، بل الذي أبقي عليها هو حكم العادة . ولا ينبغي أن انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بوساطة الشعب أو عدم انتخابه لا يهم كثيراً من حيث المبدأ ، وإنما الذي يهم هو أن الشخص الذي يتولى هذا المنصب يتولاه فعلاً برضاء المجلس النيابي ويظل فيه خاضعاً لإشرافه المستمر . فإذا كان للمجلس المنتخب السيطرة على رئيس السلطة التنفيذية ، فقد تكون الملكية الدستورية نافذة حتى مع وجود النظام الديمقراطي^(١)؛

(١) لقد كانت الملكية في إنجلترا أكبر أسباب الاستمرار والهدوء فيها ، وكان الملك هو أقوى رابطة تؤلف بين شعوب الإمبراطورية وتمنع أجزاءها من التفكك والاتصال . (العرب)

وذلك لأن تكيف النظم القديمة كاستعمال اللغة القديمة يفيد من ناحية العواطف النفسانية التي لا يمكن إغفال شأنها في السياسة العملية . والناس يفهمون هذا التكيف أكثر من فهمهم إقامة أنماط للحكم جديدة ، وإنشاء وظائف جديدة ، كما يكون استعمال لفظ قديم لتأدية معنى جديد أفضل في بعض الأحيان من اختراع لفظ جديد لتأدية هذا المعنى . فالمشكلة العملية إذن هي طبيعة الهيئة التنفيذية في الحكومة لا شكلها .

٤

والآن فلنبحث في عمل السلطة التنفيذية في الحكومات الديمقراطية . ننظر التقاليد البريطانية إلى « التاج » كأنه الرمز الأخير أو الأعلى للسلطة التنفيذية . وليس التاج هو الملك ، ولكن الملك بلا ريب هو المنصر الرئيسى من عناصر تلك السلطة التي تسمى التاج . وقد يطلق هذا اللفظ أحياناً على قوى الدولة كلها ؛ لكن هذه المسائل الدستورية لا تثار إلا في أيام الأزمات ، لأن عمل الحكومة حسب التقاليد البريطانية يقوم به في الأحوال العادية هيئة الموظفين المدنيين خدام الملك ، ولجنة مؤلفة من الزعماء السياسيين تسمى مجلس الوزراء . وتاريخ مجلس الوزراء وهيئة الموظفين المدنيين جدير بالدرس ، لأنه يعيننا على

فهم حقيقة فن الحكم بقدر ما يعيننا على ذلك تاريخ البرلمان نفسه . لقد كان البرلمان فيما مضى بمثابة الضابطة لدولاب الحكومة أو عجلة القيادة فيها ، ولا يزال ذلك هو عمله الرئيسى حتى الآن . ولم يكن فى يوم من الأيام هو الآلة الحقيقية التى تحرك دولاب الحكومة ، بل إن أهم جزء فى هذه « الآلة » هو الهيئة التنفيذية والإدارات المختلفة . تلك هى الحقيقة فى الماضى والحاضر ، وإن كان المؤرخون لم يشرعوا فى دراسة العناصر التى تتألف منها الحكومة إلا فى الوقت الحاضر ؛ ولذلك ظللنا أجيالا عدة نعيش فى جو مشبع بالخوف من السلطة التنفيذية ، يكاد يشبه الخوف الذى كانت تبعثه هذه السلطة فى نفوس الناس فى العصور الوسطى ؛ ومازلنا نعددها سلطة ظالمة يجب فرض الرقابة عليها . والآن حتى بعد أن بدأ الناس يدركون أسرار الحكم يفضب بعض رجال القانون فى إنجلترا مما يسمونه « الأتقراطية الجديدة » أو « الاستبداد الجديد » ، حتى كان من موضوعات البحث العام فى السنين الأخيرة موضوع السلطة التى يمنحها البرلمان للهيئة التنفيذية ، والتى تخولها حق التشريع فى بعض المسائل الثانوية التى تتطلبها ظروف الوقت الحاضر . كذلك لا تتمتع السلطة

التنفيذية في الولايات المتحدة بحج الأمة ؛ ولما كان نظام الحكم القائم في تلك البلاد أكثر من الحكم البريطاني اعتمادا على قواعد وخطط موضوعة ، وأقل منه اعتمادا على النمو التدريجي غير المحسوس ، فإن الدستور قد نص صراحة على حقوق السلطة التنفيذية . لكن الذين وضعوا نظام الحكم في أمريكا قد أخطأوا في فهم النظام البريطاني ، وكان لهذا الخطأ أثره في النظام الذي وضعوه ؛ وكان منشأ هذا الخطأ أنهم ظنوا أن لا بد من إيجاد التوازن بين حقوق السلطة التنفيذية وحقوق غيرها من السلطات . على أن التجارب اليومية من شأنها أن تغير بالتدريج نظام الحكم في كل البلاد حتى في البلاد ذات الدساتير المسطورة^(١) ؛ ولذلك أصبح للهيئة التنفيذية في الولايات المتحدة ما لمثلها في بريطانيا العظمى من السلطة العليا ، بعد أن أنشأت نظام الموظفين الدائمين . ولسنا نقصد بالسلطة العليا أنها تسيطر على الاتجاه العام الذي يسير فيه الحكم ، بل نقصد أنها

(١) الدساتير نوعان : دساتير مسطورة ودساتير غير مسطورة . فالدستور المسطور هو الذي وضع في وقت واحد ، على يد لجنة أو جمعية وطنية انتخبها الشعب لهذا الغرض ، ودونت مواده . ومعظم دساتير العالم كالـدستور المصري من هذا النوع . أما الدستور الغير المسطور فهو الذي نما نموا تدريجيا من العادات والتقاليد التي كانت تنمو إليها الحاجة ، ومن هذا النوع الدستور الإنجليزي (المغرب)

تسيطر على القوى التي تحرك الدولة في أعمالها اليومية .
كذلك كانت نتيجة الجدل الذي ثار حديثاً في فرنسا أن
برز إلى الوجود نفس هذا النزاع بين الهيئة التنفيذية ومجلس
النواب . نعم إن رئيس الجمهورية الفرنسية أقل سلطة من رئيس
الجمهورية الأمريكية ، وإن مجلس الوزراء في فرنسا لا يخضع
لرئيس الجمهورية الفرنسية خضوع مجلس الوزراء الأمريكي
لرئيس الجمهورية الأمريكية ، ولكننا نستطيع أن نقول بوجه
عام إن الرغبة في تركيز السلطة في يد الهيئة التنفيذية أخذت في
الازدياد في جميع البلاد الديمقراطية ؛ وقد ساعد على تقوية هذه
الرغبة نمو هيئة الموظفين المدنيين . والحق أن تاريخ هذه الهيئة
ليعد صفحة من أهم الصفحات في تاريخ الديمقراطية . ولقد كان
يتملك هذه الهيئة في إنجلترا حتى في العصور الوسطى شعور الغيرة
على المصالح القومية ، مع أنها لم تكن من الوجهة الاسمية إلا خدماً
للملك شخصياً ، ومع أن المناصب الكبرى كان يكافأ بها عادة
أتباع الشخص صاحب النفوذ السيامي ، أو الطائفة صاحبة ذلك
النفوذ . فلما استهل العقد الثامن من القرن التاسع عشر أصبح
امتحان المسابقة هو طريق التعيين في الوظائف المدنية ، وأصبح
للبرلمان إشراف عليها ؛ فبث ذلك في نفوس الموظفين المدنيين

شعوراً راقياً بخدمة الصالح العام . ولما أقيمت على عاتق الدولة في البلاد الديمقراطية واجبات جديدة ، وزادت بذلك أهمية الأعمال السلبية إذا قوبلت بأعمال القوى المسلحة كما سنبين للقارئ فيما بعد ، أصبح الجزء الأكبر من الأعمال الحكومية يتكون الآن من الواجبات اليومية التي يقوم بها الموظفون في الإدارات والوزارات المختلفة ، الذين لا يتأثرون بالمنازعات السياسية العادية ، والذين يعملون على الدوام للمصلحة العامة بإشراف السياسيين المختلفين الذين يتولون مقاليد الحكم كلما تميزت الحكومة . وأصبحت مهارة هؤلاء الموظفين المدنيين هي الدعامات التي تستند إليها السلطة التنفيذية .

فإذا لم تكن النظريات المعنوية إذن هي الدليل على حقيقة الحكم الديمقراطي ، بل كانت التجارب الواقعية هي ذلك الدليل ، فإن هذا الحكم لا يمكن أن يتهم بالتردد ، وسلطته العليا لا يمكن أن تتهم بالضعف ؛ بل إن من الحق أن نقول إن للهيئة التنفيذية في الحكومات الديمقراطية من بعض الوجوه سلطاناً أعظم وأقوى أترأ من سلطانها في الحكومات الدكتاتورية . إن للظاهر تخدع الإنسان أحياناً . ترى الأوامر يصدرها الطغاة فتظنها أوامر عسكرية صادرة من قائد الجيش الأعلى ؛ ولكن الطغاة

حين يحرمون على الناس حق تقدم إنما يمترون بضعف
سلطانهم ؛ ولذلك ترام في حاجة إلى سيل مستمر من « الدعاوة »
الرسمية يؤيدون به سلطانهم ويفسرون به أوامره ؛ في حين
أن أغلبية الأهلين العظمى تطيع أوامر السلطة التنفيذية في
الحكومات الديمقراطية إطاعة قائمة على العقل في الأحوال
المادية ، لأن أوامرها لم تصدر إلا بعد بحث وتقد ، ولأنها
يمكن أن يعقبا النقد على الدوام . وقد يلوح أن احترام السلطة
العليا في الجيش أكثر منه في هيئة من الرجال الأحرار يعملون
معاً لفرض مشترك ؛ مع أن الحقيقة على عكس ذلك تماماً . على
أنه مهما يكن الفرق بين الدكتاتورية والديمقراطية فيما يختص
بسلطان الهيئة التنفيذية ، فإن الذي لا ينكره أحد قط أن
الحكومات الديمقراطية أيضا تصدر أوامرها وقراراتها في كل يوم ،
لأن الحكم سلسلة متصلة من الأعمال وليس عدة حوادث
متقطعة تقع من آن إلى آن .

وثمة أمر آخر عظيم الخطر وهو أن من الأعمال التي تقوم
بها الحكومة في كل يوم تطبيق القانون على المشاكل التي هي
مثار للخلاف ؛ وهذا العمل تقوم به السلطة القضائية أي الحاكم
القانونية التي توجد في كل نظام حكومي . ولكن تقدم فن

الحكم جعل هذه الحاكم تستقل شيئاً فشيئاً عن إرادة الحكام أصحاب السلطة الفعلية في الحكومة القائمة في وقت من الأوقات ، ولا تخضع لأهوائهم . وكان في وجود الحاكم حتى في عهد الحكومات الملكية شيء من الضمان بقى الناس شر استبداد الملوك وموظفيهم ؛ وذلك لأن الناس بوجه عام قد اصطلحوا على طائفة من الحقوق الأدبية يجمعها كلها أو جلها « القانون » ولا تتأثر برغبات ولاة الأمور وآرائهم . ولهذا فإن نوع الحكم الذي يسميه الألمان « الرشتستات » *Rechtstaat* أى « الدولة القائمة على الحق » يمكن أن يوجد حتى في غير البلاد الديمقراطية . كذلك أدت النظرية المعروفة بنظرية « فصل السلطات » إلى جعل القضاة مستقلين عن الحكومة القائمة بالأمر ، حتى قبل أن توجد النظم التي تعبر عن المبادئ الديمقراطية بمعناها الذي نفهمه منها الآن في أية حكومة من الحكومات ، ومنها الحكومة الإنجليزية نفسها . وهذه المناسبة نقول إننا لا نستحسن عبارة « فصل السلطات » ونفضل عليها عبارة اشتراك سلطات الحكومة ، لأن التعبير الأخير هو الذى نستطيع أن نفهم به حق الحاكم في تطبيق القانون وفي تفسيره تفسيراً يكون بمثابة وضعه في صينج جديدة . ولا نستطيع السلطة التنفيذية ولا الهيئة التشريعية في

الحكومات الديمقراطية أن تتدخل في أحكام المحاكم أو تعزل
القضاة إلا بتطبيق قواعد موضوعية من قبل ؛ ومن حق المحاكم
في جميع النظم الديمقراطية أن تصدر أحكامها على أعمال السلطة
التنفيذية ؛ بل إن في وسع المحكمة العليا في النظام الأمريكي أن
تنفذ بعض أحكامها وإن خالفت القوانين التي يصدرها مجلس
الأمة ^(١) . وسنبحث في تفاصيل هذا النظام فيما بعد ؛ وحسبنا أن
نقرر في هذا الصدد ذلك المبدأ الجوهري الهام وهو أن المحاكم في
البلاد الديمقراطية هي الدعامة التي تستند إليها « الحرية المدنية »
وحكم القانون .

٥

ويمكن تقسيم الأعمال العادية التي تقوم بها الحكومات
إلى عدة أنواع ، هي الشرطة « والدفاع » أولاً ، والإشراف على
الإنتاج وتوجيهه ثانياً ، والإصلاح الاجتماعي ثالثاً . تلك أعمال
تقوم بها كل الحكومات الحاضرة ، وإن كانت الحكومات
قد بقيت إلى منتصف القرن الماضي لا تعنى إلا في النادر بنظام
الإنتاج ، ولا تهتم بتنظيم شؤون التربية والصحة ؛ بل كانت
واجبات الحكومة مقصورة على حفظ النظام « والدفاع » عما
يسمونه الحقوق القومية ، لا تمتداهما إلى غيرها ، حتى اتسعت
(١) وللمحاكم الأمريكية حق النظر في دستورية القوانين (المرب)

دائرة حق الانتخاب وألغيت بعض المزايا التي كانت تتمتع بها الطبقة الحاكمة القديمة ؛ ومن هنا أتى نربط هذا التوسع في واجبات الحكومة بالنظام الديمقراطي . ثم إن أسباباً أخرى كثيرة ، غير ازدياد عدد الناخبين وتقوية إشراف الرأي العام على أعمال الحكومة ، كانت مما أدى إلى اضطلاع الدولة بهذه المهام الجديدة ؛ ولكن أحداً لا ينكر أن قوة نفوذ الشعب كانت من الأسباب التي أدت إلى تغيير طبيعة الحكم ؛ ولذلك لم تستنكف الدكتاتوريات نفسها ، وهي نظام ساذج من وجوه أخرى ، من أن تنتفع بنتائج النظام الديمقراطي في تنظيم شؤون الصحة والترية . والحق أن الدولة الحديثة قد أصبحت مختلفة كل الاختلاف عن الدولة التي عرفها أفلاطون وأرسطوطاليس ، بل وعن الدولة التي وصفها هيجل Hegel وهربرت اسپنسر Herbert Spencer^(١) . ولو أتيت لأحد الفلاسفة الأقدمين أن يطلع على الأعمال التي تقوم بها الحكومة في أية دولة من الدول الحديثة ، لأخذ منه العجب كل مأخذ . لكن نظرية الدولة التي تلقن لطلاب العلم في الجامعات في الوقت الحاضر لا يزال أساسها تحليل الظروف تحليل لا يفي الآن بالفرض الذي قامت لأجله .

(١) هربرت اسپنسر (١٨٢٠ — ١٩٠٣) فيلسوف إنجليزي كتب في الفلسفة وعلم النفس والاجتماع والأخلاق والسياسة والتربية العقلية والحقبة والبدنية . (المرب)

وإذا أراد الإنسان أن يفهم كيف تسير الأعمال في الحكومة الديمقراطية ، فعليه أن يرقب الوزير وموظفيه في مصلحة من المصالح يتخذون القرارات ، ويصدرون التعليمات ، ويجمعون بالخبراء وممثلي الأعمال والمصالح المختلفة . نعم إن الحكومات لاتزال حتى الآن تؤدي الواجبات التي كانت تؤديها من قبل ، ولكن هذه الواجبات قد تغيرت عما كانت عليه ؛ فأصبح الجيش مثلاً بعد أن قويت العاطفة الديمقراطية لا يحميه أفراد مستقلون من عليّة القوم يستأجرون الجند ويؤلفون الفيالق التابعة لهم ؛ واختفت من الوجود فصائل الجند التي كانت تختطف الناس لتكرهم على الانتظام في سلك البحرية ؛ وأضحى رجال القوات المسلحة يجمعون حسب قانون عام موضوع لذلك الغرض ، أو يتطوعون باختيارهم لأداء هذا الواجب تحت إشراف المجالس النيابية ؛ ولا يستطيع الضباط الآن أن يشتروا الرتب بالمال ؛ وأصبح اهتمام رجال الشرطة المكلفين بحفظ النظام يوجه الآن إلى منع الجرائم وتنظيم المرور أكثر مما يوجه إلى القبض على المجرمين . وأما المحاكم فقد أضحّت الآن أقلّ تحاملاً على الفقراء والجهال مما كانت عليه منذ خمسين سنة لا أكثر ؛ وترى الآن خيرة رجال القانون كما ترى مدارس الحقوق في فرنسا والولايات المتحدة تعترف كلها بالمبادئ

الاجتماعية التي يقوم عليها ويتضمنها كل قانون ، وبالأغراض الاجتماعية التي يجب أن يؤديها القانون .

أما الواجبات الاقتصادية التي تضطلع بها الحكومات الحديثة فلا تزال تشمل ما كانت تشمل في الزمن القديم من الحيلة ضد الاحتيال في المعاملات أو الفس في للأكولات . ولا تزال بعض الطوائف ذات المصالح الاقتصادية المختلفة تكافح لكي تنال من الدولة بعض المساعدات المالية أو غير المالية وبخاصة الطوائف التي تعمل في التجارة الخارجية . وكل هذه من الواجبات التي كانت تضطلع بها الحكومات حتى في القرن السادس عشر ، ولم تكن مما استحدثته الديمقراطية . غير أن هناك نوعاً من الواجبات الاقتصادية الجديدة التي تقوم بها الحكومة ، وهو سن القوانين ووضع الأنظمة الخاصة بالمصانع وتأمين العمال من البطالة . ولذلك أصبحت هيئات العمال في الوقت الحاضر وثيقة الصلة بالمصالح الإدارية الحكومية ، كما كان المليون والتجار متصلين بها في العهد القديم . وليست هيئات العمال القائمة في البلاد الديمقراطية هيئات خلقتها الحكومات خلقاً ، وإنما هي جماعات اختيارية مكونة من أشخاص لم آراؤهم الخاصة بهم . وتهتم الحكومات في الوقت الحاضر بمنع الإضراب وإقفال المصانع في وجه العمال ،

ولكنها لا تفعل ذلك بإصدار الأوامر بل بوسائل التراضى والتحكيم بين المتنازعين . وتوجه الحكومة عنايتها المستمرة لترقية وسائل الإنتاج سواء أكان ذلك من حيث ظروفه المادية أم من حيث معاملة الصناع والزراع .

والقسم الثالث والأخير من واجبات الحكومات الحديثة هو الخاص بالإصلاح الاجتماعى من طريقة تحسين وسائل الصحة والترية . ولقد أخذت الحكومات منذ منتصف القرن التاسع عشر تعنى بالشؤون الصحية وبتوريد المياه الصالحة للسكان وغير ذلك من وسائل اتقاء الأمراض ؛ والحكومات بأدائها هذه الخدمات تثبت أنها حكومات ديمقراطية خالصة ، لأن الفائدة التى ترجى من ورائها لا تختص بها فئة أو طائفة معينة ، بل يمد خيرها المجتمع بأكمله ، وينال منها كل عضو فيه بقدر ما يناله كل عضو آخر . فجارى المدن واحدة للأغنياء والفقراء ، والماء الصالح الذى يقدم لهؤلاء هو نفسه الذى يقدم لأولئك . وقد أخذت الدولة تعنى عناية متزايدة بتنظيم الخدمة الطبية لمصلحة السكان عموماً على السواء ، وأصبح النظام الصحى بأكمله موضع النقد المستمر ، يوجه إليه الإخصائيون أو تتطوع بتوجيهه جماعات من الأشخاص تعنى عناية خاصة بهذه الناحية من نواحى

الخير العام . وكذلك الحال فيما يختص بشؤون التربية ، فإن الدولة الحديثة تعمل الآن لتمكين جميع أفراد الجيل المقبل من أن ينالوا على الأقل حظا من العلم يقوى الرابطة التى بينهم وبين المجتمع عن طريق القراءة والكتابة ؛ حتى كان من النتائج المباشرة للحكم الديمقراطى أن التعليم لم يبق ميزة تختص بها طائفة أو فئة بعينها ، بل أصبح مما تقوم به المدارس والجامعات فى بعض البلاد بإشراف الدولة ورقابة المجلس النيابى ؛ وأصبح التعليم لا يقصد به فى ظل الديمقراطية ، من الوجهة النظرية على الأقل ، أن يلقن الناس كلهم عقيدة خاصة ، بل يقصد به مساعدتهم على أن ينقدوا ما يمرض لهم من الشؤون ويحكموا بأنفسهم عليه .

وتؤلف أنظمة الحكم فى النظام الديمقراطى وحدة مرتبطة الأجزاء . وهذه الأنظمة هى نتيجة التجارب التى عملت فى نواح مختلفة للقضاء على بعض المفسد والشور ، أو إطلاق قوى جديدة كامنة فى حياة المجتمع . لكن بعض هذه الأنظمة ليس إلا تكييفاً لوسائل عتيقة ، كما أن بعضها ناقص معيب . غير أن الأساس الوحيد الصحيح الذى يجب أن يبنى عليه ما يوجه إليها من نقد هو المبدأ الذى قامت عليه أو الفرض الذى أنشئت لتحقيقه . قد يكون البرلمان الإنجليزى أو مجلس الأمة الأمريكى

مثلا في حاجة إلى الإصلاح ، ولكن العقل لا يجيز القضاء عليه لأنه لا يحمل من الأرض جنة كجنة الخلد ، ولا يمكن كل فرد من أن يقال مبتغاه ، وذلك لأن المجالس النيابية وغيرها من الأنظمة الديمقراطية لم تنشأ لهذه الغاية . نعم قد يشترط في مطالبه الجليل الناشئ الذي لم يألف الأوضاع السياسية ، والذي أكسبه التوسع السريع الحديث في حق الانتخاب قوى جديدة وشعورا جديدا نحو الحكومة ، بعد أن أصبحت في هذا الوقت وثيقة الاتصال بالحياة اليومية ؛ كما أن من السخف حقا أن يرجي من أي شكل من أشكال الحكم الديمقراطي أن يحوز ذلك الرضاء العام الذي تعمل العقول الساذجة لنيله من طريق الدكتاتورية . لكن السخط على التقاليد قد يكون دعامة طيبة يقام عليها بناء صرح الإصلاح السليم الرشيد ، إذا اتبعت فيه الخطة التي ثبتت صلاحيتها وأدت في الماضي إلى خير النتائج .

الفصل الخامس

الديمقراطية والسلم

نمت التقاليد الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر ، ونمت معها نزعة قومية جديدة . وكانت الحدود التي رسمت « للأمة » هي التي عينت الطريق الذي سلكه معظم التفكير السياسي في ذلك الوقت ؛ ولذلك وضع هيجل Hegel نظرية للدولة بعد أن عنى بدراسة نماذج منفصلة من الدول القائمة ، وجعل مثله الأعلى بعد هذا الدرس نوعاً واحداً منها هو الدولة البروسية Prussia . ثم وضع هـربرت اسپنسر Herbert Spencer نظرية أخرى أخذ معظم قواعدها من نوع واحد غير النوع الأول هو الدولة الإنجليزية . وكتب كلاماً عن « الدولة » في جوهرها ، ولا شك في أنه كان ثمة شيء من هذا الجوهر في أية دولة قائمة ؛ ولكن تجاربهم المحدودة وجهت اهتمامهم بنوع خاص إلى المسائل الخاصة بتكوين الدولة الداخلي ، أى بالعلاقة بين نظام الحكم وبين المواطنين والرعايا الخاضعين له . ولقد ينجيل إلى من يطلع على آراء

أصحاب النظريات السياسية القديمة أن أهل كل دولة أو رعاياها لا تربطهم بأية دولة أخرى ، أو بأفراد أية دولة غير دولتهم ، روابط ذات أهمية . لكن الواقع أن الحروب التي كانت تقوم بين الدول من حين إلى حين ، والتجارة الخارجية التي لا تنقطع بينهم ، كانتا تؤديان إلى وجود علاقات خارج حدود الدولة . وكانت للمعاهدات ونظام التمثيل الدبلوماسي سبباً في إحكام الروابط بين الدول . غير أن أصحاب النظريات السالفة الذكر لم يدركوا أثر هذه الروابط في كيان « الدولة » ، ولذلك كان أكثر ما يدور عليه الجدل السياسي القائم في ذلك الوقت هو نشاط الحكومة في داخل حدود الدولة نفسها .

لا ننكر أن مقصد دعاة الديمقراطية الأوائل في أيام الثورة الفرنسية لم يكن مقصوداً على تغيير علاقة الشعب بنظام حكومته ؛ بل كان يشمل أيضاً تغيير العلاقة بين الدول بعضها وبعض . ولا ننكر أنهم كانوا يعرفون أن الحرب من الشرور ذات الصلة الوثيقة بمطامع الأمراء ؛ ولذلك جهرُوا صراحةً بمقاومتهم كل حرب اعتدائية . ولكنهم لم ينشئوا نظاماً يقوم مقام الحروب ، ولم يفكروا تفكيراً منتجعاً في خطة تحل محل الحرب في « الدفاع عن الحقوق » .

كذلك كان شأن الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت على أساس ديمقراطى ، والتي كان المفروض أن لا شأن لها بالحروب بئانا . وكان المقصود من كلمة واشنطن Washington^(١) المأثورة ، التي حذر فيها الأمريكيين من الوقوع فى « شرك الأتحلاف » ، هو أن ينصح لهم بتجنب أسباب الحروب ؛ ولا يزال هذا هو المعنى الذى يفهمه منها معظم الأمريكيين إلى هذا اليوم . ولا شك فى أن آلافاً من الناس الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة ليتحرروا فيها من ظلم الحكومات الأوربية كانوا يشعرون أن الحرب هى شر المصائب التى نجوا منها بهذه الهجرة ؛ ومن هذا نشأ الاعتقاد الشائع فى أمريكا أن الحرب عادة مرذولة من عادات العالم القديم . والحق أن جميع عناصر الحركة السائرة نحو الديمقراطية فى تلك البلاد كانت تنطوى على نبذ أقدم غرض من الأغراض التى تقوم من أجلها الحكومات ، وهو الحرب والاستعداد للحرب . لكن الموقف الذى وقفته كان موقفاً سلبياً محضاً ، فلم يكن هنالك إدراك حقيقى للعلاقة بين الدول ، ولا للنظام الذى يمكن أن يحل محل التوضى القديمة .

(١) واشنطن (جورج واشنطن ١٧٣٢ — ١٧٩٩) محرر الولايات المتحدة وأول رئيس لجمهوريتها والرجل الذى لم يكن « والداً إلا لوطنه » . (الحرب)

وكانت العاطفة المستولية على نفوس الشعب دون أن يشعر بها
هي أن النظام الديمقراطي في كل دولة لا يتعدى أثره حدودها ؛
وكان طلب الحقوق والسلطات السياسية محصوراً في داخل
الحدود التي افترضوها « للأمة » ؛ وكان الناس يشعرون شعوراً
غامضاً بأن الأمة تشمل السكان الذين تجمعهم وحدة اللغة
والعادات ؛ ونما الحكم وتركزت إدارته في حاضرة الدولة ،
وكان الجزاء الذي يربو أن يناله المصلحون المتطرفون نظير أعمالهم
هو ما يكون لهم في العاصمة من المكانة ؛ وأصبح النظام الديمقراطي
« قومياً » كما أصبح الذين يطلق عليهم لفظ « الناس » هم الذين
يطلق عليهم أيضاً لفظ « الأمة » ؛ وصار « الرأي العام » الذي
يظن أنه هو المسيطر على الحكومة عبارة عن عاطفة رعاياها
وعدم لا عواطف غيرهم من الأجانب . ولا يفهم من هذا
الإحساس العام أن غيره قد رفض بعد درس وتمحيص ؛ بل الحقيقة
أن مسألة التبعية الملقاة على كل حكومة نحو الحكومات الأخرى ،
أو نحو أهل كل دولة أخرى ورعاياها ، لم يعرها أحد قط أقل
اهتمام ، اللهم إلا عدداً قليلاً من فقهاء القانون « الدولي » وطلابه .
ومن الأدلة على ذلك أن أنصار حماية التجارة وحريتها مثلاً كانوا
خلال الجدل الذي يقوم بينهم بشأن التجارة الخارجية يفترضون

جميعاً أن في وسع أية حكومة أن تفض النظر عن تأثير سياستها في أهل الدول الأخرى ورعاياها ، ولم يعترض معترض على سياسة تجارية بأنها يمكن أن تضر بالأجانب

كذلك كانت الديمقراطية من الوجهتين النظرية والعملية ذات صلة وثيقة « بالفردية » ^(١) . وكانت تنظر إلى الشخص على اعتبار أنه قبل كل شيء « إنسان » ، وتستند أن اختلاف الناس في الجنس والعقيدة الدينية والوطن ليس له أى أثر في حقوق « الإنسان » بصفته هذه أى صفته الإنسانية ؛ ولذلك خيل إلى الناس أن الديمقراطية لا تتفق مع وجود الفروق القومية . لقد كان الإنجليزى والفرنسى في نظرها إنساناً خصب ، ولاح أن المشل

(١) يرى المذهب الفردى في الحكم إلى إطلاق أقصى الحريات الممكنة للأفراد يتولون من شؤونهم ما يرون أنهم أقدر على القيام به من الحكومة . ويرى أنصاره أن ليس للحكومة أن تتدخل في الأعمال الاقتصادية لأن الأفراد أقدر على القيام بها من الحكومة ، ويقتصرون واجب الحكومة على الشرطة والدفاع .

ويتألفه المذهب الاشتراكى الذى يقول إن على الحكومة أن تهوم بكل عمل لا يستطيع الأفراد أن يقوموا به ، أو يحسنوا القيام به . ومم طائفتان : الاشتراكيون المتدخلون ومذهبهم يرى إلى إزالة المساوىء التى أوجدتها الرأسمالية لكي تحسن حال العامل ، وذلك عن طريق التمرير ؛ والشيوعيون ومذهبهم يرى إلى انتزاع كل موارد الثروة وجعلها ملكاً عاماً للأمة ، وإشراف الدولة بمثلة في الحكومة على جميع المرافق العامة .

(الحرب)

الأعلى الجديد الذى ترى إليه ثورات القرن الثامن عشر ينطوى على إجمال أمثال هذه الفوارق الجنسية . فلما قام كارل ماركس Karl Marx يدعو إلى فوارق جديدة بين الناس ، ليست هى الفوارق القومية بل فوارق قائمة على المصدر الذى يستمدون منه إيرادهم، لما قام يدعو إلى ذلك ، خيل إلى دعاة « الحرية » أن هذه التفرقة الجديدة شرحتى من التفرقة القائمة على أساس القومية . لكن نظم الحكم التى تقسم الناس « دولا » تقوم على أساس الفوارق الإقليمية واللغوية والخلقية الموجودة بين الناس ، وقد بقيت هذه النظم فى عهد الديمقراطية كما كانت فى العهود السابقة . فيما يختص بعلاقة الدول بعضها ببعض ، وإن كانت قد أصلحت فى كل « ديمقراطية » على حدة .

ذكرنا من قبل أن للشعوب فى داخل الدول التى ساد فيها الحكم الديمقراطى حق مناقشة السياسة العامة علنا ، وأن المجالس النيابية المنتخبة فيها حق مراقبة السلطة التنفيذية ؛ لكن النظم القديمة التى تربط الدول بعضها ببعض وبخاصة نظام الهيئات الدبلوماسية للكونة من السفراء ووزراء الخارجية لم تكند تتأثر بالنظام الديمقراطى مطلقا ؛ وذلك أن معظم الدول كانت قبل عام ١٩١٤ دولا ملكية ، وأن السياسة الخارجية فيها كانت

تعد من حقوق الملوك الخاصة ، وكان السفراء يعينون لدى « البلاط » ولا يعينون لدى المجالس النيابية أو الشعوب . ولما كان أكثر من نصف دول العالم في ذلك الوقت لم يرق في فن الحكم فوق المستوى الذى بلغته الدول الأوروبية في عصر النهضة ، لم يكن مستغربا أن تسير « الديمقراطيات » الجديدة في علاقاتها الخارجية على الأنماط السائدة وقتئذ . وكان من أثر ذلك أن بعض الماهدات التى عقدتها الدول الديمقراطية نفسها وقيدت بها الشعب كله قد وقعت من غير أن يؤخذ فيها رأى المجالس النيابية للنتيجة ؛ وكان وزراء الخارجية فيها يتذرعون بحجج عهد النهضة فيمتنعون عن الإدلاء بما يطلب إليهم من المعلومات وعن مناقشة السياسة الخارجية « لأسباب خاصة بسلامة الدولة » أو مراعاة « للمصلحة العامة »

غير أن الدستور الأمريكى حاول أن ييث الروح الديمقراطى فى السياسة الخارجية بإعطاء مجلس الشيوخ The Senate بعض الإشراف على الماهدات ؛ وكذلك اختيرت فى النظام الفرنسى لجنة خاصة من المجلسين لمراقبة السياسة الخارجية . لكن رؤساء الجمهوريات وجدوا بالتجربة أن معظم علاقاتهم بالحكومات الأجنبية يسيطر عليها الوزراء والملوك كما كانوا يفعلون فى عهد النظام القديم .

ولننتقل الآن إلى هيئة أخرى من الهيئات التي تتولى أمرها الحكومة منذ القدم وهي القوات المسلحة . لقد وجهت الديمقراطية عنايتها إلى هذه القوات لكي تضمن خضوعها « للسلطة المدنية » أى للسلطة التنفيذية العادية المنتخبة والمسئولة عن أعمالها . لكن التقاليد التي تسير عليها القوات المسلحة في معظم البلاد الأوربية هي تقاليد عصر الإقطاع ؛ ولا يزال الولاء يفهم عادة على أنه خدمة تقدم إلى شخص معين . غير أنه قد أمكن في بعض الدول أن ينقل هذا الولاء « للشعب » ووزرائه ، بإعطاء الدولة أو الأمة شخصية معنوية . وهناك سبب آخر لاهتمام الديمقراطية بالقوات المسلحة ، وهو أن هذه القوات أداة من أدوات السياسة ؛ ذلك أن هذه القوات نظمت لفرض خاص هو الذي سمي فيما بعد « بالدفاع » ؛ ولما تولت الحكومات الديمقراطية أمر القوات المسلحة ، وقفت من الدول الأجنبية للموقف التقليدي الذي كانت تقفه هذه القوات من قبل ، والذي يعبر عنه بلفظ « الدفاع » ؛ فكانت تعد الأجانب بطبيعتهم أشخاصاً لا يركن إليهم ، خطرين لا يؤمن جانبهم ولا يتصاعون في الغالب لحكم العقل . يضاف إلى هذا أن الحكم الديمقراطي نشأ في عالم كان للوك لا يزالون هم المسيطرين عليه ، ولا يبعد أن يهدد الملوك

هذا النظام الذى خيل إلى بعضهم أنه سيؤدى إلى ثل عروشهم ؛
ولذلك وقعت الديمقراطية بطبيعة الحال موقف الدفاع عن نفسها
وكانت نتيجة ذلك أن جرت الديمقراطيات فى القرن
الماضى كما جرى غيرها من الحكومات على خطة زيادة قواتها
السلحة ، واتخذت الوسائل الحربية أداة لتنفيذ مطالبها . ولم تر
الديمقراطية فى أوروبا حرجاً من أن تسير على سياسة التجنيد
الإجبارى العام ، أى أن تفرض الخدمة العسكرية فى القوات
السلحة على جميع الرجال . والحق أن القول حق فى البلاد
الديمقراطية لم تفارقها بعد العقيدة القديمة ، وهى أن الخدمة
العسكرية أسمى الواجبات الوطنية .

أما العلاقات بين الدول فلم يكن هناك مفر من أن يؤثر
فيها تقدم الحكم الديمقراطى حتى وإن كان هذا التأثير غير
مقصود بالذات . ذلك أن عامة الشعب إنما يهتمون بالمعلم
والملبس أكثر من اهتمامهم بالمجد والشهرة ، وما ذلك إلا لأن
معظمهم ممن يعملون بأيديهم وأن أغليبتهم الساحقة ممن يكسبون
قوتهم بقرق جبينهم ، وأن المجد والشهرة من الأغراض الخيالية
التي تسمى إليها الطبقات العليا المستريحة ، التي لا يضطر أفرادها
إلى العمل لكسب قوتهم ، ومنشؤها ذلك البهاء الروائى الذى

يحيط بالمعادات القديمة التي نسي الناس معناها الأصلي ، وهما الدعامتان الأساسيتان اللتان تقوم عليهما شهرة القوادى فى الحروب . ومع أن من الممكن الاستعانة بدعوى الشرف القومى والعزة « القومية » لتهيئة الشعب الكثير العدد لأن يعجب بالسطوة التى تنبجى عن طريق النصر فى ميدان القتال ، فإن نظام الحكم الديمقراطى يظل غير صالح بطبيعته لإعداد عقول الشعب للحرب ؛ وهذا هو منشأ القول الذى كان يتردد كثيراً فى القرن التاسع عشر وهو أن « السلم » من المعانى التى ينطوى عليها لفظ الديمقراطية .

وكان المصلحون السياسيون ودعاة حرية التجارة الأولون يستقدون أن السلم سيكون هو النتيجة الطبيعية للحكم القائم على أساس حق الانتخاب الشعبى ؛ ولكن يلوح أن السلم لم يكن يقصد منه فى ذلك الوقت إلا أن تقف إحدى الحكومات موقف الصداقة من حكومة أخرى ، أو أن يقف شعب من آخر هذا الموقف ، أى أنه كان مسألة عواطف أو مقاصد حسنة ولم يكن مسألة نظم تقام وخطط ترسم للوصول إلى هذا الغرض . ولهذا ظلت النظم القديمة قائمة منتشرة وإن كان الحكم الديمقراطى يناصر « السلم » يضاف إلى هذا أن التجار وغيرهم من أصحاب الأعمال كانوا

ينقلون محصولات أوروبا وتقودها إلى آسيا وإفريقية ، وإن لم تكن هناك نظم أو هيئات حكومية تسد الثغرة الموجودة في علاقة الأمم والشعوب بعضها ببعض ؛ واضطرت الحكومات أن تسير في أثرهم لاسيا الحكومات الديمقراطية التي انتشرت فيها النظم والأوضاع الصناعية الجديدة . وبذلك وجدت الدول « الديمقراطية » وهي بريطانيا العظمى وفرنسا وهولندا نفسها قبل نهاية القرن التاسع عشر مضطرة إلى حكم شعوب خاضعة لسلطانها ؛ فأخذ الاستعمار الحديث على عاتقه « الصبء اللقي على كاهل الرجل الأبيض » ، وأقيم حكم الشعوب التابعة لغيرها بما فيها الشعوب التابعة للحكومات الديمقراطية على القوة لا على رضا المحكومين واختيارهم الحر . لكن الحقيقة أن المبادئ الديمقراطية لم يكن لها أثر في العلاقة بين الشعوب ، ولذلك أسس الحكم الاستعماري ، أو حكم الممتلكات الأجنبية ، على النظام الاستبدادي القديم سواء أكان استبداداً عادلاً أم كان غير عادل . وكان من أثر إنشاء الإمبراطوريات والحمايات ومناطق النفوذ وغيرها من الأوضاع أن قويت المنافسة القديمة بين الدول ، التي كانت كل منها تعد نفسها مساوية في السيادة للأخرى . وقد جر النزاع اللقنع القائم بين هذه الدول للسيطرة على الأقطار

الملوكة لها إلى الحرب العلنية في بعض الأحيان ، ولم يكن يوجد في الحقيقة مبدأ يرجع إليه للتوفيق بين مطالب الحكومات المتنافسة غير النزاع والحرب .

والسبب في ذلك أن العلاقة بين الشعوب لم تكن تعد في وقت من الأوقات من الشا كل التي تعنى بها الديمقراطية ؛ ويلوح أن كبار المفكرين كانوا يدعون إما إلى العزلة الكاملة أو إلى تقسيم العالم إلى عدد لا حصر له من الحكومات الصغيرة المنفصلة ؛ وتلك هي القوضى بينها وتبيتها الحرب لا محالة .

٢

لكن الأهوال التي قاساها الناس في الحرب العظمى أشعرت كثيرين منهم رجالا كانوا أو نساء بحاجة العالم إلى هيئة دائمة تعمل لمنع الحرب ، وبسبارة أخرى أقرب إلى التعميرات العلنية إن السلم لم يعد مجرد عاطفة من العواطف ، بل أصبح مسألة من مسائل التنظيم السيامى . ورؤى أن فن الحكم في حاجة إلى أن يتسع حتى يشمل العلاقة بين الدول ؛ وصار معظم الناس في الدول الغربية على الأقل يمتقدون أن الدولة ليست شخصاً خيالياً يمكن أن يضعى من أجله بالسكان ، وإنما هى خدمة عامة . وأخذ الناس يتساءلون عن السبب الذى تشب من

أجله نار الحرب ، ولم تعد تكفيهم ألقاظ « النصر » و « المجد » .
وقد نشأ عن ذلك أنهم كانوا يدعون إلى القتال في الحرب
العظمى بحجة أن الأحوال ستصلح فيما بعد ، وقيل لهم إن ويلات
الحرب ستجعل العالم صالحاً لأن يحيا فيه الأبطال ، وأمناً لا خوف
فيه على الديمقراطية . ولكنهم لم يكن يخفى عليهم أنه إذا كان
هذا هو الفرض الذى ستؤدى إليه الحرب ، فإن خيراً للعالم
وأسهل عليه أن يناله بشيرها من الوسائل ، لأن الاعتقاد الشائع أن
الحرب هما يكن من أمرها شر وفساد . وكان ميل الناس عامة
رجالهم ونسائهم لأن يجنوا من الحكم فوائد ملموسة مما قوى
رغبتهم فى أن يقضوا على الحرب قضاء نهائياً ؛ وكانت جماعات
قليلة العدد فى بعض البلاد الديمقراطية قد اقترحت قبل نهاية
الحرب العظمى أن تنشأ عصبة الأمم ؛ وأخذ الرئيس ولسن
President Wilson^(١) عنهم هذه الفكرة فى آخر الأسر ،
فأدت هذه الدعوة إلى إنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدات
الصلح . وهذه العصبة هى هيئة منظمة من الدول تهتد
حكوماتها أن تشارك فى العمل لحفظ السلم والسعى لتحقيق بعض
المصالح المشتركة بين العالم ، كشؤون الصحة والنقل والإصلاح

(١) انظر كتاب النتائج السياسية للحرب العظمى أو ترجمته العربية
تحت عنوان التسوية التى أعقبت الحرب وعصبة الأمم . (للرب)

الاجتماعى وغيرها من الأغراض الجديدة التى أضيفت إلى واجبات الحكومات فى القرن التاسع عشر . ولذلك أنشئت عصبة الأمم ، وصارت هى وهيئة العمل الدولية التابعة لها ومحكمة العدل الدولية المنضمة إليها هيئات فى مقدورها أن تحول « عاطفة » السلام إلى خطة مرسومة وسياسة مقررة ، وبفضلها أضحى للسلم معنى جديد لم يكن له من قبل .

لقد شرحنا فى غير هذا المكان نظام المصبة شرحا وافيا ، وذكرنا الواجبات التى يفرضها عهدا ؛ وحسبنا هنا أن نشرح العلاقة بين هذا النظام وبين الديمقراطية ، لأنه هو أحدث النتائج التى وصل إليها تقدم النظام الديمقراطى فى الناحية الدولية ؛ وكان طبيعيا ومحتوما أن يقوم هذا النظام أو ما يشبهه فى الوقت الذى وضعت فيه الدولة تحت سيطرة كثرة أهلها العاديين . لكن تجارب الحرب العظمى وأهوالها كانت هى الباعث الحقيقى على إقامة نظم سياسية جديدة تعنى بالعلاقات بين الدول

٣

وأول ما نذكره عن عصبة الأمم أنها هى النتيجة الطبيعية لنمو الديمقراطية فى فن الحكم ؛ ونقول بعد ذلك إن المصبة لا تستطيع أن تقوم بواجبها مطلقا إلا إذا كانت أعظم الدول

المنظمة إليها ، إن لم تكن كلها ، دولا ديمقراطية . فاما أثر الديمقراطية في العلاقات القائمة بين الحكومات أو الشعوب المنقسمة إلى دول منفصلة فقد أشرنا إليه من قبل ، قلنا إن الاتجاه العام في النظم الديمقراطية هو التحقير من مجد الحرب والشك في نعمها . ولكن المسألة ليست مسألة ميل الشعب أو عاطفته نحسب ؛ بل إن طبيعة الحكم كلها في الدولة الديمقراطية تؤدي إلى تبديل نشاط الدولة القديم بأكله ، إذ تعلى من قدر الخدمات التي تؤديها وتضمر من شأن السلطان أو القوة التي تفرضها على شعبها . لقد كان تنظيم السلطة والقوة العسكرية من الأعمال التي تقوم بها أبسط أشكال الحكم الذي يشرف عليه الملوك ؛ أما ماء الشرب الصالح ومجارى المدن فهي من الأمور التي ترى الحكومات الاستبدادية أنها أحقر من أن توجه إليها الكثير من عنايتها . وأخص خصائص المجتمعات السابقة لمهد الديمقراطية هو الأمر والطاعة . وكان المعنى الذي يفهم من القانون في ذلك العهد وهو أنه أمر أو نهى يتبعه « عقاب » ، والمعنى الذي يفهم من لفظي السيادة والسلطان ، كلاهما يمكن الانتفاع به في الحرب . أما إصلاح نظام الصحة والتربية فلا أهمية فيه للسلطان والسيادة ؛ وكلا عني بتنظيم الدولة على أنها هيئة للخدمة العامة الفرض منها ترقية

شؤون الحياة المتعدنية المادية ، قلت أهمية القوة وقل استخدامها في أغراضها . ولهذا تعمل الديمقراطية التي تعنى بالخدمات العامة على جعل الدولة هيئة منظمة للعمل في سبيل المصلحة العامة ، أكثر مما تجعلها معسكراً مسلحاً أو عصابة من اللصوص وقطاع الطرق . كذلك لا يستطيع مجتمع من المجتمعات في هذا العالم الحاضر ، الذي تتبادل دوله المتاجر الواسعة ، والذي سهلت فيه سبل الاتصال وعت جميع الأرجاء ، لا يستطيع مجتمع من هذه المجتمعات أن يحى حياة راقية من الوجهة للمادية أو المعنوية ، إلا إذا كانت حكومته تساعد غيرها من الحكومات التي تعمل لهذه الغاية نفسها ، وتتلقى منها المساعدة . فالفرنسيون مثلاً ينجون من الأوبئة وتتاح لهم الفرص لكي يمتعوا أنفسهم بأنواع السرّات المختلفة والأفكار المستحدثة ، إذا كانت الحكومات التي تعمل لهذه الغاية في بلاد الإنجليز والألمان تقدم المساعدات للفرنسيين عن طريق حكومتهم . وليس هذا التعاون بين الحكومات قائماً على العواطف أو الرغبة في إثارة الخير على النفس بل يحتمه العقل والإدراك العادى . فالإدراك العادى الذى أنشأ في داخل الدولة نظام الحكم الديمقراطى ، هو نفسه الذى يدفعها بطبيعتها إلى أن توجه عنايتها في الخارج إلى نواحي النشاط الودى لا الحربى .

وعلى العموم إن الدولة التى تقوم بما يجب عليها لأبنائها من العناية بأحوالهم الصحية والتعليمية والتجارية والمالية ، لا تستطيع أن تضطلع بهذه الواجبات إلا بمعاونة غيرها من الدول ؛ وهذا التعاون يحتاج إلى تنظيم ، والتعاون المنظم بين الدول هو السلم الحقيقى . فالسلم الذى تقصده إذن نظام موضوع وخطة مرسومة ، وليس مجرد عاطفة ؛ وهو عامل جديد لم يكن له من قبل وجود فى فن الحكم ؛ وليس اجتناب الحرب كل ما فيه ، وإنما هو نظام دولى إيجابى يربط كثيرا من الدول بعضها ببعض .

ثم إن الديمقراطية تميل بطبيعتها إلى حل المشاكل الداخلية فى الدولة عن طريق المناقشة لا عن طريق العنف ؛ حتى أن التفسيرات الأساسية فى الحقوق القانونية تتم فى البلاد الديمقراطية عن طريق المناقشة بين ذوى الآراء المتعارضة ؛ أى أن المحافظة على الحقوق القائمة والاعتراف بالحقوق الجديدة كلاهما قد روعى فى النظام الديمقراطى من غير أن يلجأ الذين يتأثرون به إلى العنف والقوة . ولا يبرر النظام الديمقراطى استعمال القوة إلا للسلطات العامة التى لا تنتمى إلى أحد الطرفين المتنازعين ، واتى يلجأ إليها لمنع أحد الطرفين من أن يستخدم القوة لمصلحته ؛ وحتى إذا لجأت الديمقراطية إلى القوة فإن هذه القوة ليست هى الأساس

الذى يقوم عليه سلطانها . وينتج من ذلك بطبيعة الحال أن المبادئ الديمقراطية تحرم على الدولة أن تستخدم القوة في علاقاتها بالدول الأخرى لتمنع الاعتداء على حقوقها ، أو لتؤيد بها حكمها الخاص على مطالبها . بل إن الفرد في الدولة الديمقراطية لا حق له في استخدام القوة للدفاع عن النفس إلا بفرض أنه نائب عن رجل الشرطة ، أو على أنه يقوم بواجب عمومي ؛ ولا يحق له مطلقاً أن يقدر بنفسه أن حياته كانت مهددة بالخطر ، إلا إذا استطاع أن يثبت ذلك للقضاء فيما بعد . وينتج من هذا أن المبدأ الديمقراطي يحتم على الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى أن تؤيد مطالبها بالحجة والمناقشة لا بالقوة والعنف ، وألا تستخدم القوة لمنفعتها الخاصة بل للدفاع عن النظام الدولي ؛ وفي هذا إنكار « لحق » الدولة التقليدي في أن تتخذ الحرب أداة من أدوات السياسة القومية . وإذا كانت الحرب نظاماً عريقاً في القدم تؤيده كثير من العواطف الخاطئة والكذب الروائي والمصالح الشخصية والمالية المتعددة ، فإن مجرد إنكار « حق » الدولة القديم في أن تلجأ إلى الحرب لا يحمّل أن يقلل من خطر الحرب في المستقبل . لكن الديمقراطية مع ذلك لا تقاوم الحرب على أساس العاطفة فحسب ، بل تقاومها أيضاً على أساس المبدأ

لأن الحرب والديمقراطية ضدان لا يتفقان .

وينتج من هذا أن السلم في النظام الديمقراطي يحتاج إلى هيئات تنظم العلاقة بين الدول على أساس ثابت دائم ؛ أى أنه لا بد من وجود وسيلة عملية تمكن الدول من أن تعمل مجتمعة للأغراض العامة التى تسعى لها جميع الحكومات الحديثة كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بوجه عام ؛ ولا بد أيضاً من وجود نظام مقرر لمعالجة ما يقوم من النزاع بين الحكومات بوسائل المناقشة والتوفيق والتراضى بدل اللجوء إلى الحرب . وكل نظام للحكم فى أية دولة من الدول الحديثة لم توجد فيه هذه النظم والمخطط السياسية التى تستلزمها بطبيعتها لمعالجة الشؤون الخارجية أو الأجنبية ، لا يعد نظاماً ديمقراطياً كاملاً من هذه الوجهة . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن نظام عصبة الأمم القائم الآن أو ما يشبهه هو نظام طبيعى يحتم وجوده نظام الحكم الديمقراطى ؛ ولو لم يوجد هذا النظام لكان علينا أن نوجده لنصل به إلى الأغراض التى يقوم من أجلها نظام الحكم الحديث . إن فى مقدورنا تغيير نظام العصبة أن نحصل على أسلاب الحرب ، وأن نحصل على ما هو أعظم من ذلك ، على الشرف والهيبة اللذين يجدهما العقول الساذجة فى الحرب ، أى أن نعيش فى عالم المصور

الوسطى الممجي . بل إن في مقدورنا بشير العصبية أن ننال « السلم » ، إذا كان معنى السلم هو الفترات التي تكون بين الحروب ؛ أما السلم الحقيقي والحياة التمدنية في الظروف الحاضرة فلا يمكن وجودهما إلا مع وجود هيئة دولية منظمة ، والعصبية أول علامة من علامات هذا النظام . ولا يعد أى نظام من نظم الحكم « ديمقراطياً » بحق إلا إذا ارتبط مع غيره بهيئة سياسية تؤدي تلك الخدمات التي تؤدي بعضها على الأقل عصبية الأمم الحالية . وعلى هذا فكل حكومة تعمل للمثل الديمقراطية العليا لابد أن تكون حكومة منظمة تنظيمياً لا يقتصر أثره على الشؤون الداخلية ، بل يمتداه إلى الأغراض العامة الدولية .

٤

لكن نظاماً كنظام العصبية لا يستطيع أن يقوم بما يجب عليه إلا إذا كانت أعظم الدول المشتركة فيه دولا ديمقراطية ؛ لأنها إن لم تكن كذلك فإن النظام الآخر الوحيد المستطاع عليها هو الدكتاتورية ، إذ أننا لا نعتقد أن حق الملوك الإلهي يمكن أن يعود إلى الظهور ويتخذ أساساً للحكم في أى بلد من البلاد . فالدكتاتورية إذن هي النظام العملي الوحيد الذي يمكن أن يحل

محل الديمقراطية ، ولهذا سنقتصر بحثنا هنا على العلاقات الخارجية .
أو الأجنبية للدولة في ظل الدكتاتورية . وأول ما نذكره هنا أن
المعلومات التي تصل إلى الدولة الدكتاتورية من الخارج ، وكذلك
آراء النقاد الأجانب في سياستها الحكومية ، كل ذلك تفرض
عليه الرقابة أو يمنع منعاً باتاً . أما الجمعيات الدولية الاختيارية .
فيضيق عليها الخناق إن لم تحرم الدولة الدكتاتورية على رعاياها
الانضمام إليها ، ولهذا لا يمكن أن ينمو في الدولة الدكتاتورية رأى .
عام يشترك فيه رعاياها مع رعايا الدول الأخرى . هذه هي النقطة
الأولى في بحثنا ؛ وأما الثانية فهي أن الدكتاتوريات تُعَدُّ رعاياها
للحرب إعداداً عملياً إن لم يكن نظرياً . ذلك بأن السلم ليس من
طبيعة الدكتاتورية ، وحتى إذا رغب الدكتاتور فيما يسميه «سهما»
فإن الاستعداد للحرب نظام صالح يعد به الناس إلى الأغراض .
الأخرى . والنقطة الثالثة ، وقد سبق أن ذكرناها من قبل ،
هي أن كل دكتاتورية تعتمد على الحزب الذي يتولى زمام السلطة :
تعد القوة أداة طبيعية ، بل أداة مرغوبة فيها من أدوات السياسة ؛
فهي لهذا تميل بطبيعتها إلى الحرب . ويؤيد هذه الرغبة اللاشعورية
في الكفاح فلسفة جبرية تقول إن لبعض الأمم أو الطبقات حقاً :
طبيعياً محتوماً في البقاء .

والدكتاتوريات الفاشية تناصر الحرب بلا مرء ، وقد
لا يكون ثناء الدكتاتوريين الفاشيين على الفضائل الممجبة الأولى
واستثارة الشعب إلى الاستماتة في الكفاح ، وغير هذا وذاك مما
يزين به هؤلاء خطبهم ، قد لا يكون هذا كله إلا من قبيل
البلاغة الخطابية . غير أننا لا نبالغنا شك في أن النظام الذي
يسحب به هذا النوع من الحكم أشد إعجاب ، هو نظام
الشكنات والخنادر ؛ وقد قرر ذلك بالفعل كبيرهم موسوليني
Mussolini فقال إن « الحرب تظهر أنبل سجايا الإنسان » .
وكل ما يقوله الفاشيون في خطبهم في مدح السلم قد لا يكون
المقصود منه إلا أنهم في حاجة إلى فترة من الزمن كافية للاستعداد
للحرب . وليس ذلك مقصورا على الفاشية بل إن الشيوعية المادية
للحرب من الوجهة النظرية لا تميل بطبيعتها إلى السلم الحقيقي ،
لأن إشراف الحكومة على جميع الأخبار والآراء حتى في ظل
دكتاتورية الشمال^(١) يفصل الشعب الخاضع لحكمها عن سائر
الشعوب . فالدكتاتورية الشيوعية لا تسمح بأن يطلع رعاياها
على النقد الذي يوجه إليها من الخارج ؛ والسياسة الخارجية التي
تتبعها ، وهي التي يتوقف عليها إظهار الحرب أو الجنوح إلى

السلام ، تُفرض على الشعب الذى يساق إلى الحرب إذا أُعلنت كأنها أمر مقضى لا يحتمل جدلاً أو معارضة ؛ وهذه السياسة تهيب عقول المجتمع الشيوعى للحرب على الأجانب .

أما الحكومة الديمقراطية فإنها تسمح لكل الآراء الخارجية أن تصل إلى رعاياها ، وتميز أن يأتلف كل ذى مبدأ فيها مع من يمتنع مبدأه فى دولة أخرى ، وترحب بمناقشة سياستها الخارجية ومعارضتها . وهل رأيت غير الديمقراطية حكومة تميز بالفعل الدعوة إلى السلام ، بل تميز ما هو أبعد من ذلك ، تميز المبدأ المتطرف القائل بعدم مقاومة الاعتداء بثله ؛ وبذلك تهيب العادات والأوضاع الديمقراطية جوا عاما معاديا للحرب . على أن الحكومة الديمقراطية تساعد على السلم الحقيقى لسبب أكثر من هذا جلاء ووضوحا ، وهو أن أغراضها الكبرى لا يمكن تحقيقها إلا بالطرق والأنظمة الدولية . وهذه الأغراض هى تحقيق الرغبات العامة للشعب رجاله ونسائه ؛ وليست هذه الرغبات مقصورة على الطعام والشراب ، بل تشمل أيضا اطمئنان العقل والثقة بالمستقبل ، وغيرها من الأغراض التى تسعى لتحقيقها عصبية الأمم . فهى إذن لا تستطيع أن تقوم بهذه المهمة إلا إذا كان عدد كبير من الدول التى تؤيدها دولا ديمقراطية . إن فى

الإمكان إنشاء عصابة من الدول الفاشية أو الشيوعية ، ولكنها إذا أنشئت لانتشاً للأغراض التي ترمى إليها العصابة الحاضرة ، لأن الحكومات الديمقراطية وحدها هي التي في مقدورها أن تدير العصابة القائمة الآن في الطريق الذي رسم لها من قبل .

على أننا لا نقصد بهذا كله أن أية حكومة من الحكومات القائمة بالأمر في هذه الأيام تعمل مخصصة كل الإخلاص لإقامة صرح السلم للنظم ؛ بل الحق أننا لا نزال في منتصف الطريق بين المهمجية والمدنية في جميع الشؤون الدولية ؛ ولا نزال كلنا حتى الذين يرون منا إمكان تغلب المدنية على المهمجية نخشى خطر الانتكاس والعودة إلى المهمجية إذا مادعا داعى القوة ، حين تتعارض مصالح الدول . ويزيد من خطورة الموقف أن الدول جميعها ، لا فرق بين الديمقراطية منها وغير الديمقراطية ، مدججة بالسلاح من قمة رأسها إلى أخمص قدميها . ومع أن نظم السلم قد أقيمت قواعدها على سبيل التجربة والاختبار ، فإن سياسة السلم لا يكاد يفهمها أحد حتى الساسة المسئولون . ولما كان معظم أعضاء المجالس النيابية الديمقراطية أو البرلمانات على اختلاف أحزابهم يجهلون المشاكل الدولية ، فإن هذه المشاكل تحمل باستشارة الأهواء والأحقاد القديمة ؛ وإذا ماجاء وقت الانتخابات

رأيت الناضحين كلهم يعارضون الحرب ، ولكن قل منهم من
يعنى أقل عناية بتغيير النظم القائمة أو السياسة المتبعة وتوجيهها
وجهة سلمية . وليس في الشعور بسيئات الحرب والهتاف للسلم من
فائدة إلا بقدر ما كان من فائدة لشعور الناس في القرن الماضي بأن
المهضة وباء يجب القضاء عليه . إن مثل هذه المواقف لا تجدى
فعلا إلا إذا أوحى إلى الناس بمخطة للعمل مرسومة محددة .
لكن المخطط العملية التي ترى إلى التخلص من الحرب وتنظيم
السلم الحقيقي لا بد أن تحدث الاضطراب في بعض النظم القديمة
الجليلة الشأن ، كما فعلت من قبل مشروعات المجارى وإيصال
المياه الصالحة إلى المدن . فتخفيض السلاح مثلا أو الإشراف على
تجارة الأسلحة والعدد الحربية سوف لا يحصلان لأمة من الأمم
« أعظم أسطول » « أو أكبر جيش » ، ولا يبقيان لأمة من
الأمم قواها المسلحة القديمة وكلتها النافذة في خارج بلادها ؛
وذلك ما لا تستطيع أغلبية الأمم أن تقبله ؛ ولذلك تراها تفعل
كل شيء لمصلحة السلم إلا الشيء الذي لا بد من فعله . ومن
هذا يتضح أن مبادئ الديمقراطية التي تقيم الحقوق على أساس
المنافسة والاتفاق ، لا على أساس القوة والبطش ، لا تطبق تطبيقا
عمليا في علاقة الدول بعضها ببعض ؛ بل إن نظم السلام نفسها

كمصبة الأمم مثلاً ، التي نشأت و بقيت تسندها الدول الديمقراطية ،
إن هذه النظم لا ينتفع بها الانتفاع الواجب .

٥

قلنا إن نظم السلم الإنشائي وسياسته هي النظم وهي السياسة
التي تتفق مع طبيعة الحكم الديمقراطي ، وبقى أن نرى الأثر
الذي ينتج من تطبيق المبادئ الديمقراطية على الحكم القائم في
العالم في الوقت الحاضر ، نقصد على جزئه الخاص بالعلاقة بين
الشعوب المختلفة في الجنس والقومية . وسنخذ أساس بحثنا أن
الفرض المقصود من الحكم أن يمكن جميع الرجال والنساء من
أن يعملوا بوسيلة ما لتحصيل الخير الذي يشتركون في الانتفاع
به ، وأن الكفايات الاستثنائية لا تميز انتزاع أزمة الحكم
جميعها من أيدي عامة الشعب ، ولا تبرر مطلقاً تكديس المنافع
الخاصة لذوي الكفايات الاستثنائية . وسنفرض أيضاً أن النظم
التي تستخدم للوصول إلى هذا الفرض تستلزم مناقشة الآراء
المعارضة علناً ، وقد ولّاة الأمور وعزلهم طوعاً لإرادة الأغلبية .
ولكن يجب ألا نستنتج من هذه القروض أن الديمقراطية يبنى
عليها اعتبار العالم كله وطناً واحداً ، أو إيجاد حكومة واحدة له
تقوم بالأمر فيه بدل الحكومات « القومية » . وعلى هذا

الأساس تكون الخطوة الأولى هي جعل الحكومة « القومية » مسئولة عن سياستها الخارجية كما هي مسئولة عن سياستها الداخلية . وهذا يستلزم وجود نظم مختلطة أو دولية من نوع « النظم التعاھدية » ، كما يستلزم أيضا ألا تكون سيادة شعب ما عبارة عن سلطة مطلقة له خارجة عن القانون أو فوق سلطانه ، بل تعني مسئوليته عن العمل الذي تتأثر به الشعوب الأخرى .

و بتطبيق هذا المبدأ على العلاقة القائمة بين المجتمعات المنظمة تنظيما راقيا من جهة والمجتمعات الساذجة النظم من جهة أخرى ، أى على حكم « المستعمرات » ، نرى أن لابد من توسيع دائرة نظام الانتداب الذي ينص عليه عهد عصبة الأمم حتى تصبح كل حكومة « ديمقراطية » ، تشرف على مجتمع أقل من أهلها رقا ، مسئولة عن هذا الإشراف إلى حد ما أمام هيئة من الرأى العام أكبر من أهل بلدها . إن « الأمانة المقدسة » التى قيل إن عهد الانتداب يتضمنها واجب يؤدى لشعوب العالم قاطبة ، والقرض الذى يرمى إليه هو رد هذه الأمانة إلى أهلها بمد أن ينبجح حاملها فى إبراء ذمته منها ، ويصبح وجوده لا داعى له . كذلك يجب أن تكون الحكومات المشرقة على أقطار غير مستقلة ذات موارد طبيعية مسئولة عن كيفية استخدامها هذه

الموارد أمام أناس من غير أهلها . وملاك القول أن مبادئ الديمقراطية تستلزم وجود نظم وسياسة في هذا الميدان الذى يكاد يكون غير مطروق ، تحل محل الحرب الوحشية والقوة الناشئة . فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى العلاقات بين المجتمعات المتساوية فى الرق والنظام ، وجب أن تكون جميع الخطط السياسية المتبعة فيها نتيجة للمفاوضة والتوفيق بينها ؛ فإذا لم تؤد هذه إلى الفرض المطلوب ، وجب أن تقرر هذه الخطط ويفصل فيها قضائيا على يد محكمة تنشأ لهذا الفرض . وهذا إذا تم يقضى على كل حجة يتذرع بها لامتناع الحسام ، ويجعل القانون العام لا يعترف لدولة من الدول بحق تدعيه إذا كانت قد حصلت عليه بإرادتها هي معتمدة على قوتها . أما المشاكل التى تقوم بين الدول بعضها وبعض ، فإنها عند ذلك تبحث وتسوى كما تسوى المشاكل التى تقوم بين الأفراد فى إحدى الدول الحديثة . فالنظام المقترح إذن لا يخضع حكومات العالم لإرادة حكومة واحدة عالمية ، بل يجعلها تقم بمجموعة سلطة قضائية تخضع كلها لها .

فإذا رفضت إحدى الحكومات أن تنصاع إلى حكم القانون أرغمتها على ذلك سائر الحكومات بالقوة أو الضغط المختلف الأنواع ، كالذى ينص عليه ميثاق العصبة . ولكن من المسلم

به أنه ما من حكومة اعترفت صراحة بواجب الخضوع لرأى المحكمة ، وأباحت لأبنائها أن ينتقدوها ، أى كان الحكم القائم فيها ديمقراطيا حقيقيا ، ما من حكومة من هذا النوع تستطيع أن تنكث عهدها من غير أن تعرض نفسها لثورة الشعب عليها . وليس من المستطاع إنشاء ما يسميه البعض « شرطة دولية » إلا إذا سبق إنشاءها اعتراف دول العالم بسيادة القانون . وإذا ما بلغت الدول هذا الحد أصبح استخدام قوة الشرطة ضد الحكومات الديمقراطية لا ضرورة له ؛ أما غير الديمقراطية منها فلا يحتمل أن تقيد نفسها بواجب عرض جميع مطالبها على محكمة عليا ، وذلك للأسباب التي شرحناها من قبل ، والتي تدل على نزعة جميع الدكتاتوريات للحرب .

فإذا نظم العالم على أساس التعاون بين حكومات ديمقراطية ، أصبحت واجبات الحكومة لا تقوم بأدائها وحدات إقليمية ، بل تنشأ بعد ذلك هيئات دولية إخصائية واجبة رعاية الصحة وتنظيم وسائل النقل والترفيه ونظام العمل والمالية وما مائلها من الشؤون . وليس من الضروري أن تكون « السلطات » التي تنشأ حسب النظام الجديد دولا ، بل قد تكون لجانا من الإخصائيين تشرف عليها في قيامها بالواجب الذي أنشئت له

هيئات قائمة في جميع الأمم . ولدينا مثل لذلك في هيئة العمل الدولية ، التي تبني ما تقرره من الاتفاقات على أساس الآراء التي يقدمها ممثلو هيئات أخرى ، مكونة من العمال وأرباب الأعمال في الدول المختلفة ، ولا تقدمها دول ذات سيادة . وكذلك تفعل المصارف المالية المركزية ، التي لا تخضع كلها لإشراف الدول ، والتي تؤدي واجبات دولية عن طريق « بنك التسويات الدولية » (Bank of International Settlements) . وزيادة على ذلك فقد أخذت الدبلوماسية في الوقت الحاضر تشمل الصلات بين وزارات المالية والتجارة في مختلف الدول ، بعد أن كانت مقصورة قبل ذلك على وزارات الخارجية وحدها . ومن هذا يرى أن السياسة يقل اهتمامها بالمشاكل التي كانت فيما مضى ماثراً للحروب كلما زادت عنايتها بأغراض الحكم الديمقراطي .

وآخر ما نذكره في هذا الفصل أن السلم الإنشائي ، وهو التعاون في سبيل الحياة للتحضرة ، والذي لا يقتصر على تجنب أسباب الحرب ، يستلزم أن يعود إلى عمل الناس العادي رجالهم ونسائهم ما كان له من الشرف والقدرة . وتقصد بعملهم العادي إنتاج السلع وأداء الخدمات اللازمة للحياة العادية . وبذلك يتمتع الناس عن تمجيد المحاربين والإشادة بذكورهم في

كل دولة من الدول ، وينظرون نظرة أكثر رقيا وحضارة من
ذى قبل إلى عمال السكك الحديدية والنساجين وكتبة المصارف ،
الذين يقف على عملهم اليومي نجاح السياسة التى تعمل بالتدريج
على إطالة الحياة البشرية وتحسين نوعها ؛ فلا نعود بعدئذ تطرق
آذاننا الخطب القديمة بألفاظها الطنانة الرنانة ، ألفاظ الموت
فى سبيل الوطن ، التى تمنى الغرض الحقيقى الذى يرى إليه رجال
الحرب وهو قتل الأتقى فى سبيل الوطن ؛ ويحل محل هذا
النداء حماس أقل منه همجية ووحشية .

الفصل السادس

الديمقراطية والصناعة

١

لقد خطا فن الحكم بعض الخطى في سبيل الرق ، والأمل كبير في أن يطرد هذا الرق في المستقبل . إن الديمقراطية قد وقت بأغراضها في خلال القرن الماضي ، وهي اليوم الدعامة الطبيعية لسياسة الرق والتقدم ، على الرغم من كل ما يوجه إليها من نقد ، وما يستبدل في بعض البلاد بها من نظم أخرى للحكم . لكن هذا القول لا يعنى أننا راضون كل الرضا بما وصلنا إليه حتى الآن ، سواء في النظم السياسية والاقتصادية القائمة أو في كيفية استخدام هذه النظم ؛ بل كل ما قلناه حتى الآن لا يدل إلا على أن المبدأ الديمقراطي العام صحيح في ذاته ، أى أن السياسة العامة يجب أن تقوم على أساس المناقشة الحرة ، وأن مناقشة جميع أفراد الشعب في هذه السياسة وانتقادهم لها بعد وضعها يجب أن يعملا تغييرها في الإمكان . ولكن أحداً ممن يدعون إلى الديمقراطية بمجد لا يمكن أن يقنع بالنظم الحاضرة التي ورثناها

من عهد التجارب الأولى في الحكم الديمقراطي . ذلك بأن النظم القائمة في هذا الوقت لإدارة الانتخابات والمناقشة العلنية وإصدار القرارات ، لا تجعل لإرادة عامة الشعب ، أو لآراء رجاله ونسائه ، أثرًا كافيًا في السياسة العامة . بل إن هناك ما هو شر من ذلك وهو أن هذه النظم لا تساعد على تكوين هذه الإرادة أو هذا الرأي الذي يستحق أن يكون له ذلك الأثر . ولهذا كان أمام الحكم الديمقراطي الآن مشكلتان كلتاهما منفصلة عن الأخرى : أولاهما كيف نجعل لإرادة الأهلين عامة أثرًا فعالا ، والأخرى كيف نوجد إرادة أو رأيا صالحا أو صحيحا . ولذلك يجب عند انتقاد النظم القائمة في الوقت الحاضر أن يوجه النقد إليها من إحدى ناحيتين ، هما فائدتها في التعبير عن إرادة الشعب وقدرتها على إصلاح هذه الإرادة .

فأما من حيث التعبير عن إرادة الشعب فإن الديمقراطية تستلزم من غير شك أن توضع القوانين إما بطريق الاقتراع العام المباشر أى استفتاء الشعب ، وإما بالطريق الثانى غير المباشر وهو طريق النواب . ولهذا يقول البعض إن السلطة التشريعية التى تمارسها هيئة شبيهة بمجلس اللوردات البريطانى لا تتفق مع المبادئ الديمقراطية . فإذا كنا جادين فى حرصنا على الحكم

الديمقراطى ، وجب علينا أن نلقى مثل هذه الهيئات أو نجعلها إذا أبقينا عليها هيئات استشارية محضة ، أو قائمة لمجرد الزينة وللرسم التقليدي . وإن من السخف حقا أن يقال إن جماعة من الناس ورثوا حقوقا تشريعية ، أو منحوا هذه الحقوق منحاً ، يصلحون للتعبير عن إرادة الشعب أو آرائه . قد يكون رأى الشعب خاطئاً أو فاسداً ، ولكنه إذا لم يعمل به كان الحكم القائم هو الحكم الأليّ الجارحى غير الديمقراطي . وقد تكون هيئة موقرة^(١) جديره بالبقاء ، ولكن إذا كان بقاؤها يؤثر فى طبيعة نظام الحكم القائم ، فإننا نخدع أنفسنا إذا قلنا أو افترضنا أن مسألة الحقوق الحفولة لها ليست مسألة أساسية جوهرية . إننا نستطيع أن نتصور أن يكون المجلس الثانى المنتخب بطريقة من الطرق أيا كان نوعها مجلساً ديمقراطياً لا يتعارض وجوده مع مبدأ الحكم الديمقراطي ؛ أما إذا وجدت هيئة غير منتخبة لها سلطة فعلية على التشريع والسياسة العامة ، فإن وجودها يجعل قيام الديمقراطية الحقة مستحيلاً . نعم إن مجلس اللوردات البريطانى قد ظل قائماً لأن البريطانيين لا يرغبون فى « خلق المشاكل » إذا كان من المستطاع تجنبها ؛ لكن السلطات الحفولة لهذا المجلس فى

(١) يشير إلى مجلس اللوردات البريطانى . (المرب)

الوقت الحاضر لا تتفق مع المبادئ الديمقراطية في شيء ، حتى
بمقد أن قصص هذه السلطات بمقتضى القانون البرلمانى الصادر
في عام ١٩١١^(١) . قد تكون الديمقراطية في رأى بعض الناس
نظاماً بغيضاً ، أما الذين لا يعتقدون أنها كذلك فإن الواجب
يقضى عليهم بإلغاء جميع المجالس التشريعية غير المنتخبة .

ومن الإصلاحات الأخرى المقترحة انتخاب النواب لتمثيل
الأعمال أو الجماعات التى تؤدى أعمالاً اقتصادية ، لا لتمثيل مناطق
أرضية . ويلوح أن هذا الاقتراح قد نال إعجاب منشئ دولة
الجماعات في إيطاليا^(٢) . وقد ورد في الكتب المؤلفة عن

(١) قانون عام ١٩١١ البرلمانى : رفض مجلس الوردات في عام
١٩٠٩ التصديق على قانون مالى أقره مجلس النواب ، فكانت نتيجة هذا
الرفض أن صدر في عام ١٩١١ قانون عام وافق عليه المجلسان بمجلس
العموم السلطة التامة في المسائل المالية . فقد نص هذا القانون الجديد على أن
كل مشروع قانون مالى يرسل إلى مجلس الوردات قبل اختتام دورته
بشهر على الأقل ، ولا يقرره هذا المجلس من غير تعديل في خلال شهر من
تاريخ إرساله إليه ، يرسل إلى الملك لتوقيعه ويصبح بذلك قانوناً واجب التنفيذ
ولو لم يوافق عليه مجلس الوردات . وقد وافق الوردات أنفسهم على ذلك
القانون وبذلك رضوا بتقييد حقوقهم في المسائل المالية . وكان مجرد التهديد
بأن يستعمل الملك حقه المستورى فيزيد عدد الوردات بما يكفل إجماع أغلبية
في المجلس توافق على هذا القانون ، كان مجرد هذا التهديد كافياً لحل المجلس
على إقرار هذا المشروع . (المغرب)

(٢) سمى المؤلف إيطاليا دولة الجماعات لأن مجلسها النيابي يمثل
الجماعات الاقتصادية المختلفة ، ولا يمثل المناطق الأرضية . (المغرب)

الفاشية^(١) وصف الفرض الذى يرمى إليه هذا النظام . وهذا الإصلاح المقترح مأخوذ من نظام النقابات الفرنسى ؛ وكانت الفكرة الأساسية التى بنى عليها أن عمل الإنسان فى هذا العالم الحديث أعظم شأنًا من المكان الذى يقيم فيه . ونحن حتى إذا صرفنا النظر عن أن الدولة بطبيعتها إقليمية فى أعمال شرطتها وأعمالها الصحية وغيرها من الواجبات ، فإننا نشك كثيرًا فى أن روابط المدن هى خير أساس لتقرير السياسة العامة . نحن لا نعترف فى هذا الكتاب بأن الديمقراطية هى مجرد توازن بين مصالح متنافسة ؛ فإذا تقرر أنها ليست كذلك ، بل كانت وسيلة للتعبير عن إرادة عامة تلير عام ، توطد دعائمه ويشترك الكل فيه ، فإن جيرة الإنسان لا زملاءه فى حرفته البعيدين عنه هم خير من يعرف منهم كيف يتعاونون على العمل للصالح العام الذى يروونه بأعينهم ويلبسونه بأيديهم . ذلك بأنه لا شيء يمكن أن يحل محل الاتصال الشخصى فى المجتمع وتقابل الأفراد وجهًا لوجه ، بالرغم من وجود الهيئات النظامية الكبيرة العدد الواسعة النطاق . ولهذا كانت الدائرة الانتخابية الإقليمية خير أساس لانتخاب عضو المجلس النيابى ؛ وكان خير مكان يليق لوجود الهيئة

(١) انظر كتاب « الفاشية » لليجرس . يارتر فى هذه السلسلة .

المكونة على أساس الحرف أو الوظائف هو المجالس الاستشارية أو مجالس الخبراء الإخصائيين ، أو المؤتمرات العامة التي لا تمت بصلة إلى البرلمان أو مجلس النواب الأعلى المسيطر على شؤون الدولة .

على أن هذا لا يفي أن المجالس النيابية القائمة في هذا الوقت تفي بجميع الأغراض التي أنشئت من أجلها . ذلك بأن العلم بدقائق الصناعة ضرورى عند سن بعض القوانين ، وللعلوم الخاصة المستمرة لازمة لتوجيه السياسة الخارجية وجهتها الصحيحة ، ونظم التربية تتبدل من أساسها تبدل لا يجمل رجال السياسة القدماء يبدون فيها آراء خاطئة . وهذه الأسباب كلها تحتم إصلاح الطرق المتبعة لمناقشة المسائل العامة والفصل فيها في المجالس النيابية سواء سميته برلماناً أو جمعية أو مجلس أمة . وزيادة على ذلك فإن كثرة ما يسن من القوانين واختلاف أنواعها يعد سبباً كافياً لنقل بعض الواجبات التشريعية إلى غير المجالس النيابية ، أو جعلها من اختصاص هيئات محلية . لكن ذلك كله إصلاح للدقائق والتفاصيل ، لا يستطاع بحثه في هذا الكتاب ؛ وحسبنا هنا أن يفهم المبدأ الديمقراطي العام ، وهو أن إرادة الشعب يجب أن تكون هي الإرادة النافذة .

٢

على أن أشد ما يوجه إلى النظم الديمقراطية من النقد في هذه الأيام سببه أثر النظام الاقتصادى فى منع إرادة الشعب من السيطرة على الحكومة . ذلك أن من السلم به بوجه عام أن فئة قليلة من ذوى الثراء قد تسيطر على تكوين رأى العام عن طريق الصحف أو غيرها من الوسائل . ولكن الواجب علينا فى هذه الحال هو أن نعى يبحث النظم التى تساعد على وجود هذا العيب وطريقة إصلاحها . وأهم هذه النظم كلها هو نظام الملكية الخاصة لرأس المال الصناعى . يقول البعض إن الديمقراطية السياسية لا تستطيع أن تقوم بعملها حتى تلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، أى حتى تحل الاشتراكية محل الرأسمالية . وهناك انتقاد آخر من هذا وأضيق منه دائرة ، وهو أن النظم الديمقراطية يجب أن تؤدى إلى إشراف هيئات شعبية على أهم ما يستخدم فيه رأس المال للنتج . ويجب أن نلاحظ هنا أن النزاع لا يقوم على الملكية الخاصة للقبعات أو الأحذية مثلا ، بل إن الذى يقوم عليه النزاع هو أن تؤدى عن الأرض أو الآلات أو القوى المستخدمة فى الإنتاج فوائد أو أرباح ، تجعل لأصحابها السيطرة على من يستخدمونها .

وإذا نظرنا إلى أعم أشكال النقد الذى يوجه إلى النظم الديمقراطية الحاضرة ، والذى أساسه أنها لا تعطى السلطة فى الحقيقة للأغلبية ، وجدنا هذا النقد ينصب على وجود العدد الجلم من أصحاب الملكية الصناعية فى المجالس النيابية ومن أقاربهم فى مصالح الحكومة . لكن أصدق من هذا وأشد وقصاً أن النساء والرجال الذين يعتمدون فى كسب قوتهم على أصحاب رأس المال الصناعى ووكلائهم ، لا يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم تعبيراً حراً ، وقد لا يجدون الوسائل التى تمكنهم من أن يكون لهم رأى صحيح . والحق أننا يجب ألا نفتقر بالظواهر . إن الشخص ، رجلاً كان أو امرأة ، الذى يكدح طول يومه ليحصل على الكفاف من العيش ، ولا يجد الفراغ الذى يمكنه من التفكير ، ويغشى على الدوام أن يفقد عمله وهو مورد رزقه الوحيد ، إن هذا الشخص ليس هو المواطن الحر المساوى لغيره ، والذى نتحدثنا عنه الكتب ، حتى ولو خلا الانتخاب من جميع وسائل الإرهاب المباشر . ولذلك يقول النقطة إن الخطوة الثانية التى يجب أن نتخطوها الديمقراطية نحو المساواة والحرية هى أن يقضى على قوة أصحاب رموس الأموال . وليس الغرض الذى يرمى إليه هذا العمل هو جعل الحرية السياسية حقيقة واقعية فحسب ، بل يُقصد به كذلك

تحقيق المثل الديمقراطي الأعلى ، وهو وجود مجتمع من الرجال والنساء في استطاعتهم أن يستخلصوا ما وهبهم الله من كفايات لمنفعتهم الخاصة .

وإذا شئنا أن نقيم للمشكلة القائمة الآن في أوروبا الغربية وأمريكا ، وجب علينا أن نستعيد إلى ذاكرتنا التاريخ الحديث لنظام الإنتاج والاستهلاك ؛ وذلك لأن الحياة المتمدينة كلها تقوم على الإنتاج المنظم أيا كان نوعه ، وعلى الانتفاع بالمنتجات ؛ كما أن طرق تبادل السلع والخدمات ذات أثر اجتماعي عظيم في معظم اللدنيات . وإذا كانت الحكومات تشرف الآن إشرافا عاما على نظام النقد ، وتشرف بعض الإشراف على نظام الائتمان ، فإنها لا تشرف على الوسائل الفعلية المتبعة في إنتاج السلع وأداء الخدمات لأنها أحدث عهدا من نظامي النقد والائتمان .

لقد كان من أثر الإنتاج الكبير بقوة الآلات أن دخل النظام الصناعي منذ قرن من الزمان في مجتمع تسيطر عليه العقائد العتيقة ، التي ورثها دون أن يشعر من مدنية الاسترقاق القديمة . وكانت المسيحية في خلال العصور الوسطى ، والمبادئ الإنسانية التي بعثها عهد النور في القرن الثامن عشر ، قد أدخلت بعض التعديل على أحوال العمال اليدويين القديمة ، وقللا من اعتمادهم

على أصحاب الأراضي وغيرهم من ذوى الأملاك . وانتشر في العالم شعور عام بأن الناس متساوون من بعض الوجوه « عند الله » ، وإن لم يقل أحد حتى ولا الكنيسة نفسها إن الناس متساوون « عند الناس » . وكان الاعتقاد السائد أن أفضل حياة هي التي تتفق مع « الوضع الذي وضع الله فيه الإنسان » ، ولا يخفى أن معظم الناس رجالهم ونسائهم قد وضعوا في موضع أقل مما وضع فيه غيرهم . وقد حدث بالفعل أنه حينما احتاجت الصناعة الجديدة إلى الأيدي العاملة أو للمهارة ، أمكن الحصول على عدد كبير من الرجال والنساء والأطفال واتخاذهم وسائل للإنتاج ؛ وكان هؤلاء هم « الطبقات السفلى » أو « الطبقات العاملة » ، الذين لم يكن في مقدورهم أن يحصلوا على قوتهم إلا بالعمل أمام الآلات التي يمتلكها غيرهم .

وإن من الخطأ وسوء الفهم أن تفسر هذه الحال بأنها استقلال مقصود متعمد للمال اليدويين ؛ كما أن أصحاب رؤوس الأموال لم يتحدوا بعملهم حقوقاً معترفاً بها ، بل إنهم هم « وعالمهم » قد افترضوا وجود مراتب أو طبقات منفصلة ، أى أنهم كانوا يعملون حسب القواعد التي قامت عليها كل مدنيات الاسترقاق القديمة ؛ ولربما كانوا لا يشعرون بأنهم يعملون بهذه القواعد ،

بل بدا لهم أن من الأمور الطبيعية ، إذا لم تقل من الأمور
الصادرة عن العناية الإلهية ، أن « يدعى » بعض الناس إلى
العمل ليحصلوا على الكفاف من العيش^(١) ، وأن « ينم »
البعض الآخر بالقراغ والمتاع الزائد على الحاجة . ولا يزال كثيرون من
ذوى السلطان السياسى والاقتصادى يفترضون أن هذه هى الحال
الطبيعية ، وإن كان تاريخ استخدام العمل فى المدينة يثبت أن
الحال التى وجدت فى النظام الصناعى الجديد لم تكن أكثر
انطباقاً على الحال الطبيعية أو المحتومة من أية حال اقتصادية
أخرى وجدت قبلها . وكل ما فى الأمر أنها كانت نتيجة فروض
وعادات قامت عليها مدينتا الاسترقاق فى بلاد اليونان وروما .
نم إن هذه الظروف قد عدلت بعض التعديل بتأثير عواطف
المصور التالية ، ولكنها لم تكن بأية حال من الأحوال نتيجة
« المنافسة الحرة » أو « الإقدام الحر » ؛ كما أن توزيع القوة

(١) يعبر المؤلف إلى النظرية المعروفة بنظرية الكفاف أو قانون
الأجور الحديدي التى وضعها الطبيعيون وأخذ بها آدم اسمث وغيره . ومضمونها
أن العمل كالتسع بالعمه م المال ومشتره أصحاب الأعمال . ولما كانت
قيمة السلعة إذا اشترت المزاحه تدر بنفقات إنتاجها ، فكذلك إذا اشترت
المزاحه بين المال قدّرت أجورهم بالنفقات الضرورية لمعيشة المال ولإيجاد
الأطفال الذين يحتاج إليهم المجتمع لكي يحلوا محل هؤلاء المال عند ما
يميزون عن العمل . وتلك بالطبع نظرية خاطئة مهما توسعنا فى فهم عبارة
الكفاف . (للرب)

بين أصحاب الأملاك والعمال اليسويين لم يكن جزء « العفة والقناعة » أو نتيجة تطبيق مقياس الكفايات ؛ بل تلك ألفاظ ما أنزل الله بها من سلطان ، صاغها علم الاقتصاد الجديد ليفسر بها سيطرة الأقلية الضئيلة على الأكثرية الساحقة في كل الهيئات الاجتماعية ، وآمن بهذه الألفاظ الخرافية كل الناس تقريباً سواء أ كانوا من ضحاياها أم من المنتفعين بجزاياها .

غير أن دخول التعابير الديمقراطية في لغة السياسة ، والإحساس الجديد بالكرامة الإنسانية اللذين جاءت بهما الثورة الفرنسية ، مع ازدياد الشعور بالآلام الإنسانية ، كل هذه العوامل بدأت تقوض دعائم الفروض التي قامت عليها الفوارق الاجتماعية القديمة ، بعد أن عرف أن الناس إذا كانوا متساوين وأحراراً بطبيعتهم في حقوقهم السياسية على الأقل ، فلا بد من أن يكون هناك خطأ في النظام الاقتصادي القائم على انعدام المساواة ، وعلى إلزام الأغلبية أن تكسح باستمرار . وبدأ غربياً على أية حال الأيثار في الإنتاج إلا في ظروف تحرم الأغلبية الكبرى الراحة من عناء الأعمال ، وتوجد « طبقة رافهة » تستمهد الراحة ولا تقيد الإنتاج بشيء . فالديمقراطية من حيث هي نظام عمل للعلاقات الاجتماعية بين الناس ، وعلى الأخص من حيث هي مثل أعلى يراد تحقيقه ،

لا تتفق بحال من الأحوال مع الوسائل التي كان يسير عليها التنظيم الصناعي الحديث . ذلك بأن من السخف والمذيان أن تقول إن الناس متساوون ، في حين أن أغليبتهم لا تكاد تحصل على الكفاف من العيش ، وأن عدداً قليلاً منهم ينالون أكثر مما يستطيعون أن ينتفعوا به . لقد قال هذا وأكده كثير من الكتاب في أوائل العهد الصناعي وقاله أخيراً كارل ماركس بعبارات بليغة الأثر عظيمة الوقع في النفوس .

لكن المصلحين السياسيين في القرن التاسع عشر لم يعالجوا هذه المشكلة قط ، لأنهم كانوا يفترضون عادة أن عدم المساواة الاقتصادية أمر لا خطر له مادام لكل رجل صوت في الانتخاب ، وأنه ما دامت الأغلبية وهي من العمال ستقرع لمصلحتها فإن في ذلك ما يكفي لأن تستقيم الأمور ، ولا سيما إذا اعتقدت هذه الأغلبية أن مصلحتها تقضى بترك النظام الاقتصادي كما هو . وأدخل الاقتصاديون في روع الناس كلهم أن هذا النظام « من طبيعة الأشياء » ، وأنه نتيجة « قوانين » سمرمية لا نتيجة عادات سيئة تؤدي إلى سيطرة البعض على البعض ، أو اعتقادات رثة بالية في وجود نظام اجتماعي ثابت . ولذلك اقتصر العمل السياسي في الميدان الاقتصادي عادة على تخفيف الآلام الشديدة

البارزة ، وتلطيف حدة ما كانت تسببه وسائل الإنتاج الجديدة من « احتكاك » في بعض الأحيان . نعم إن ما سن من قوانين المصانع ، وما استخدم أخيراً من وسائل للتوفيق والمصالحة والتأمين من البطالة وتعويض العمال ، من شأنه أن يجعل العلاقات الاقتصادية أكثر « ديمقراطية » مما كانت ؛ ولكن الفكرة التي بنيت عليها هذه الإصلاحات كانت فكرة المنح والتعديل داخل دائرة النظام القائم ، نظام سيطرة البعض وخضوع البعض الآخر ، ولم يكن يلحظ فيها أنها وسيلة لتقويض بنيان هذا النظام من أساسه . أما العامل السياسي الذي كان له أعظم أثر في الصناعة من الناحية « الديمقراطية » فهو الاعتراف القانوني والسياسي بحق العمال في أن يؤلفوا النقابات ، لأن ذلك كان بمثابة ثورة في العلاقات الأساسية بين العمال وأرباب الأعمال ؛ فالعامل إذا أمكنه أن يضع بنفسه السياسة التي يسير عليها ، لم يبق مجرد آلة مسخرة . لكن حق العمال القانوني في أن يؤلفوا باختيارهم جماعات لم لم يعترف به اعترافاً عاماً في الولايات المتحدة ، حيث لا تزال « الديمقراطية » من نوع الديمقراطية الفردية .

٣

ولم يكن الاعتراف بحقوق نقابات العمال في غير البلاد التي

ذكرناها إلا تسلياً منها بحال جديدة قائمة بالفعل . وبذلك لم يكن أقوى عامل يدفع الأمم نحو الديمقراطية في الصناعة عاملاً سياسياً ، بل كان هو اتحاد الصناع اليدويين باختيارهم ومن تلقاء أنفسهم وتكوينهم نقابات يحمون بها أنفسهم ويدافعون بها عن مصالحهم^(١) . وتلك هي الديمقراطية الحقيقية ؛ وقد نشأت في المهد الصناعي بتأثير شعور الزمالة والرغبة في تبادل المنافع بين العمال الرجال منهم والنساء . وقد بحث فيهم هذا الشعور وتلك الرغبة تجاربهم العملية في وسائل الإنتاج ، بعد أن تبين لهم أن أجورهم سوف تنقص ، وأوقات عملهم سوف تطول كلما كان مستطاعاً أن تزيد الأرباح بمثل هذه الوسائل ، مما حسنت نيات للسيطرين على الصناعات . وأتى على الصناع حين من الدهر أثبت فيه مهرة الاقتصاديين ، وسرم ما أثبتوا ، أن هناك « رصيذاً »^(٢) تؤدي منه الأجور ، وأن هذه الأجور لا يمكن أن

(١) انظر كتاب الديمقراطية الصناعية لوب Webb .

(٢) يشير المؤلف إلى النظرية الاقتصادية المعروفة بنظرية مخصص الأجور ، وواضحاً چون استيورت مل . ومضمونها أن متوسط سعر أجور العمال يحدد بسلامين : أولهما ما يخص من القود لدفع الأجور وهو قدر يمين قبل البدء في الإنتاج لدفع أجور العمال ، وثانيهما عدد العمال ؛ وبمسة مخصص الأجور على عدد العمال ينتج متوسط سعر الأجر . واستنتج من هذا أن لا أمل في تحسين أجور العمال من طريق تأليف النقابات وأن =

تزيد على ما بلغت في ذلك الوقت ؛ وأثبتوا فوق ذلك أن حركة النقابات لا تستطيع أن ترفع هذه الأجور . لكن النقابات ازداد عددها ، وارتفعت الأجور وتحسنت الأحوال في الصناعات الحسنة النظام ، واعتقد العمال اليدويون على الأقل أن الفضل في ذلك راجع للنقابات على الرغم من عقائد الاقتصاديين للقررة . وقد استطاع العمال اليدويون بفضل الطريقة التي نشأت بها نقاباتهم أن يجربوا أساليب الديمقراطية العملية . ولقد أخطأوا كثيراً في تجاربهم ، وقامت المنازعات والمنازعات في بعض الأحيان بين طوائف العمال المختلفين ، لأن الحركات الجديدة بدأت على أيدي فئات قليلة العدد من العمال كانت تلتقي كل منها بالأخرى . ولذلك لم يكن تاريخ النقابات في جميع البلاد هو تطبيق مبادئ معنوية مجردة ، وإنما كان أعمالاً تجريبية في نواح مختلفة ، ترى إلى تخليص العمال اليدويين من خصوصهم القديم . ولقد تلم الملايين في هذه الحركة النقابية حقيقة المساواة في المنزلة ، والعمل المشترك للصالح العام ، والحرية في انتقاد ذوى السلطان ، والإشراف على الوكلاء والمندوبين ، أى

== ليس للعمال إذا أرادوا أن يرفعوا أجورهم ويحسنوا أحوالهم إلا أن يهاجروا أو أن يخلوا بأنفسهم ، أو أن يزداد تخصص الأجور بالاقتصاد . وهي نظرية خاطئة بالطبع . (المغرب)

أنهم تعلموا في الحركة النقابية حقيقة الديمقراطية العملية ؛ وتخطت
العواطف المشتركة حدود العمل والصناعة والدين والقومية ؛
واتسعت دائرة هذه العواطف كما اتسع مجال التنظيم النقابي
باستمرار .

ثم نشأت في بريطانيا العظمى وأوروبا الغربية في أواسط
القرن التاسع عشر حركة تعاون المستهلكين . وذلك أن أصحاب
الإيرادات الصغيرة ، ومعظمهم من العمال اليدويين ، نظموا
لأنفسهم طرق الحصول على بعض السلع تنظيماً يقلل من أثمانها ،
وينبجهم من عبء الأرباح التي كان يحصل عليها أفراد التجار .
وكان المبدأ الذي قامت عليه هذه الحركة هو استخدام رأس
المال في غرضين : الشراء بالجملة والإشراف على البيع . وكانت
النتيجة التي أدت إليها هي اتساع دائرة تجارب العمال في إدارة
المشروعات التجارية الصغيرة ثم الكبيرة ، التي يشترك فيها العمال
ووكلائهم ؛ وتلك أيضاً تجارب أخرى في الديمقراطية .

غير أن نمو حركتي النقابات العمالية وتعاون المستهلكين لم
يكن ليؤدي حتماً إلى إيضاح الفروق بين هذه الحال الجديدة
وبين النظام الاقتصادي القديم ؛ ولم تكن حركة « العمال » من
هاتين الوجهتين إلا وسيلة من وسائل الإصلاح داخل دائرة

النظام المقرر . أما الخطوة التي تلت هذه الحركة فكان منشؤها اعتراف عدد قليل من المفكرين ، بعضهم من بين طوائف العمال الأجراء وبعضهم من خارجها ، بأن ثمة صراعا في المبادئ بين النظام الاقتصادى المقرر وفكرة وجود مجتمع متساوى الأفراد . وقد أدى هذا إلى تأليف الأحزاب الاشتراكية للسعى في إيجاد ممثلين للعمال في البرلمانات والمجالس النيابية ؛ وسميت هذه الأحزاب في بعض البلاد بالأحزاب « الديمقراطية الاشتراكية » ، كما سمي الحزب الجديد في بريطانيا العظمى بحزب العمال . وهذه الأحزاب كلها متفقة في موقفها من الديمقراطية ، وهو أن الحقوق السياسية التي حصل عليها العمال لا تنفي بالعرض المقصود . ولكن الجدل قام ولا يزال قائماً بين أعضائها ، فمنهم من يقول إن الخطوة التي اتبعت حتى الآن يمكن استخدامها لنيل المساواة الاقتصادية ، ومنهم من يعتقد أن المشكلة القائمة مشكلة عويصة متأصلة ، وأن لا شيء يستطيع القضاء على سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الخاصة إلا الثورة العنيفة . ويسمى أصحاب الرأي الأول الآن بالاشتراكيين ، كما يسمى أصحاب العقيدة الثانية بالشيوعيين . وقد ناقشنا آراء الشيوعيين من قبل ، وعرفنا أنهم لا يكتفون بنقد النظم الديمقراطية القائمة بل ينتقدون معها المبادئ الديمقراطية

نفسها ؛ فهي تدعو إلى العنف وإلى الحرب الأهلية بحجة أن « غيرهم قد أوقد نارها أولاً » .

لكن مالنا ولهذا كله . إن هذا البحث مقصور على نقد النظم الديمقراطية ؛ والمسألة التي نحن بصددتها الآن هي هل يمكن إصلاح هذه النظم القائمة لكي نحصلها تساعد على المساواة الاقتصادية . أما أنها في حاجة إلى الإصلاح فهذا ما يعتقده الجميع ، لأنها قد سمحت من الوجهة العملية لأصحاب رؤوس الأموال الخاصة بأن يؤخروا أو يمنموا اتساع دائرة حق الانتخاب ، ونشر التعليم بين العمال اليدويين ، وتحسين أحوال المصانع ، وقرير المعاشات للعمال وتمويضهم مما يصابون به من الأخطار ، وتعيين الحد الأدنى القانوني للأجور ، وتقص ساعات العمل ، إلى غير ذلك من الإصلاحات التي لم ينلها العمال إلا بعد أن استماتوا في الدفاع عنها . يضاف إلى هذا أن ما كشف أخيراً من الفضاخ الكثيرة قد أظهر بجلاء كيف يستطيع الأفراد المسيطرون على الإنتاج أن يفسدوا العمل ورؤوس الأموال المستثمرة ويسبوا استخدامها ؛ وما أقدر الشركات الرأسمالية الكبيرة كلها على الاحتيال لنيل الإعانات و سلب الأموال ، وأكثر هذه الشركات استهتاراً واندفاعاً في هذه السبيل هي

شركات تجارة السلاح . ولهذا كان لابد من إصلاح طارق الحكم ، إذا أريد أن يسود سلطان إرادة الشعب . ومن بين هذه الإصلاحات المنشودة تقليل نفقات الانتخابات ، وإذاعة كل المعلومات المتصلة بالسياسة العامة ، واتباع نظام الضرائب التصاعديّة^(١) ، وتحديد حقوق الميراث ، والتوسع في استخدام المنياع والخيالة لمقاومة تأثير الصحافة . لكن هذه الإصلاحات جميعها لا يستطاع القيام بها إلا إذا انتشرت في المجتمع الرغبة في المساواة أكثر من انتشارها في الوقت الحاضر ؛ وهذا الانتشار موقوف على نظم التريبة ووسائلها كما سنبينه في الفصل التالي .

٤

على أن النظم التي يحتاجها المجتمع الديمقراطي ليست هي النظم السياسية فحسب ، كما أن شكل الحكم القائم الآن ليس هو وحده الذي يحتاج إلى إصلاح . ذلك بأن الصناعة في معظم نواحيها منظمة تنظيما يسوق سير الديمقراطية ، وتمثلها في ذلك النظم الاقتصادية . نعم إن هذه النظم كنظام الملكية المقاربة

(١) الضريبة التصاعديّة هي التي يزداد مبلغها مع ازدياد الدخل ، فإذا كان من دخله ألف جنيه يؤدي عنه ستين جنيها مثلا بنسبة ٦ ٪ منه ، فإن النقص الذي يبلغ دخله ثلاثة آلاف جنيه يؤدي عنه حسب هذا النظام ثلاثة جنيه مثلا بنسبة ١٠ ٪ . وهكذا . (المغرب)

أو الآلات الصناعية أو المواد اللازمة للإنتاج نظم سياسية من بعض الوجوه ، لأنها تقوم على حقوق قانونية ؛ لكن النظام القائم الذى يخول صاحب المال أو وكيله الحق فى أن يقرر ماذا يجب أن ينتج ، وهل هناك ضرورة للإنتاج ، ومن من الناس يجب أن يستخدمهم فى الإنتاج ، هذا النظام نظام غير ديمقراطى فى جوهره وأساسه . وليس ذلك لأنه يعطل حرية الاختيار التى يجب أن يتمتع بها الناخبون فحسب ، بل لأنه أيضاً يحط من قدر العمال ويعطى عدداً قليلاً من الأفراد حقوقاً استبدادية على السلع والخدمات النافعة للجميع . لذلك يقال إن المثل الديمقراطى الأعلى يتطلب أن يكون إصلاح هذه النظم بتغيير نظام الإنتاج من أساسه ، لأن هذا النظام القائم فى الوقت الحاضر إن هو إلا تمديد لنظام الاسترقاق القديم الذى يحقر من شأن العمل اليدوى والخدمات العادية التى تقوم عليها الحياة المتحضرة . ولا تكون هذه الخدمات استرقاقاً إلا إذا أعطت أصحاب الأموال ووكلائهم من الحقوق ما يمكنهم من السيطرة على الإنتاج . ولن يشعر الناس بأن العمل اليدوى عمل شريف متحضر يرفع من قدر صاحبه ، إلا إذا انتزعت من هذه الطبقة تلك الحقوق الاستبدادية .

ولكن مهما يكن نوع الإصلاح الذى يتكفل به المصلحون عن قصد وإرادة ، فإن عليهم ألا يغفلوا ما حدث منذ أيام كارلس ماركس من تطورات « ديمقراطية » غير مقصودة ولكنها مرغوب فيها . ومن هذه التطورات أن نقص أثمان الطعام والملبس وثققات التعليم قد جعل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل . فالطبقات القديمة آخذة في التبدل ؛ وقد بدلت وسائل الإنتاج الحديثة العلاقة بينها ، فلم تمد كما كانت في الماضى نزاعاً صريحاً بين مصالح متنافسة ، بل أصبح هذا النزاع أقل كثيراً مما كان . كذلك أصبحت حرب الطبقات أبعد احتمالاً ، لأن الحرب تتطلب فروقاً واضحة بين الطرفين المتحاربين ، وقد أوجدت الظروف الحاضرة عدداً كبيراً من المحايدين الذين لا ينتمون إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ؛ وتلك حال يصعب معها أن تدور رحى الحرب المركسية^(١) . يضاف إلى هذا أن المرافق العامة التى أقامتها الحكومة المركزية أو التى يشرف عليها ولاية الأمور المحليون فى بعض البلاد ، تسيطر الآن على مقادير كبيرة من رؤوس الأموال . فمن ذلك أن نحو ثلثى المشروعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة فى

(١) نسبة إلى كارلس ماركس . (العرب)

بريطانيا العظمى من الأملاك العامة أو مما تشرف عليه بعض الإشراف هيئات حكومية عامة في الوقت الحاضر ؛ ولهذا لا يبعد أن تكون العوامل التي تقوم عليها الديمقراطية الاقتصادية أو الصناعية في المستقبل هي ازدياد قوة شراء المنتجات عن طريق « التنسيق » المقصود المدير ، وتخفيض نفقات الإنتاج الذي تشرف عليه الهيئات الحكومية العامة . وقد يكون في قيام بعض المشروعات الجديدة مثل لجنة الكهرباء في بريطانيا العظمى ما يضعف من سلطان الأفراد المضارين في التجارة ؛ فضلا عن أنه قد اتضح الآن أكثر من ذي قبل لعدد كبير من الناس حتى بين أصحاب رؤوس الأموال ، أن للمالين ومنشئ الشركات الذين يعاملون على اعتبار أنهم وكلاء لأصحاب الأموال ، قد وضح أن هؤلاء سلطات ومصالح تختلف كل الاختلاف عما للساهمين . ولقد كان صاحب رأس المال يعد فيما مضى عدو العمال ، ولكن الظروف الحاضرة قد جعلته في بعض الأحيان ينحاز إلى جانب الأجراء ضد الذين يحصلون على مكاسبهم عن طريق المضاربات المالية . وكذلك يتضح أن الحال الاقتصادية آخذة في التطور ؛ ولنا ننكر أن هذه التطورات تتيح فرصا جديدة للشراة الفردية أو المطامع الشخصية ، ولكن منها ما يعد

بحق فرصاً سانحة للتقدم نحو الديمقراطية .
فإذا استفادت السياسة العامة من هذا الاتجاه الجديد ،
فإن قوى الإنتاج الجديدة وأذواق المستهلكين الجديدة والطرق
الجديدة لتنظيم وسائل الأثمان ، كل هذه قد تزيد من حرية
العمال اليدويين وسائر أصحاب الإيرادات الصغيرة المكتسبة ،
وتقلل القوارق بينهم وبين غيرهم من الطبقات ؛ فالمشكلة إذن
هى كيف نصل إلى هذه السياسة . إننا إذا عرفناها كان
رأى الأغلبية وإرادتها ، وهى صاحبة الدخل القليل فى جميع
البلاد ، أعظم قوة وأبعد أثراً ؛ لأن أفرادها يشعرون عندئذ أنهم
أكثر اطمئناناً على أرزاقهم ، ولأنهم سيكون لديهم من القوة
والقراغ ما يستطيعون توجيهه للشؤون العامة . والفارق الحقيقى
بين هذه الحال الجديدة والحال الراهنة أن معظم الناس فى النظام
الاقتصادى الحاضر لا يحصلون إلا على ما يكفى لبقائهم أحياء
منتجين ، فى حين أن الأقلية تنال ما يزيد على حاجتها
لتنفقه على متع الحياة وزينتها ؛ أما فى النظام الاقتصادى للرجو
فإن جميع الأفراد تتاح لهم القرص ليتمتعوا بتصيب من القراغ
القائض والسلع والخدمات أكثر مما يلزمهم للقيام بعملهم فى
الإنتاج . وفى هذا النوع الجديد من النظم يمكن أن تقوم

الديمقراطية ؛ أما في النوع السابق فقيامها مستحيل . ولما كان النظام الاقتصادي القائم في وقتنا هذا أقرب إلى النوع الأول منه إلى النوع الثاني ، فإنه لا يتفق مع النظم الديمقراطية ومثلها العليا . وعلى هذا الاعتبار لا يكون معنى المساواة الاقتصادية باعتبارها من المثل الديمقراطية العليا أن يتساوى دخل الناس جميعاً ، كما أن المساواة السياسية ليس معناها أن يتساوى نفوذهم كلهم في السياسة . ولكن الذي تتضمنه هذه المساواة الاقتصادية ألا يعتمد أى شخص في معيشته وفي حفظه من نم الحضارة على ما يكسبه شخص آخر ؛ وهى تعنى من غير شك التحرر الصريح من سيطرة أصحاب رؤوس الأموال ووكلائهم .

ولقد كان وجود هذا التناقض بين النظام الاقتصادي القديم من جهة والفكرة الديمقراطية من جهة أخرى سبباً من أسباب الفاشية . ذلك أن أهم غرض ترمى إليه الفاشية هو أن تمنع تطبيق المبادئ الديمقراطية على النظام الاقتصادي ؛ وتنهض سياستها الاقتصادية في تدعيم أركان النظام القديم ، وتقوية الأفكار التى ورثها عن المذنيات الاسترقاقية . ولهذا فإن الفاشيين لا يكادون يسيطرون على مجتمع من المجتمعات حتى يحرّموا نساءه حقاً للمساواة السياسية ، ويقضوا على النقابات

الصناعية ، ويحرموا على العمال اليدويين أن يؤثفوا باختيارهم جمعيات نظامية أيا كان نوعها . ولقد قضى النظام الفاشى الإيطالى فضلا عن ذلك على الحركة العمالية العظيمة الأخرى وهى حركة الجمعيات التعاونية ، وصادر أموالها ؛ فعلى ذلك « لمصلحة العمال الحقبة » التى تقول النظرية الفاشية إنهم لا يستطيعون أن يدركوها ، ولذلك كان من صالح العمال أن يحرم عليهم عمل شئ ، لأنفسهم . ثم أنشأت الحكومة الدكتاتورية نقابات جديدة لتظهر بمظهر الحرص على منفعتهم ؛ وهذه النقابات الجديدة أحسن من النقابات السابقة نظاماً ، وأقوى صلة ، وأكثر خضوعاً لمواطف القنار القوى ، وإذعاناً واستسلاماً لسياسة الحكومة . فهى لا تشبه نقابات العمال الحقبة إلا كما يشبه الفيلقُ النادى ، أو كما يشبه السجنُ المدرسة ، والحقيقة أن نقابات العمال الفاشية هى انتقاص على الديمقراطية ورجوع بالصناع إلى تبعيتهم القديمة التى كانوا عليها فى أيام المدنيات الاسترقاقية . والسبب واضح لاختفاء فيه ؛ ذلك أن المساواة ليست من المثل العليا التى يعمل لها النظام الفاشى . وهذه هى الحال بعينها فى الدكتاتورية الشيوعية ؛ فهما تكن النظرية الشيوعية وعلاقتها بالحركة العمالية ، فإن نقابات الصناع فى

بلادها ليست جمعيات اختيارية بل هى من عمل طائفة صغيرة من القاعين بالحكم فى البلاد . ولذلك لا يعد قيامها تسليماً بمبادئ الديمقراطية ، بل يعد خروجاً عليها . وليس من أغراضنا هنا أن نقرر هل تكون الحال خيراً مما هى عليه الآن أو شراً منه ، إذا ما نهجت الشيوعية منهجاً صناعياً غير منهجها الحاضر ؛ غير أن الحقيقة الواضحة التى تهمنى فى هذا الجدل أن نقرر أنه لا توجد نقابات العمال من الطراز الديمقراطى ، حيث لا يقوم العمال أنفسهم بإنشاء جمعياتهم بل ينشئونها لهم غيرهم .

ولست عداوة جميع الحكومات الأتقراطية للحركة النقابية اعتسافاً بعيداً عن حكم العقل ؛ ذلك بأن تضارب المصالح التى تعمل لها جماعات العمال المختلفة ، وتباين الخطط التى تسير عليها ، يبدوان كأنهما خطر على وحدة الأمة . ولذلك يرى دعاة الشيوعية أن نقابات الصناع المحلية أو الطائفية من شأنها أن تقضى على السياسة العامة التى يراد وضعها لطائفة العمال بأجمعها . ولقد حصل بالفعل أن بعض زعماء نقابات العمال كانوا يعملون لخدمة أعضاء نقاباتهم ولو أضر عملهم بمصالح المجتمع كله ، بل ولو أضر بمصالح غيرهم من العمال . وتعمدت بعض نقابات العمال الماهرين أن تلحق الضرر بالنساء العاملات وبالرجال غير

الماهرين ، وحتى إذا لم تكن سياسة النقابات المرسومة هي السعى وراء المصالح الطائفية ، فقد جرى أعضاء معظمها بالفعل على خطة إهمال المشاكل الكبرى التي تهتم المجتمع كله ، وهي خطة تجعل أعداء الحركة النقيابية يعدون النقابات عقبات في سبيل الديمقراطية لا دعائم تقوى صرحها ؛ لأن الديمقراطية تتطلب من كل فرد ألا يحصر تفكيره في مصالحه وحدها ، أو أن يجعل معظم تفكيره في هذه المصالح . ولا يمكن أن تكون الديمقراطية مجرد تضامن وتسابق بين المتنافسين ؛ ولهذا فإن سعى نقابات العمال وراء المصالح الطائفية قد يكون مناقضاً للديمقراطية .

لكن نقابات الصناع في المجتمعات الديمقراطية الراقية قد أخذت في الاندماج والتحالف لكي تؤلف من بينها جماعات كبرى ذات مصالح مشتركة . ولقد أظهرت نقابات العمال في بريطانيا العظمى وفرنسا على الأخص خلال السنين العشرين أو الثلاثين الأخيرة أنها تشعر شعوراً راقياً بما عليها من التبعة التي تحتم عليها أن تسعى للمصالح العام بمخناه الواسع غير المقصور على مصالحها الخاصة . فليس من السياسة « الطائفية » مثلاً ما يقترحه النقابات من تنظيم الصناعة تنظيماً جديداً ، وليس منها أيضاً

ما تبذله من الجهد لمنع الحروب . ولقد كان ازدياد قوة مهرة الصناع فى الصناعات الحديثة كافياً فى حد ذاته لازدياد شعورهم بما عليهم من التبعة نحو المجتمع بوجه عام . وقد يكون من سنن التدرج والنماء الطبيعى أن تقوم النقابات التى بدأت على هيئة ديمقراطيات صغيرة فتوسع دائرة ألقها ، وتختط لنفسها خطة ترى إلى فائدة جميع أعضاء المجتمع . فإذا ضلت ذلك كان فعلها أبلغ رد على ما توجه إليها الدكتاتوريات من هجمات ، ودليلاً قاطعاً على أن الجماعات الاختيارية تستطيع أن تعمل للصالح العام كما تعمل له السيطرة الحكومية على العمال . لكن النقابات لم ترق بعد هذا الرقى فى نظامها وسياساتها ؛ فإذا جاء الوقت الذى لا تسمى فيه الطوائف المؤلفة فى داخل أى مجتمع من المجتمعات باختيارها ومن تلقاء أنفسها إلى مصالحها الحزبية بل تعمل للصالح العام ، إذا جاء هذا الوقت أمكن قيام الديمقراطية السياسية والاقتصادية بأوسع معانيها .

كذلك يتطلب التنظيم الديمقراطى الصناعى السير على خطة جديدة فى الانتفاع بالسلع والخدمات . ذلك بأن الذين يعملون فى الصناعة والزراعة هم الكثرة العظمى لمن يستهلكون معظم السلع وينتفعون بمعظم الخدمات العامة ؛ لكن هذه

الكثرة لاستهلاك في العادة من السلع والخدمات إلا بقدر ما يمكن أفرادها من العمل في الإنتاج ، مع أن القاعدة التي تقوم عليها السياسة الجديدة توجب ألا يعامل هؤلاء معاملة المنتجين فحسب . ولذلك تتطلب الديمقراطية الصناعية أن توزع قوة الانتفاع بالسلع والخدمات توزيعاً يمكن كل فرد من أن ينال من الكفايات والمسرات فوق ما يحتاجه ليقوى به على الإنتاج ؛ وبذلك وحده يستطيع الفرد رجلاً كان أو امرأة ألا يكون مجرد آلة ينتفع بها غيره . وقد رأينا فيما سبق كيف أدت الديمقراطية السياسية إلى إنشاء خدمات اجتماعية عامة لتوزيع بعض السلع بين الناس حسب الحاجة ، وإعطائهم منها أكثر مما يلزمهم لحفظ حياتهم . فإذا كان أحد لا يفكر في حرمان الفقير أو الصانع المُسَخَّر خير ما يستطيع المجتمع أن يمدّه به من الماء الصالح ، ولا يقول إن الفرض من إنشاء الحدائق العامة والملاعب مقصور على مساعدة الناس على الإنتاج ، فإن الفراغ وهو أثمن ما أنتجه النظام الصناعي الجديد يمكن أن يوزع بين جميع الناس توزيعاً أقرب إلى العدالة والمساواة من توزيعه الحاضر .

وهناك مشكلة عويصة لم نتعرض لها بعد . فقد يسأل

البعض أحياناً هل يحق لشخص أن يستمتع بخدمات الناس من غير أن يؤدي هو نفسه خدمات لهم ؟ ومن هذا القبيل ما يوجه من النقد الشديد لتوارث الثروة ، ذلك النظام الذي يمكن الشخص من الانتفاع بخدمات الناس ولو لم يؤدي لهم أية خدمة . ومنه أيضاً ما يراه البعض من استحالة بقاء الطبقة المستريحة غير « العاملة » ، أى ذلك النفر الذي لا يقوم بعمل قط ، إذا أريد الوصول إلى المساواة ؛ وذلك لأن الفراغ الذي يشترك فيه جميع من يعملون لكسب قوتهم — حسب هذه النظرية — هو القاعدة التي تجب مراعاتها في السياسة العامة . كل هذه مشاكل تثار ؛ لكن المشكلة الرئيسية ليست هي التحرر من القيود التي تفرضها على الصانع حاجات نظام الإنتاج القديم ، وإنما المشكلة الرئيسية أن يجعل العمل الذي يؤدي للمجتمع أساساً لما يعطى للفرد من الحقوق . وليس كل ما تتطلبه الديمقراطية أن يستفيد الناس جميعاً من السياسة العامة ، بل هي تتطلب أيضاً أن يعمل الناس جميعاً لحفظ كيان المجتمع . ولقد يقال أحياناً إن المواطنين جميعاً يعملون لهذه الغاية لأنهم يشتركون في القيام بواجب عام هو واجب الخدمة العسكرية ، وأن هذا الواجب يرفع القائمين به إلى مراتب الشرف والفخار . ولكن

يرد على هذا بأن تلك الخدمة ليست إلا نوعاً من أنواع الخدمات الاجتماعية الساذجة ، وأن الواجب أن يعرف الناس أن مد السكك الحديدية وعمل الخبز من الخدمات الاجتماعية التي تكسب القاعين بها من الشرف ما يترتب عليه حقوق لهم . وهذا الاعتقاد من شأنه أن يمحو من عقول الناس اعتقادهم القديم أن امتلاك الثروة هو أساس كل الحقوق . ولن يهدم هذا الاعتقاد بطبيعة الحال حقوق الملكية الخاصة للسلع ذات المنفعة الشخصية ، لكنه سوف يجعل أساس الحقوق الوطنية كلها ما يؤدى من الخدمات للوفاء بالاحتياجات العامة للمجتمع كله . وعندئذ تصبح إرادة الشعب (أورأيه) معبرة عما يقوم به من العمل لحفظ كيان الدنية ؛ ولا يكون في المجتمع طبقات « منحلة » ، لأن أفرادهم كلهم سيصبحون من « الطبقة » العاملة .

ومن واجب التنظيم الصناعى أن يعمل لهذا النوع من المساواة والحرية — المساواة في الخدمة وإن لم تكن بالضرورة في قيمة الخدمة ، وحرية الفرد في أن يستخدم كل كفاياته في التعاون الاجتماعى . وليس في استطاعتنا هنا أن نشرح بالتفصيل أى اقتراح من الاقتراحات التي تعرض في هذه الأيام للسير نحو المثل الديمقراطي الأعلى في الصناعة ؛ وحسبنا أن نقول هنا إنه

لا بد من وجود نظام اختياري للعمال يجعل لهم أثراً في سياسة الإنتاج ، لأن الاقتصار على جعل العمال خداماً للدولة بدل أن يكونوا خداماً للشركة قد لا يؤدي إلى الديمقراطية ، إذا كان المقصود « بالدولة » إشراف المستهلكين على المنتجين . كذلك لا يكفي أن تكون الغاية التي يعمل لها هي الوصول إلى الديمقراطية من طريق التوسع في الملكية الشخصية ، لأن هذا التوسع لن يحل المشكلة الحقيقية ، بل الذي يحلها هو تنظيم الإنتاج الكبير^(١) تنظيماً واسع النطاق ، يختلف كل الاختلاف عن نظام الحرف الذي كان قائماً في المصور الوسطى . ذلك بأن العالم الذي يجب أن تقوم فيه الديمقراطية هو العالم الحاضر لا عالم تلك الأيام الخالية . ويجب أن يظهر أثر هذه الديمقراطية فيما يتمتع به المواطنون جميعاً من نفوذ أقرب إلى المساواة في جميع المسائل التي تمس السياسة العامة .

٥

على أنه إذا فرض أن إرادة الشعب ورأيه هما الإرادة العليا والرأي الأعلى ، فقد بقي أن نعرف هل هذا الرأي وتلك الإرادة خير وصواب . ذلك بأن الديمقراطية لا تتطلب أن يفكر الناس

كلهم فحسب ، بل تتطلب أيضاً أن يكون تفكيرهم سبيلاً لفعل الخير . فكيف إذن تحل المشكلة الثانية مشكلة إيجاد النوع الصحيح من « الإرادة » ؟ وقبل أن نجيب عن هذا السؤال نقول إن الفرض من السعى نحو المساواة الاقتصادية هو تحرير عقول كثرة الناس من الاهتمام الضيق بوسائل العيش . ولقد كان لمعاشات كبار السن وتمويضات العمال وتأمينهم من البطالة آثار عقلية أو « نفسية » هامة ، قد قللت ما يساور المجتمع من خوف وقلق ؛ ولا يخفى أن الذين يأمنون على أنفسهم من غائلة الجوع يكونون في العادة أصح رأياً وإرادة في المسائل الكبرى . تلك هي النقطة الأولى ؛ والنقطة الثانية أن الاعتماد على السلطات العامة وعلى الحقوق التي ترعاها بدل الاعتماد على إحسان الفئة المسيطرة القليلة العدد يخلق في الناس إرادة أو « رأياً » ، كلاماً أدل على الشخصية والاستقلال والابتكار في منشئه ، وإن كان ألسن بالمجتمع في كنهه أو في غرضه . ومن هذا يرى أن النظم الديمقراطية في الصناعة تعمل على ترقية نوع الإرادة التي يعبر عنها أى مجتمع .

على أن من القواعد الأساسية التي يقوم عليها المثل الديمقراطي الأعلى أن حرية التفكير واحتمال الخطأ هما أقرب

السبل الموصلة إلى الحق والصواب . ولا شك في أن ازدياد الاستقلال الاقتصادي الذي تتمتع به كثرة أصحاب الإراد القليل سيجعلها أكثر عرضة للخطأ في السياسة العامة ؛ ولكن هذا لا يبرر اعتقاد من هم أرقى من أفرادها درجة أن تفرضها للخطأ لن يكون أيضا وسيلة تكشف بها أشياء جديدة في السياسة العامة . إن ما يسمونه عقل الجماعة أو عقل القطيع يقوى في الجماعات المستعبدة الخاضعة لحكم الاستبداد . ثم يوجد في هذه الجماعات عدد قليل ممن يفكرون تفكيراً فردياً ، ولكن هذا لا يعنى أن كل واحد منهم يفكر تفكيراً مختلفاً عن غيره . وإذا سلمنا بأن هناك طريقتين يمكن أن تسير فيهما السياسة العامة أحدهما صواب وثانيهما خطأ ، فإن الاهتداء إلى الطريق الصواب يكون أسهل إذا أمكن الناس كلهم أن يفكروا فيه بكامل حريتهم ، وأن ينتقدوا كل من يتصدى لزعامتهم أو الحكم فيهم .

قد يلوح أن من السخف والوهم أن يتصور أحد في هذا العالم الذي يسيطر عليه عدد قليل من المالبين ووكلاء أصحاب رؤوس الأموال الصناعية أن الأغلبية العظمى تستطيع أن تصل إلى الطمأنينة والمساواة الاقتصادية . ولكن ما كان يتصوره

البعض أيام حكم الأشراف المتنازين من أن الحكم يجب أن يعتمد على تأييد عامة الشعب ، كان يلوح في تلك الأيام أكثر من هذا سخفا . وقد يظن أيضا أن لا شيء يبرر ارتباط الديمقراطية بالمساواة الاقتصادية ، لأن الذين نالوا بفضل ممتلكاتهم ما يكفيهم من الدخل والعلمانية يعتقدون أن الواجب يقضى علينا بأن نقف عند الحد الذي وصلنا إليه ، ظننا منهم أن الديمقراطية هي الحال التي نحن عليها ، والنظم التي تمكنهم من أن يحتفظوا بما يمتلكون ، وليست مثلا أعلى يسعى العالم ليلفقه ، أو نظما يفكر في ابتداعها . لكن الدافع السياسي كما قلنا من قبل لا يمكن أن يقضى عليه حينما يؤدي إلى الغاية التي كان يعمل لها أنصاره الأولون ؛ والدليل على ذلك أن الحقوق السياسية التي كانت تنادى بها ثورة الطبقات الوسطى في أواخر القرن الثامن عشر كانت أيضا حقوقا اقتصادية من بعض الوجوه . فقد كان للمالكون لعدد الإنتاج وأدواته يطلبون بحتمهم في أن يستخدموا هذه العدد والأدوات استخداما أوسع وأنهم ، أي أنهم كانوا ينادون بحرية الإقدام والمغامرة والتحلل من القيود التي فرضتها عليهم الملكية الإقطاعية أو العقارية . ولكن حق صاحب العدد في استخدامها يتغير معناه تغيرا كبيرا إذا أصبحت « العدد » آلات ضخمة لا تحركها العضلات بل

تحركها « القوى » الآلية ، وأصبحت الملكية نصيبا في هذه الآلات التي لا تقبل التجزئة ، ولم يبق حق المالك إلا واحداً من عدة حقوق . والذي يهمنا الآن هو حق الذي يستخدم الآلات ؛ فهل من العدالة أن يمنع المالك من استخدام الوسائل التي تمد الحياة المتمدينة بمحاجياتها ؟ إن استخدام الآلات الحديثة هو إنتاج واستهلاك معاً ، إنتاج للقوة واستهلاك لمنتجاتها . وقد يكون للمالك العدد عمل يقوم به بين هاتين العمليتين ؛ غير أن مركزه بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون هو نفس المركز الذي كان يشغله منذ قرن من الزمان . ولذلك كان من الطبيعي أن تهتم الديمقراطية باستخدام الأدوات أكثر مما تهتم بملكيتها ؛ وهي تبحث الآن في تعديل حقوق مالكيها ومستخدميها تعديلاً جديداً . وسيفرض على الملكية الشخصية للآلات الصناعية ، إذا قدر لها البقاء ، أن تؤدي أغراضاً اجتماعية ليست مما يفرض عليها أداؤه في الوقت الحاضر .

غير أنه لما كانت الديمقراطية تتطلب أن تحدد حقوق الناس بطريق غير طريق العنف والقوة ، فإن الحقوق الجديدة التي تسمى لما تخضع كلها للمبدأ العام وهو اتخاذ الإقناع وحكم الأغلبية الأساس الذي تقوم عليه الحياة الجديدة . ومهما عظمت العقبات

القاعة في سبيل هذا الإصلاح ، فإنها لا تبرر الخروج على الطريقة
التي تحمّ التقاليد الديمقراطية اتباعها في تذليل أية عقبة تقوم في
سبيلها ؛ وذلك لأننا نسمى لإيجاد مجتمع يقبل أعضاؤه القواعد
الموضوعة طائعين ، لا أن يرغبوا على قبولها كارهين .

وينتج من هذا أن تطبيق المبادئ الديمقراطية على المشاكل
الجديدة ، واختراع أنظمة جديدة ، يتطلبان في آخر الأمر
« روحا » أو نزعة ديمقراطية قوية ، تستطيع أن تسلك سبلا
للعمل جديدة ، وعليها في الوقت نفسه من الرقابة ما يمنعها من
أن تلجأ إلى العنف والقوة . والذين يظنون أن هذه الروح
لا تستطيع البقاء إذا قام النزاع على الحقوق الأساسية التي يؤمن
بها الناس الآن ، وبخاصة على حقوق الملكية ، إن الذين يظنون
هذا الظن يدلون على أنهم قد فقدوا إيمانهم بالديمقراطية قبل أن
يحاولوا تطبيقها .

الفصل السابع

الروح الديمقراطي

إن كل ما سميناه « ديمقراطياً » في هذا الكتاب جديد في تاريخ الحضارة . وقد نشأت النظم الديمقراطية وللثل الديمقراطية العليا وسط عادات ومعتقدات قديمة ، ولا يزال بعضها باقياً مستتراً يعترض كل رقى جديد ، ولا تزال توجد فضلا عن السياسة والخطط الصناعية تيارات خفية من الإحساسات والمشاعر يصعب معها أن تتقدم الديمقراطية . ومثال ذلك أن بعض أنواع الثقافة وطرق التربية تقاوم النزعة إلى المساواة في السياسة ، وإلى الحرية في الأعمال الصناعية ، مقاومة لا يكاد يشعر بها أنصارها . لذلك كان أصعب المشاكل التي تواجهها الديمقراطية هو « الجو » الاجتماعي السائد في المجتمع الذي تقوم فيه النظم الديمقراطية ومثلها العليا ؛ وهذا الجو يظهر في طرق الحديث والعمل ، وفيما بين الناس من فروق اجتماعية واختلاف في الملبس والسكن والأعمال . وهذه كلها تؤثر في السياسة والصناعة وتتأثر بهما كذلك . ولا ينبغي أن الجو الاجتماعي

السائد في مجتمع ما يكاد يكون كله من عمل التربية ؛ والحق أن عدداً من أصعب المشاكل في الديمقراطية الحديثة قد نشأ من نظام التربية وطرائقها التي ورثها الجيل الحاضر عن المجتمعات السابقة لعهد الديمقراطية . فلا بد إذن من خلق جو اجتماعي ديمقراطي في المدارس وغيرها من معاهد التربية القائمة في جميع المجتمعات ، إذا أريد أن يكون للنظم الديمقراطية فيها أثر قوى فعال .

ولقد كان تقدم التربية الشعبية من أول بشائر الديمقراطية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وذلك أن العمال في النظام الصناعي الجديد شعروا بحاجتهم إلى زيادة معلوماتهم ، كما شعر البروتستانت الأولون بحاجتهم إلى أن يتعلموا قراءة الإنجيل لكي يصبح الدين ديمقراطياً . فأنشئت لهذا الغرض مدارس « الصدقة » التي كان يمينها للوسرون المحسنون لكي تؤدي أغراضاً دينية . وكانت هذه المدارس هي « ومعاهد الصنائع الآليين » ومجلات التربية الشعبية كلها قوى اختيارية تعمل في سبيل التربية الديمقراطية في أوائل القرن التاسع عشر . ولكن النظام السياسي لم يتأثر بالمثل الأعلى الجديد ، وهو إيجاد مجتمع أعضاؤه كلهم « متعلمون » إلى حد ما ، إلا في العقد السابع

والعقد الثامن من القرن التاسع عشر ، عندما أخذت الدولة في بروسيا وفرنسا وإيطاليا على عاتقها واجب إنشاء المدارس لتعليم الشعب بأجمعه . وكذلك شرع ولاية الأمور في البلاد الغربية لأول مرة في التاريخ يعدون السدة لتعليم جميع النساء والرجال على السواء . وكان هذا العمل خطوة واسعة في سبيل إيجاد مجتمع متساوي الأفراد . ولذلك تمد المدارس في الدول الغربية الحديثة جزءاً جوهرياً من النظم الديمقراطية ، لأن الغرض الذي أنشئت من أجله أن يتعلم الشعب كله المبادئ العامة على الأقل ، وأن يتساوى أفراد المجتمع رجالهم ونسائهم في الفرص التي تتاح لهم ليتعلموا ويدركوا الخير إدراك المتحضرين .

على أنه مهما تكن مقاصد الداعين الأولين إلى تعليم الشعب عامة فإننا يجب أن ننظر إلى النتائج الطبيعية التي وصلوا إليها بالفعل . إننا إذا فعلنا ذلك خيل إلينا أن الروح الديمقراطية ، أي إدراك الناس لمعنى المساواة الاجتماعية ، وتوزيع الفراغ بين الناس جميعاً ، والإخلاص للمصلحة العامة ، لا يكاد يزيد اليوم في قوته في بعض البلاد على ما كان عليه قبل أن يعنى بنشر التعليم العام . ولذلك يقول بعض الناس إن كل ما يرمى إليه النظام المدرسي الحاضر هو أن يؤيد خضوع الأغلبية القديم لطبقة الأغنياء ؛

ويقول البعض الآخر إننا إذا سلمنا بأن الغرض الذى يرمى إليه هذا النظام غرض ديمقراطى ، فإن الطرق التى يسير عليها طرق عقيمة . ليس هذا هو المكان الذى نصف فيه نظام التعليم الحاضر وصفا مفصلا ، أو نحلل فيه جميع آثاره ، لكن علينا أن نذكر قبل كل شيء أن نسبة الأمية قد تقصت بفضل النظم الديمقراطية ؛ وليس أدل على ذلك من أن نسبة الأميين الذين لا يستطيعون أن يقرأوا أو يكتبوا أية لغة من اللغات لا تقل عن ثمانين أو تسعين فى المائة فى البرازيل والهند ، وأنها كانت قريبة جدا من هذا الحد فى روسيا قبل أن تستعين الدكتاتورية فيها بالنتائج التى رضيت بها الديمقراطية فى النظام المدرسى . أما نسبة الأميين فى فرنسا وبريطانيا العظمى والدول الأوربية الصغرى ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، ما خلا الولايات الجنوبية ، أى فى البلاد ذات الحكومات الديمقراطية ، فهى قليلة جداً ؛ وتلك نتيجة من نتائج التربية الشعبية لا نظير لها فى التاريخ .

قد لا نكون فى حاجة إلى القول إن قدرة عامة الشعب على القراءة والكتابة تنجم من هذر القول وفضوله ، وتمكنهم من نقد من يتصدرون للزعامة أو يدعون الخبرة والمهارة ؛ لكن الموقف كله موقف جديد ، ولا شك فى أن نتائج ما بذل

من الجهود حتى الآن لم تحقق ما كان يرجى منها من الآمال ،
لأن في الطرق العملية التي سارت عليها نظم التربية عيوباً خفية ،
منشؤها أن التربية ، وتقصدها هنا التعليم المدرسي ، نشأت في
مدنية الاسترقاق ونمت في مدنية الطبقات والعقائد الكنسية
التحكيمية؛ ولم يكن الغرض الذي ترمى إليه هو أن تفي بحاجات
الزراع وأصحاب الحرف ، بل كانت غايتها أن تسد حاجة طبقة
صغيرة من « الإخصائيين » في داخل الهيئة الاجتماعية . وظلت
حتى بعد أن أصبح الغرض منها أن تشمل جميع الطبقات في
القرن التاسع عشر تحمل في ثناياها جميع الفروض والمعادن
التي كانت تسود المجتمع العتيق ، فاحتفظت بما كان يجب عليها
أن تحتضنه من أصوله ، وثبتت ما كان من واجبها أن تحطمه
لتحل مكانه . ولكن هذا لم يحدث لأن « التربية » في حد
ذاتها قد أخفقت ، بل لأن نوع التربية الخاص الذي اتبع لم
يكن يصلح قط لإيجاد ملكة النقد والإحساس بالصالح العام ،
الذي يحرسه ويحافظ عليه أُنُداد متعاونون ، وهذه الملكة وهذا
الشعور لا غنى عنهما في السير نحو المثل الديمقراطي الأعلى . فلم
تكن التربية في حد ذاتها إذن هي السبب في عجز المدارس عن
تثبيت قواعد الديمقراطية ، بل كان سبب ذلك المعجز هو الجو

الاجتماعى القاسد الذى لم تقو التربية على محوه وخلق جو غيره .
والجو الاجتماعى الذى يشاهد فى آداب أى مجتمع ومثله
الأخلاقية العليا هو المظهر الذى يمبر به عما يسود ذلك المجتمع
من أفكار وفروض يسلم بها ولا يكاد يشعر بها . فتحية السيدة
بخلع القبعة ، والتسليم باليد عند التلاقى أو الافتراق ، وسيلتان
للتعبير عن الاحترام وعن المثل الاجتماعية للحياة المشتركة فى
بلاد الغرب ؛ لكن أحدا لا يفكر فى المعانى التى تنطوى عليها
هذه الصور من الآداب . وأهم من هذه الصور العبارات الشائعة
على الألسنة والتى ننطق بها من غير تفكير كثير ، كتقسيم
المجتمع إلى طبقات « عليا » و « وسطى » و « سفلى » . ومن
العبارات الشائعة فى اللغة الإنجليزية التفرقة بين الطبقة
« المستريحة » والطبقة « العاملة » وهى تفرقة تنطوى على معنى
غير ديمقراطى فى أساسه وجوهره . وليست الفروق بين الطبقات
والمقاييس التقليدية التى تقاس بها الثقافة ناشئة كلها من الفوارق
الاقتصادية فى الدخل كما يعتقد بعض الناس ، بل قد يكون
منشؤها اختلاف الجنس ووسائل اللهو أو العقيدة الدينية . ومهما
يكن هذا المنشأ فإن الذى لا شك فيه أن المجتمع الديمقراطى
لا يقبل أن ينقسم إلى طبقات كالتى نراها فى المجتمعات الغربية

كما لا يقبل نظام الطبقات السائد في بلاد الهند .
وليست الأفكار التي تدل عليها الآداب والتعبيرات
التقليدية في وقتنا الحاضر إلا أثرًا من آثار المذنيات السابقة .
وإذ كان من عادة الناس أن يبقى في عقولهم ما حدث في
الماضي كأنما هو من طبيعة الأشياء ، فإنهم ينظرون إلى الصور
القديمة للمدينة كأنما هي المدينة نفسها ، ويفترضون أنه لا يمكن
وجود حضارة أو ثقافة إلا إذا وجدت الفوارق بين الطبقات
« للستريجة » و « العاملة » ، وقامت طبقة « عليا » من السادة
والسيدات بوضع القواعد التي يجب أن يراعيها الناس في
صِلاتهم الاجتماعية . والناس يميلون إلى الاعتقاد بأن ما كان
صحيحًا في الماضي يظل صحيحًا في الحاضر مهما اختلفت الظروف ، بل
يميلون إلى ما هو أسوأ من هذا فيعدون ما كان مجرد تقرير للواقع
وصفًا لحال مثالية ، فيقبلون من حيث لا يشعرون العادات القديمة ،
ويتخذونها موازين يقدرون بها قيمة الحضارة الحديثة .

ولو صح هذا لتعارضت الديمقراطية و « المدنية » بمعناها
المعروف كما كان يقول الكتاب السابقون . ذلك بأن أقل
ما يتطلبه المثل الديمقراطي الأعلى هو وجود مجتمع أعضاؤه
متساوون ، ولا يمكن وجود مثل هذا المجتمع إذا قامت ثقافته

على التفرقة بين الطبقات وتسمية بعضها « عليا » وبعضها « سفلى » أو هذه « مستريحة » وتلك « عاملة » ، لأن هذه التسمية فى حد ذاتها تفترض معاملة بعض أعضاء المجتمع كأنهم فى كل أعمالهم أو فى معظم أعمالهم آلات لتثقيف غيرهم من الأعضاء . إنا لنعد من الشرف والإخلاص للعقيدة أن يقول البعض كما قال أرسطوطاليس والمستر كليف بل Mr Clive Bell فى كتابه « المدنية » وغيرها من الكتاب الأولين إن المدنية تحتم اتخاذ الأغلبية آلات أو عبيداً مسخرين . وأكثر من هذا شرفاً وإخلاصاً للبعدا أن نعترف بأن كل مدينة تجعل كثرة الناس فيها أرقاء هى مدينة استرقاق ؛ ولكن ليس من الشرف والإخلاص فى شىء أن تقول إن المجتمع الذى تكون كثرة أهله أرقاء ، على أى معنى فهم هذا اللفظ ، مجتمع ديمقراطى بالفعل . وليس ثمة شك فى أن أهله يكونون أرقاء ينطبق عليهم هذا اللفظ بمعنى من معانيه إذا كانوا فى كل أعمالهم أو فى معظمها آلات لتثقيف غيرهم .

ولقد كان من نحس الطالع أن ارتبط لفظ الديمقراطية فى أول الأمر بالحكم القائم فى أثينا القديمة ، حيث كان عدد كبير من ملاك العبيد يسيطرون على النساء والرقيق ، ويعتمدون

عليهم في أداء الخدمات الأساسية اللازمة للمدينة . ولذلك أطلق
لفظ الديمقراطية حتى في العصور الأخيرة على المجتمعات إذا كان
عدد كبير من أهلها الذكور الذين لهم حق الانتخاب يسيطرون
على السياسة العامة ، وإن بقي غيرهم من الذكور لا يشتركون
في هذه السيطرة ، وبقيت النساء كلهن ولا حظاً لهن فيها .
وبذلك كان أول من عرف أن روح المساواة والحرية أوجوها
روح طيب وجو صالح ، هي تلك الفئات الصغيرة من الناس
التي نالت المساواة والحرية لأفرادها وحرمتها على غيرهم . ولم
تكن « الديمقراطية » الأثينية إلا تجربة أجريت في ميدان
ضيق محصور ، وبقيت بضع سنين قليلة تستر وراءها مدنية
استرقاقية . وكذلك كانت ديمقراطيات المدن في العصور الوسطى
تجربة أجريت في عالم غريب عن هذه الديمقراطيات ، ولا يمت
إليها بصلة . ولا يزال النساء في فرنسا وغيرها من البلاد
« اللاتينية » أو « الكاثوليكية » محرومات حتى الآن من حق
الاشتراك بأنفسهن في السلطة السياسية عن طريق الانتخاب ،
مع أن الناس يسمون هذه البلاد بلاداً « ديمقراطية » . وأغرب
من هذا أن أغلبية السود في الولايات الجنوبية من بلاد
الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنهم أن يشتركوا بأنفسهم في

الإشراف على السياسة العامة ، مع أن المفروض أن دستور الولايات المتحدة هو خلاصة « الديمقراطية » العملية . لكن هذه الأمثلة التي ضربناها لبقاء الروح أو الجو غير الديمقراطي مستترا وراء لفظ « الديمقراطية » ليست إلا عجزاً وقصوراً مسلماً بهما عن بلوغ المثل الديمقراطي الأعلى .

أما البلاد التي بقيت فيها مدنية الاسترقاق قائمة ولكن بشكل خفي غير واضح فهي بريطانيا وما مثلها من البلاد التي منحت جميع الراشدين من أهلها رجالاً ونساء نصيباً مباشراً من السلطة السياسية . وسبب ذلك أن تقاليد « الحرية » التي قامت على أسامها إصلاحات القرن التاسع عشر تكاد تكون كلها تقاليد سياسية محضة ؛ ولا يزال كثيرون يعتقدون جادين أن الناس جميعاً يتمتعون بالحرية والمساواة إذا كان لكل منهم صوت في الانتخاب ؛ وكثيراً ما نسمعهم يقولون إن العامل يعيش في مجتمع ذي نظم ديمقراطية ، إذا كان له الحق في أن يعطى صوته لأي شخص يختاره . والحق أننا لا ننكر كما قلنا من قبل أن تقرير حق الانتخاب كان خطوة إلى الأمام ، لأن عامة الشعب استطاعت بفضلها أن تشرف على تصريف السياسة العامة بعض الإشراف . ولكن جزءاً آخر من تقاليد « الحرية » في القرن

التاسع عشر لا يزال مناقضاً للديمقراطية كل المناقضة ، لأنه
يحتال على الاحتفاظ بمقائد مدنية الاسترقاق بما يشبه المكر
والخداع ، إذ يفترض أن الكثرة الغالبة في المجتمع من طبقة
« دنيا » وأن هذا « من طبيعة الأشياء » .

وقد لا تكون المساواة في الحقوق السياسية في مجتمع
يفترض أن الثقافة والمدنية تتطلبان وجود طبقة « عاليا » إلا
وسيلة للاحتفاظ بعدم المساواة في المركز الاجتماعي والواجبات
الاجتماعية . أليس المعنى العملي الذي يفهم من القول الحر المأثور
وهو « المستقبل المفتوح للواهب » أن الفرصة سانحة لكل فرد
من أفراد الطبقة « الدنيا » أن يترك طبقته ويرقى إلى أخرى
أسمى منها ؟ نعم إن هذه العبارة كان يقصد بها في أول الأمر
أن المؤهلات الشخصية هي التي يجب أن ترفع الإنسان إلى
السلطة والمكانة الاجتماعية ، بصرف النظر عن الصلات العائلية
أو غيرها من الامتيازات ، ولم يكن في هذا اللفظ أية إشارة إلى
الفروق بين الطبقات الاجتماعية . لكن الذي حدث بالفعل أن
الطبقات الاجتماعية قد بقيت بطريقة تكاد تكون لا شعورية
حينما منح الأعضاء الناهيون من الطبقتين الدنيا والوسطى للمركز
الاجتماعي الذي لا تزال تحتفظ به طبقة « عليا » ؛ وإذا

ما انتزع من طبقة « العمال » أنشط أعضائها وأكثرهم جدا
وضموا إلى طبقة أرق منها ، أصبحت طبقة العمال بعد انتزاعهم
منها أكثر عجزاً وأقل ناصراً مما كانت عليه من قبل ، وكانت
النتيجة وجود مجتمع بعيد كل البعد عن الديمقراطية بسبب
استعمال عبارة مبهم غامضة ، واتباع طريقة جديدة لتثبيت
الفروق القديمة بين الناس وتقسيمهم إلى « أعلى » و « أسفل » .
يضاف إلى هذا أن الجزاء الذى تمنحه تقاليد الحرية للأفراد
الوهو بين جزاء اقتصادى فى الغالب . ذلك أن أفراد الطبقة
العليا كانوا ينعمون بإيراد شخصى كبير ، وكان أطفال الفقراء
يتطلعون بطبيعة الحال إلى تحسين مأكلهم وملبسهم ، والآباء
من الطبقتين « الوسطى » و « السفلى » يتوقون إلى أن يصبح
أبنائهم مطمئنين على أنفسهم من الوجهة الاقتصادية ، إن لم
يكونوا يرجون لهم عيشاً راضياً هنيئاً . لكن الجزاء الاقتصادى
لم يكن هو خير ما يجازى به صاحب المواهب الممتازة ، بل كان
هذا الجزاء هو إعجاب أعضاء المجتمع بأداب الشخص الراقى
وسلوكه ؛ وليس هذا الإعجاب إلا إفصاحاً صريحاً عما يعتقده
هؤلاء المعجبون من أن الحضارة والثقافة ملك لرجال الطبقة
الراقية ونسائها .

ولعل أوضح ما يفصح عن هذه العقيدة هو طرق التربية في بعض الأقطار ونظامها التقليدى . ذلك بأن المدارس هي الوسيلة التي يُعَد بها مجتمع اليوم الجيل الجديد الذي سيضطلع بالخدمات العامة وينم بتبع الحياة المشتركة ، أى أنها هي الوسيلة لتكوين المجتمع المقبل . وليس المدرسون هم الذين يخلقون المثل الاجتماعية العليا ويطبقون للمقاييس الاجتماعية ، بل هم المعبرون عن أفكار الراشدين في المجتمع الذي يعيشون فيه ، سواء شعروا بذلك أو لم يشعروا به ؛ ولقد نشأ نظام التربية السائد في وقتنا الحاضر وطرقها قبل أن يفكر الناس في الديمقراطية .

ولهذا نرى نظام التربية في بعض البلاد كأنجلترا مثلا يناقض الديمقراطية تناقضا صريحا لا يخفى على إنسان . فالمدارس في إنجلترا نوعان يختلف كل منهما عن الآخر كل الاختلاف ؛ فأحدهما مخصص للطبقة الراقية من الرجال والنساء وخارج عن إشراف الدولة ، والنوع الآخر معد « للعمال » ، والدولة هي التي تنفق عليه غالبا . وبذلك تنشأ طائفة من رجال الإنجليز ونسائهم منفصلة عن الأخرى منذ بدء حياتها ؛ وتُكَلِّم الطبقة العليا « للوسرة » أن لها ميزات عن غيرها ، وأن عليها بطبيعة الحال تلقى التبعات التي كانت ترتبط بهذه الميزات في المصور الوسطى .

ويعتمد التلاميذ في مدارسهم وفي منازلهم على الخدم والاجراء ليؤدوا لهم ما تتطلبه الحياة للمدينة من الخدمات العادية ، ويكادون هم ومدرسوم يقبلون من حيث لا يشعرون القروض التي كانت تقوم عليها ثقافة اليونان وروما الاسترقاقية . لذلك بقيت هذه القروض في نظام التربية ، وأدى بقاؤها فيه إلى نتائج بعضها وهو خيرها جدير حقا بالإعجاب ، لأن ما أنتجه الفن القديم يستحق الإعجاب . أما النوع الثاني من المدارس الإنجليزية وهو الذي تشرف عليه الدولة أو تشترك في إدارته فيتعلم فيه الكتبة والعمال اليدويون ، وبذلك ينشأون منذ نعومة أظفارهم منفصلين عن معاصريهم من أبناء الطبقة « العليا » ؛ ولهذا نراهم يختلفون عن هؤلاء في كل شيء حتى في كلامهم . وكان المقصود من هذا النظام أن يلحق أبناء الطبقات السفلى شيئا قليلا من التعليم يؤهلهم للأعمال الكتابية ، وقد نجح خير نجاح في ترقية عقول أغلبية الشعب ، ولكنه ثبت انقسام المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين منفصلتين . وهناك نوع آخر من المدارس بئيس يرثى له هو المدارس الخصوصية Private Schools التي أنشئت لتعليم أبناء الطبقة الوسطى ؛ وقد سمح له بالبقاء بين العالم « الأعلى » والعالم « الأدنى » تقليدا لمدارس الطبقة

« الراقية » ليتعلم فيه أبناء التجار ، حتى لا يلوثوا باختلاطهم بأبناء العمال اليدويين . ومع هذا كله يقال إن المجتمع الذى يسوده هذا النظام من نظم التربية « مجتمع ديمقراطى » ، مع أنه فى الحقيقة مجتمع يقسمه نظام التعليم جيلا بعد جيل إلى طبقات منفصلة تعاوكل واحدة منهن على الأخرى .

لكن النظام المدرسى فى بعض البلاد ذات الحكم الديمقراطى لا يقسم المجتمع هذا التقسيم . ففي فرنسا كلها وفى بعض أجزاء من الولايات المتحدة مثلا يتلقى العلم أبناء الأغنياء والفقراء والتجار والصناع اليدويين جنبا إلى جنب فى مدارس الدولة . وقد أدى هذا إلى وجود مجتمع أقرب إلى الديمقراطية الصحيحة من نظيره فى بريطانيا العظمى . فالتجارب الفعلية إذن لا النظريات وحدها تدل دلالة واضحة على أن وجود نظام مدرسى واحد لجميع أبناء الشعب أمر لا بد منه لقيام الديمقراطية . وليس سبب ذلك أن هذا النظام المدرسى يؤثر أقل تأثيرا فى حق الانتخاب أو غيره من الحقوق السياسية ، أو أن له أثرا كبيرا فى اختلاف موارد الناس المالية ، بل سببه أننا لا نستطيع أن ننقذ المجتمع من المقاييس الأخلاقية والأفكار التى يتصورها الناس عن الحياة للتمدينة ، والتى ورثوها عن مدينة الاسترقاق القديمة ،

إلا إذا كان النظام المدرسى واحداً لجميع أبناء الشعب . وبغير هذا لا يمكن أن تكون الآداب والأخلاق التي نعجب بها واحدة في المجتمع كله ، أى أنه لا يمكن بغير هذا أن يسام كل شخص في إيجاد هذه الثقافة المقررة بقدر ما يسام في ذلك غيره ، ويحظى من فوائدها ما يحظى به سواء من غير زيادة ولا نقصان .

على أن هذا النظام للمدرسى الذى يسوى في التعليم بين جميع أفراد المجتمع لا يمكنه أن ينمى الديمقراطية إذا ظلت طرق التربية فيه هى الطرق التقليدية المتبعة الآن . ولا يخفى أن طرق التربية السائدة في فرنسا وفي بريطانيا المظلمة هى بعينها الطرق التقليدية لتعليم طبقة من الطبقات في مجتمع غير ديمقراطى . إن القاعدة الأساسية التى تقوم عليها هذه الطرق هى تعليم القراءة والكتابة ، ولذلك فإن التربية الفرنسية مثلاً تجعل ديمقراطية تلك البلاد ديمقراطية « كتبه » . ويخيل إلينا أن هذه الطرق تبعث في الفرنسيين كما تبعث في غيرهم شيئاً من الاحتقار الخفى للأعمال البدوية ؛ ولا يفترض في المدارس أن تعلم الناس كيف يحرقون الأرض أو يستخدمون الآلات ، ولو أنها أرادت أن تفعل ذلك لما وجدت إلا القليل من المدرسين الذين يصلحون للقيام بهذه المهمة . وبذلك ينشأ الأطفال الذين سيعملون في المستقبل

بأيديهم على احتقار العمل اليدوى ، ويرون فى القيام به استعباداً لم وامتهاناً لكرامتهم ؛ وتفترض هذه النظم التعليمية التقليدية أن الإنسان لا يعمل بيده إلا إذا أرغم على ذلك إرغاماً ، أى عمل كما يعمل العبد الدليل . وآخر مظهر ظهر به هذا التفكير العتيق البالى فى معنى الثقافة هو العطن المر الذى يوجهه إلى ملاحظة الآلات والإشراف عليها كتاب خيالون لم يدخلوا فى حياتهم مصنفاً ، ولا يستطيعون أن يشرفوا على آلة من الآلات . وذلك مظهر غاية فى السخف والغرابة ، لأن أصحابه يتطلبون منا أن نحترم الممول والمجرفة ونحقر الكراكة والآلة البخارية ؛ وليس هذا إلا بقية من أفكار الثقافة الاسترقاقية القديمة ، التى ترتاب فى كل ما هو نافع . لسنا ننكر أن من الاستعباد أن يرغم الرجل أو المرأة على العمل زمناً طويلاً أمام الآلات الكبيرة ، ولكن الناس كانوا أيضاً يُستعبدون حين يشتغلون بالماول والمجارف ؛ وليس شئ أسخف من الاعتقاد أن العدد الساذجة البسيطة أشرف من الآلات الضخمة ؛ لأن الأناس الحقيقى الذى يقوم عليه شرف العمل اليدوى هو أن هذا العمل وسيلة لخدمة المجتمع . ولذلك كانت طرق التربية الأدبية التى تحتر من شأن العمل الذى يسد حاجات الحياة

التمدينة أبعد الطرق عن الديمقراطية الصحيحة .

وقصارى القول أن الوسائل التى تستخدم لتربية المجتمع بوجه عام يجب أن تختلف كل الاختلاف عن الوسائل التى تستخدم لتربية طبقة خاصة أو فريق خاص ؛ لكن طرق التربية التقليدية التى لاتزال متبعة فى المدارس تقوم كلها على حاجات طبقة خاصة مكونة إما من أشخاص متفوقين يسيطرون على غيرهم ، أو من الوكلاء أو السكرتاريين والكتبة . ولذلك يجب أن تقوم طرق التربية التى تحتاجها الديمقراطية على أساس حياة المجتمع كلها من جميع نواحيها الضرورية ، أى على الأعمال العادية الأساسية . ولا يستلزم هذا أن نعلم الأطفال كيف يحرثون الأرض أو يصنعون الخبز ، ولكنه يستلزم بالتأكيد أن نجعلهم يفهمون حقيقة كل هذه الخدمات التى يسديها هؤلاء الصناع إلى المجتمع ويعظمون من شأنها ؛ ولا شك أيضاً فى أنه يستلزم الابتعاد عن الثقافة الأدبية المحضة . وبهذه الطريقة وحدها يستطيع الحارث ومسير الآلة فى المستقبل أن يترك المدرسة وقد تمكن منه شعور ديمقراطى يحمله يحل كل عمل شريف ، وينأى به عن احتقار العمل اليدوى احتقاراً ورثناه من غير شك عن الثقافة الأدبية ثقافة ملائكة العبيد . وبغير هذه

الطريقة لا يتساوى جميع أفراد المجتمع في تعظيم كل من يخدمونه
أيا كانت مهنتهم .

هذا إلى أن انقسام المجتمع إلى طبقات على هذا النمط
التقليدى يحط من شأنه كثرته ، إذ يجعلها ترضى بأن يستخف
بعملها وتستصغر فائدته لها ولغيرها . فإذا شئنا أن نستبدل بهذه
المقاييس الطائفية الجو الديمقراطية الصحيح في المجتمع ، وجب
علينا أن تهج في التربية جميعها نهجاً جديداً . يجب أن
تستخدم الطرق الجديدة في جميع المدارس المعاول والأبركما
تستخدم الأفلام والورق ؛ ويجب ألا تكون التربية تربية
عواطف خيالية بل يجب أن تكون من أدواتها أحدث الآلات ؛
فالطائرة والذراع يمكن أن يستخدم في تعليم الحساب والجغرافية
وغيرها من الفنون المجردة التي تسمى « مواد في منهج
الدراسة » . ولما كانت مشاكل طرق التربية قد بحثت في غير هذا
المكان ، فإنه لم يبق علينا إلا أن نقول إن الغرض الذي يجب
أن تعمل له كل هذه الطرق هو إيجاد مجتمع متساوى الأفراد ،
يشترك أعضاؤه في تحمل أعباء الحياة المتمدينة وجنى ثمارها .

على أنه إذا كان خلق المجتمع الديمقراطي يتطلب توحيد نظام
التربية في المدارس والجامعات ، والابتعاد به عن ظرائق الكتبة ،

فإن من الضروري أيضاً أن يسرى في نظام التربية كله شعور
بوحدة الحياة العامة ، أعنى أنه يجب أن تسرى في التربية
الديمقراطية فكرة الحياة المشتركة التي يجب أن يحياها جميع أفراد
المجتمع . لقد كانت الديمقراطية القديمة فردية متطرفة في عقائدها
الخاصة بالتربية ؛ ولسنا ننكر أنه كان من الصواب أن يلحق
التلاميذ أن الواجب على كل واحد منهم أن يعمل بنفسه ، وأن
خير الثمار التي تستطيع التربية أن تنتجها وأعظمها نفعاً هي أن
تجعل الشخص يعمل ويتصور ويفكر باختياره ومن تلقاء نفسه .
ذلك رأى يجب أن يكرر على الأقل في هذه الأيام أيام التربية
« حسب الأوامر » في ظل الدكتاتورية ؛ ولكن « عمل
الإنسان بنفسه » لا يناقض اتفاقه مع غيره ، وإن كانت
الديمقراطية القديمة تحقر من شأن هذا الاتفاق مع الغير لأن
طرقها في التربية قد ورثت الفردية المتطرفة التي كانت سائدة
في القرن الثامن عشر . لذلك يجب علينا الآن أن نقاوم هذه
العقيدة أو هذا الهوى ، ونقرر أن الناس جميعاً يحتاج بعضهم
إلى بعض ، وأن « الاتفاق مع الغير » يمكن تعلمه ، وأن حسن
العلاقات الاجتماعية والتعاون والمطف القومي كل هذا يجب أن
يكون أثراً من آثار التربية . وبهذا وحده تكون الديمقراطية

مجتمعا حيا لا تلاقيا عارضا من أفراد أنانيين . وبتلك الطريقة وحدها يمكن أن يوجد في أى مجتمع تربة خصيبة وجو صالح تنمو وتزدهر فيها النظم الديمقراطية السياسية والاقتصادية . لذلك لم تكن أصعب خطوة وأهم خطوة في طريق إصلاح النظم الديمقراطية وبلوغ المثل الديمقراطى الأعلى هى الخطوة السياسية أو الاقتصادية بل التعليمية .

وأخر ما نذكره من النتائج أن العقيدة التقليدية التى ينادى بها أنصار الديمقراطية ، وهى القائلة بأن التربية تنفذنا من عقلية « الجماعة » عقيدة إذا كانت صائبة من بعض النواحي فإنها خاطئة من نواح أخرى . إن التربية فى ذاتها خير لا شك فيه ، ولكن المهم هو نوع التربية ؛ وتلك مشكلة لم يبحثها قط أنصار الديمقراطية القدماء ، بل كل الذى كانوا يفترضونه أن زيادة قليلة من الجرعة التى كان يسقاها الناس من التربية القديمة كفيلة بأن تمنع انتخاب الحقى والطفام المبالس النيابية ، وتقى الرجال والنساء شر الصحافة المرتزقة وشر خداعها ؛ ولا شك فى أنهم كانوا فى ظنهم هذا مخطئين ، لأن التربية القديمة التى بقيت كما كانت فى أواخر القرن الثامن عشر تربية ناقصة . وليس سبب هذا النقص أنها تركت الناس رجالهم ونساءهم عاجزين عن مناقشة قضية من القضايا أو فهم آراء

نوايح المؤلفين ، بل سببه أنها لا تعظم من شأن العمل العادى ولا تزيد من قدرة الناس على أن يسلموا مما للصالح العام . وليست التربية التى تصلح للديمقراطية هى التى تقى الناس شر الأخطار ، بل هى التى تقدم بقوى جديدة ؛ كما أن القاعدة التى يجب أن تقوم عليها هذه التربية ليست هى الخوف من غرابة الدهاء ، وهو خوف لا يتفق مع أصول الديمقراطية مطلقاً ، بل هى الثقة بقدرة الدهاء على أن يعيشوا مع زملائهم عيشة فيها من الحذق أكثر مما نراه الآن . وليست كثرة هؤلاء من البلهاء المغفلين الذين لا ينجيهم من غفلتهم إلا أن يزيد علمهم بالكتب وما فيها ، بل إن كثرتهم لترغب فى أن تعمل مع غيرها فى وئام لمصلحتها المشتركة إذا ساعدها على ذلك ما ورثته من الأنظمة .

وليس أسهل من أن يروع دعاة الديمقراطية بهذه المخاوف الموهومة : وهى « عقلية الجماهير » ، و « الرجل المتوسط الذكاء » ، و « عضو النقابة » . وتلك كلمات أقل ما يقال فيها أنها أسماء لمسميات مجهولة لا يعرف عنها شئ . وماذا يعرف عن أولئك الناس العالم والشخص « الزاقي » الذى يطل عليهم من نافذته ، ولا يلتقى قط فى طريقه بالدهاء الذين يحملون إليه طعامه وينيرون له مسكنه . ونحن نقر بأن هؤلاء ليسوا من

العلماء ، وليسوا من القوم الأعلين الراقين ، بل هم والحق يقال من القوم « الماديين » ، غير أن ذلك « الجمع » الذى يتخيله الرجل الراقى كذلك إنما يتألف من أنواع كثيرة شتى من الرجال والنساء بين طبائهم العقلية من الاختلاف أكثر مما بين حرفهم وأعمالهم . أولئك هم المادة والعقل اللذين يتكون منهما كل مجتمع ، وليس يتكون من الحيوانات العاقلة التى تصورها لنا الكتب الدراسية ؛ بل إن تسعة وتسعين جزءاً من كل مائة جزء من الرجل الراقى لا يختلف عن طبيعة الرجل العادى ، لأن هذا الرجل الراقى يأكل وينام ويموت كالرجل العادى سواء بسواء . لذلك كان رأى القائل بأن الوسيلة الوحيدة لإيجاد مجتمع ديمقراطى متساوى الأفراد هى خلق جماعة مكونة من وحدات تامة التماثل وهما من أوهام ذوى « الدرجات الرفيعة » . إن أساس الأخلاق أو السلوك واحد فى جميع الناس ، ولكنك لا تستطيع أن تجد واحداً منهم « وسطاً » إلى درجة تنعدم معها شخصيته ومميزاته الخاصة ؛ بل إنك لتجد أغلب الناس رجالاً كانوا أو نساء ممن يعملون طويلاً ولا ينالون من الأجر إلا قليلاً ؛ إنك لتجد هؤلاء حتى فى الظروف الحاضرة يختلفون فيما بينهم اختلافاً كبيراً ؛ وهذا الاختلاف يزداد ويقوى

فى المجتمع المتساوى الأفراد . وليست الديمقراطية هى التى تطبع
آلاف الرجال والنساء بطابع واحد وتصبهم فى قالب واحد ، وإنما
الذى يفعل ذلك بهم هو ما يقام فى سبيل الديمقراطية من عوائق
وبخاصة فى النظام الاقتصادى . وليس الذى يقضى على الشخصية
والمميزات الفردية هو العمل أمام الآلات ولا التخصص فى صنع
أجزاء المصنوعات ، وإنما الذى يقضى على الشخصية هو طول
احتباس بعض الناس فى العمل للحصول على الكفاف من
العيش وحرمانهم ما يكفهم من الراحة والاستمتاع . وليست
الظروف المحاضرة هى التى تمنع بعض الناس من فهم حقيقة
المجتمع المتساوى الأعضاء ، وإنما يمنهم من فهمها ما بقى فى المجتمع
من عادات مدنية الاسترقاق . وليس نظام الإنتاج الصناعى
ولا السلع الرخيصة هما اللذان يحولان دون قيام المدنية الديمقراطية ،
وإنما يحول دون قيامها سيطرة أولئك الذين يملكون آلات
الإنتاج ويسخرون غيرهم من الناس تسخير الآلات . ولو اتست
حقوق السلطات العامة ، وأجيز لها أن تمحو من الوجود هذا النوع
من العاملة ، لصلح الإنتاج الصناعى لأن يكون أساساً تقوم عليه
مدنية جديدة .

على أن الحياة فى المجتمع وهى الحياة التى لا بد أن تزيد

التربية من حذقها والمهارة فيها، لا تقتصر على الصلاة بين المتجاورين ، ولذلك يجب أن يكون من أغراض التربية أيضاً تنمية روح التعاون الديمقراطي بين الأنداد في الشعوب والأجناس المختلفة . وبذلك تستطيع المدارس أن تعمل على بث روح وطنية جديدة ليست من نوع الوطنية الحاضرة، وطنية الطبول والمدافع و « الدفاع » والنصر بل وطنية الخدمة العامة والرابطة الوثيقة بين الأمم . إن الوطنية هي حب المرء بلده ، لكن أسباب هذا الحب كثيرة منها ما هو خير ومنها ما هو شر ، فحب المرء بلده قد يكون حبا خالصاً قويا إذا لم يتصور أن بلده مكان ذو أعداء ، بل تصوره جماعة من الرجال والنساء يسارعون إلى معاضدة من يحتاج إلى معاضدتهم . وإذا شئنا أن نقيم هذه الوطنية المتمدينة مكان الصخب والمعجيج القديم ، كان علينا أن نكتب التاريخ من جديد فنجعله سجلا لما تبذله الشعوب كلها من جهود ؛ كما يجب أن يشعر الجيل الجديد بأن أمم ما يجب عليه القيام به ليس هو « دفع » الخطر عنه ، بل زيادة التعاون بينه وبين الشعوب الأجنبية .

وهذا التعاون الوثيق هو الذي أوجد بالفعل القنون الحديثة . والعلم الحديث ، وهو سبب ما فشلده من التقدم السريع في

تطبيق العلم على الصناعة واستخدامه في معالجة الأمراض .
وهل ينكر أحد أن الموسيقى والنحت والنقش والآداب كلها
ذات صفة دولية ، لأنها تعتمد على الصلة القائمة بين النوابع
العبريين في الأقطار المختلفة المتعددة ؟ أليس أهم أسباب تقدم
العلوم أن الأمريكيين والإنجليز قد استطاعوا أن ينتفعوا بالنتائج
التي وصل إليها الألمان والفرنسيون والإيطاليون وغيرهم ؟
أليس أكبر أسباب نجاح التجارة الدولية في تحسين طعام
الناس جميعاً ولباسهم أنها تجارة تخطت التخوم ؟ إن الروح
الديمقراطية ليتطلب الاعتراف بهذا كله .

وأخيراً نقول إنه ليس من قبيل المصادفات أن تكون نشأة
النظم الديمقراطية في السنين التي استخدم فيها العلم أحسن
استخدام لقضاء حاجات الإنسان العادية . لقد زاد عدد من لهم
حق الانتخاب في نفس التاريخ الذي اخترع فيه البرق والمسرة
والمذياع ؛ وكلما زاد عدد الرجال والنساء الذين يتمتعون بنصيب
من السلطة العامة سهلت سبل الاتصال بينهم جميعاً مهما بعدت
الشقة بينهم . كذلك كان عصر الديمقراطية هو العصر الذي
تحسنت فيه طرق النقل بالسكك الحديدية والسفن البخارية
والسيارات والطائرات ، وسار الإنتاج الرخيص جنباً إلى جنب

مع الميل إلى المساواة الاجتماعية في المواطف والحقوق السياسية .
وما أحسن ما قيل في هذا المعنى : « إن الإنتاج الكبير هو في
جوهره إنتاج للجاهل » .

فالحركة الديمقراطية إذن ناحية من نواحي النشاط الإنساني
الواسع المدى الذي لا تكفي السياسة ولا الصناعة للدلالة عليه .
لقد سرى في العالم نوع جديد من « الحياة في المجتمع » ، وسواء
أكانت الديمقراطية نظماً فعلية قائمة أم مثلاً أعلى مبتغى ، فإنها
تتفق « بطبيعتها » مع هذا النوع الجديد من الحياة ، لأن روح
العصر هو الروح الديمقراطية .

ولقد يلوح أن هذا الحكم ينقضه قيام الدكتاتورية والدعوة
إليها . ذلك بأن أخطر ما يدعو إليه الداعون من نظم الحكم في
هذه الأيام هو النظم الاستبدادية العنيفة مسماة بأسماء جديدة
ومرتدية لباساً جديداً . ولقد يلوح أيضاً أن الرجوع إلى
اضطهاد الخصوم السياسيين وإلى عقائد القرون الوسطى التحكيمية
ينقض رأى القائلين بأننا نلمح بريق الديمقراطية ونجد ريمها
في الهواء .

لكن النجاح المؤقت الذي تصيبه العقول الساذجة لا يمكن
أن يقف في سبيل الرقي الفكري العام . ذلك بأن قد السلطات ،

ومناقشة الحقائق الجديدة ، وأنماط الحسن والجمال الجديدة ، كل ذلك راسخ في طبيعة الناس . فإذا لم تكن العلوم والفنون من الصدف والمفاجئات ، فإن الديمقراطية ليست إلا تطبيق للمبادئ العلمية على الشؤون العامة ، وتقصد بالمبادئ العلمية مبادئ انتقاد السلطات وكشف الحقائق الجديدة . لذلك لا يبعد أن يقضى على العقائد الدكتاتورية التحكيمية ميل أنصارها أنفسهم إلى التفكير ؛ فسوف يختلف فهمهم لهذه العقائد وإن بقي نصها كما هو ؛ وسوف يرى مرة أخرى أن اضطهاد الخصوم مستحيل كما كان مستحيلا في أيام التسامح الدينى الأولى ، وذلك عند ما تقل الفروق بين الخصوم في عددهم وكفائتهم .

وإذن فالروح الديمقراطى الذى يقوم على الثقة بامة الشعب ، قد أوتى من القوة ما يبعث فى نفوسنا الأمل فى المستقبل ؛ وكل ما يحتاج إليه هذا الروح هو أن تزداد قوته حتى تغلب على كل مابقى من آثار الحمجية وعلى كل ما يحول دون عودتها .

الدليل

(ب)	(١)
البرلمان : ٨ - ٩ ، ١٣٦ ، قانون عام	الاتحاد : ٢٠٣ ، ١٨٨
١٩١١ البرلمان من ١٨٣ وهاجمها	الآداب : ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩
البروتستنتية : ١٠	الأمينيون : ٩
بل (كلث) : ٢٢٥	الأحزاب السياسية : ١٢٤ - ١٢٩
يكنزفيلد : ١٢٤ وهاجمها	إرادة الشعب : ٢١٢ ، ٢١٣
(ت)	الأراضي الوطنية : ٧
التاج : ١٣٥	أرسطو طاليس : ١٤٣ ، ٢٢٥
الترية والتعليم : ١٠٧ ، ١٤٧ ، ٢١٨ -	اسينسر : ١٤٣ ، ١٤٩
٢٢٢ ، ٢٢٣ - ٢٣٩	الاستثمار : ٢٩ ، ٣٠
التسليح : ١٧٢ - ١٧٣	اسم (آدم) : ٨٥ وهاجمها
التصويت : انظر الاقتراح	إعلاء شأن العجز : ٩٩ - ١٠٢
التعاون : ١٦٤ - ١٦٥	إعلان حقوق الإنسان عام ١٧٨٩ :
تكفيل : ١١٧	س ٢٠ - ٢١
التجديد النفسي : ١٢١ - ١٢٤	أفلاطون : ٦٣ ، ١٤٣
تولستوي : ٧٦ وهاجمها	الاقتراح : ١١٦ ، ٢٦ ، ٢٤ - ١٢٤
(ث)	الإقطاع : ٦
الثورة : ١١٥	آ كتي (لورد) : ٦٦
الثورة الفرنسية : ٢٠ ، ٢٧	ألمانيا : ٥٥ - ٥٦
(ج)	الأمية والأميون : ٢٢١
جفرسن (تومس) : ١٧	الإنتاج الكبير : ٢١٢
جكسن (أندرو) : ١٧	الانتخاب : ٢٤ - ٢٥ ، ٦٥
	إيطاليا : ٦
	بارنز (الميرج . س) : هامش ١٨٤

- جيشات التعاون والفاشية: ٢٠٥ — ٢٠٦
 الجمعيات (أو المجالس) التشريعية: ١٣٠
 الجمعيات (أو المجالس) الثنائية :
 ١٢٩ — ١٣٥
 الجيش: ١٤٤
- (ح)
- الحرب: ٢٧، ١٥٦ — ١٧٩
 حرب الاستقلال الأمريكية: ٢٧، ٢٠
 الحرب والديمقراطية: ١٦٧ — ١٦٨
 حرب الطبقات: ٢٠١
 الحركة التعاونية: ١٩٦ — ١٩٧
 الحرية: ٨٣
 الحرية المدنية: ٩
 حزب العمال: ١٩٧
 حق الانتخاب للنساء: ١٧
 حق الملوك الإلهي: ١٠ — ١١، ١٢
 حكومة المدن: ٢٣
 الحكومة المستقلة نشأت في إنجلترا: ١٥
- (خ)
- الخيمة (أو الوظائف) للمدينة: ٢٢،
 ١٣٥ — ١٣٩
- (د)
- الدفاع عن النفس: ١٦٦
 الدكتاتورية: ٤٧ — ٧٣، ١٤٣
 الدكتاتورية: ١٦٨ — ١٦٩، ٢٤٤،
 ٢٤٥
 روسو: ٢٤
 روسيا: ٥٤
- الدكتاتورية والاقتراع: ١١٧
 الدكتاتورية العسكرية (أو الحرية): ٥٣
 الدكتاتورية والنزعة الحربية: ١٧٧
 الديمقراطية: الروح الديمقراطي: ٢١٨ —
 ٢٤٥
 الديمقراطية والسلام: ١٥٦ — ١٧٩
 الديمقراطية العملية: ٤٤ — ٤٧
 الديمقراطية وما تنعزضه: ٧٢ — ٨٠
 الديمقراطية والمبادئ المارضة لها:
 ٤١ — ٨٠
 الديمقراطية والنزعة الديمقراطية الأعلى:
 ٣٦ — ٤٠
 ديمقراطية المدن في المصور الوسطى:
 ٧ — ٨
 الديمقراطية ومزاياها: ١٠٢ — ١١١
 الديمقراطية: منهاها: ٢ — ٣، ٤٦
 الديمقراطية: منفوؤها: ٢ — ٤٠
 الديمقراطية: النظم الديمقراطية:
 ١١٢ — ١٤٨
 الديمقراطية وليدة النصف الأول من
 القرن التاسع عشر: ٤٣
 الدين: ١٠
- (ر)
- رأس المال ملك عام: ٢٠١
 الرأسالية: ١٠٨
 الرأي العام: ٢٥، ٢٦، ٩٥ — ٩٦
 روسو: ٢٤
 روسيا: ٥٤

علم المساواة : ١٩١ — ١٩٢

عصبة الأمم : ١٦١ ، ١٦٧ —

١٧٢ ، ١٦٨

العقليون حامش : ٨٦

العمالة : ١٨٨

عيوب الديمقراطية : ٨١ — ١٠٨

(ف)

فاجيه (إميل) : ٩٩

الفاشية : ٤١ ، حامش ٤٨ ، ٤٩ —

٧٢ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٧٠ ،

١٧٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٤ — ٢٠٥

فرساي (معاهدة) : ٥٥ ، وحامشها

الفروق بين الطبقات : ٢٢٣ — ٢٢٤

القوضوية : ٧٧

(ق)

قانون علم : ١٩١١ البرلاني ١٨٣

القوانين : سن القوانين : ٨٣ — ٨٤

القوة : ٧٦ — ٧٧

(ك)

كرمبول : حامش ١١

(ل)

لجنة الكهرباء : ٢٠٢

لك (جون) : ١٢ ، ٢١

لنكلن (أبراهام) : ١٨

(س)

السفراء : ١٥٤

السلطة مقدسة : ٦٦

السلام : ١٥٦ — ١٧٩

السود : ٢٢٦

سويسرا : ٨٢

السياسة الخزية : ١٢٤ — ١٢٩

السياسة العامة : ٩٧ — ٩٩

(ش)

الشريعة : ١٤٤

الشعب : ١٢ ، ١٥ ، ١٦

الشيوعية : ٣٥ ، ٤٩ — ٧٢ ، ٨٨

١٧٢ ، ١٩٧ — ١٩٨ ، ٢٠٥

الشيوعية والحرب : ١٧٠ — ١٧١

(ص)

الصحة العامة : ١٠٣ — ١٠٦

الصناعة : ١٨٠ — ٢١٧

الصناعة منظمة لمقاومة الديمقراطية :

١٩٩ — ٢٠٠

(ط)

الطبقة المستريحة : ٢١٠

الطبييون ومذهب التخلي : حامش ٨٢

طرق الحكم : ٤ — ٤٠

(ع)

العاطفة : ٩٣ — ٩٤

متنكيو : ٢٢ وهامشها	(م)
موسوليني : ١٧٠	ماركس (كارل) : ١٥٤، ٢٥٤، ٤٥٠، ٢٠١، ١٩٢
(ن)	مبدأ الانتخاب : ١٧٥ — ١٧٦
النساء : ٢٢٨، ٢٢٦	الجالس الثانية : ١٨٢ — ١٨٣
النظام الاقتصادي : ٣٢ — ٣٣، ٢٠٤، ٣٣	المجرمون : ٧٧ — ٧٨
النظام الصناعي : ١٠٨ — ١٠٩، ٢٤٠ — ٢٤٢	مجلس الأمة الأمريكي : ١٣٠، ١٣٣
نظام المصانع : ١٠٩	مجلس العموم البريطاني : ١٣٣
نقابات العمال : ٣٤ — ٣٥، ١٩٣ — ١٩٤	مجلس اللوردات : ١٣٣ — ١٣٤
١٩٥، ٢٠٤ — ٢٠٨	مجلس النواب الفرنسي : ١٣٠، ١٣٨
النقابات الفرنسية : ١٨٤	المحاكم : ١٤٠ — ١٤٢
النباية : ٧٣ — ٧٤	المدارس : انظر التربية
(هـ)	مدينة الاسترقاق الرومانية واليونانية : ١٩٠، ٦ — ٥
هيز : هامش ١٢ وهامش ٨٩	المساواة : ١٩٢ — ١٩٣، ١٩٨، ٢١٢، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢
هتلر : ٥٩	المساواة الاقتصادية : ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٥
هفنا (مدن) : ٧	المستعمرات : ٢٩ — ٣٠
هيئة العمل الدولية التابعة لمصبة الأمم :	المسوون : ١١ وهامشها
١٦٢، ١٧٨	المصارف (البنوك) : ١٧٨
هيجل : ٤٠٠، ٤٠١، ٤٤٣، ٤٤٩	مصرف (بنك) التسويات الدولية : ١٧٨
(و)	الماهدات : ١٥٥
واشنطن (الرئيس) : ١٥١	المغاصرات الفردية : ٨٥
وب (سدني) هامش : ١٩٤	المقياس الذي تقدر به قيمة نظم الحكم : ٧٢ — ٧٣
الوطنية : ٢٤٢	الملك : ٨٦ — ٨٨
الولاء : ١٥٦	الملكية : ١٣٤ — ١٣٥
ولسن (الرئيس) : ١٦١	
(ي)	
اليهود (اضطهادهم) : ٥٥	

الخطأ والصواب

ترجو أن تصحح الكلمات الآتية قبل البدء في قراءة الكتاب :

صواب	خطأ	سطر	ص
العاملين	العاملون	٨	٤٥
الدكتاتوريين	الدكتاتوريين	١٠	٥٣
من	في	٧	٦١
إليها	إليه	٥	٨١
طريق	طريقة	٦	١٤٦
يحيا	يحيي	٨	١٦٤
تطاحن	تضامن	٨	٢٠٧

1128
Bibliotheca Alexandrina



0230896